

الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية

١٩١٩ - ١٩٣٦

الجزء الثاني

د. نجوى كامل



رئيس مجلس الإدارة

د. سمير سرحان

رئيس التحرير

د. عبد العظيم رمضان

تصوير

الهيئة المصرية العامة للكتاب

الاخراج الفني :

مروان نسيم



اهداءات ٢٠٠١

المستشار / رابع لطفي جمعة
القاهرة

● تاريخ المصريين

رئيس مجلس الإدارة

د. سمير سرحان

رئيس التحرير

د. عبد العظيم رمضان

تصميم من

الهيئة المصرية العامة للكتاب

الاخراج الفني :

مراد نسيم



رئيس مجلس الإدارة

د. سمير سرحان

رئيس التحرير

د. عبد العظيم رمضان

تصدر من

الهيئة المصرية العامة للكتاب

الإخراج الفني :

مراد نسيم



الصَّحَافَةُ الوُفْدِيَّةُ والقَضَايا الوُطْنِيَّةُ

١٩١٩ - ١٩٣٦

الجزء الثاني

د. نجوى كامل



المكتبة المصرية العامة للكتاب

١٩٩٦

.

.

.

.

.

.

تقديم

يسرني أن أقدم للقارئ الكريم الجزء الثاني من كتاب
« الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية من ١٩١٩ الى ١٩٣٦ »
للأستاذة الدكتور نجوى كامل . وقد صدر الجزء الأول
منه في العدد ٢٤ من هذه السلسلة .

والكتاب في الأصل رسالة عليية حصلت بها صاحبها على
درجة الدكتوراه من كلية الاعلام ، وبالتالي تنطبق عليها مقاييس
الدراسة العلمية من ناحية المنهج والمصادر . وتيسر بدراسة
الصحافة الوفدية ككل ، في حين تناوأت الدراسات السابقة
بعض هذه الصحف . مثل « الجهاد » ، و « المصرى » ، وبالتالي
فهى نقدم لنا صورة متكاملة لدور الصحافة الوفدية في الحركة
الوطنية ، ومعالجاتها للقضايا الوطنية .

ويتناول هذا الجزء الثانى نضال الصحافة الوفدية من أجل
الدستور ، وموقفها من دستور ١٩٢٣ ، وقانون الانتخاب ،
ودخول الوفد الانتخابات ، ثم موقف الصحافة الوفدية من
البرلمان الوفدى عام ١٩٢٤ ، وموقفها من الأزمات الدستورية
ونضالها من أجل عودة الحياة الدستورية ، وموقفها من الوزارات
الائتلافية .

كما يتناول هذا الجزء أيضا موقف الصحافة الوفدية من

القصر الملكى منذ ثورة ١٩١٩ ، وموقفها من حقوق الملك في دستور ١٩٢٣ ، وموقفها من الصراع بين سعد زغلول والقصر في أيام حكومة الشعب عام ١٩٢٤ . ويتعرض لموقف القصر من الوزارات الائتلافية : وزارة عدلى يكن ، ووزارة ثروت باشا ، ووزارة مصطفى النحاس . ويتتبع هذه العلاقة حتى وفاة الملك فؤاد وتولى فاروق العرش .

كذلك اهتمت الدكتوراة نجوى كامل بدراسة موقف الصحافة الوفدية من الوزارات المصرية المتعاقبة ، فتناولت موقفها من وزارات ثورة ١٩١٩ ، وزارات : حسين رشدى باشا ، ومحمد سعيد باشا ، ويوسف وهبة باشا ، وتوفيق نسيم باشا ، وعدلى يكن باشا ، وعبد الخالق ثروت باشا ، ويحيى ابراهيم باشا . كما تناولت موقف الصحافة الوفدية من الوزارة الوفدية الاولى : ووزارات أحمد زبور باشا ، وعدلى يكن باشا ، ومصطفى النحاس الائتلافية ، ثم وزارة اليد الحديدية لمحمد محمود باشا ، والحكم الدكتاتورى لاسماعيل صدقى باشا . حتى وزارة مصطفى النحاس التى أبرمت معاهدة ١٩٣٦ .

والكتاب يسد بذلك ركنا هاما في المكتبة العربية ، ويكشف دور صحف الوفد في القضايا الوطنية في فترة تاريخية هامة هي الفترة الواقعة بين ثورة ١٩١٩ ومعاهدة ١٩٣٦ . وأملى أن يجد فيه القارئ العربى الفائدة والمتعة .

رئيس التحرير
د. عبد العظيم رمضان

● الفصل الأول :

الصحافة الوفدية والدستور

عبرت الحركة الوطنية في مصر منذ منتصف القرن التاسع عشر عن نفسها في مطالبتها بوجود مجلس نيابي يحد من السلطة المطلقة للحاكم ويعطى المصريين قدرا من المشاركة في حكم انفسهم وان كانت المجالس النيابية التي تكونت في هذه الفترة قد نبعت من الحاكم ولأهداف ليس من بينها اقامة حياة ديمقراطية سليمة لصالح الشعب . فكانت أهداف الخديو اسماعيل على سبيل المثال من انشاء مجلس شورى النواب هي تحقيق مزيد من السيطرة على كبار الأعيان الذين تكون منهم المجلس وكسب تأييدهم السياسى ودعمهم المالى وتحسين صورة عهده أمام المحافل الأوروبية والبنوك التي كان يقترض منها .

كما تميزت هذه المجالس النيابية بانها مجالس استشارية وأن ما يصدر عنها من قرارات هي بمثابة توصيات غير ملزمة سواء للحاكم أو للوزارة .

واستمر كفاح الشعب من أجل تحقيق مزيد من الديمقراطية الى ان حدث الاحتلال البريطانى على مصر فارتبط هدفا الاستقلال والدستور ، وارتبطت الحركة الدسنورية بالحركة الاستقلالية . فقد دار كفاح الشعب قبل الاحتلال أساسا حول محور الدستور

والصراع من أجل التضييق من نطاق السلطة الفردية للحاكم وانتزاع حقوق الرقابة الشعبية على تصرفاته وإقرار سلطة البرلمان ونواب الشعب . ولكن بمجىء الاحتلال أضيف هدف العمل على الاستقلال وارتبط فى مخطط الحركة الوطنية ضرورة الاستقلال والحصول على الدستور وربط الحرية الخارجية بالحركة الداخلية .

وتوج كفاح الشعب المصرى فى ثورة ١٩١٩ بدستور ١٩٢٣ الذى شكل أساس الحياة الدستورية فى مصر حتى قيام الثورة عام ١٩٥٢ .

تأريخ إصدار دستور ١٩٢٣ :

ورد فى المذكرة التفسيرية التى قدمها للنبي الى السلطان فؤاد مع تصريح إلغاء الحماية فى ٢٨ فبراير « أما إنشاء برلمان يتمتع بحقوق الاشراف والرقابة على السياسة والادارة فى حكومة مسئولة على الطريقة الدستورية فالامر فيه يرجع الى عظمةكم والى الشعب المصرى » .

وفى اول مارس تالفت وزارة عبد الخالق ثروت التى عهدت الى لجنة معينة بوضع مشروع الدستور وقانون الانتخاب . ورأس هذه اللجنة حسين رشدى باشا وسميت (لجنة الثلاثين) اذ كان قوامها ثلاثين عضوا من رجال القانون والدين والأعيان ، ولم يشترك فيها الوفد ولا الحزب الوطنى ، اذ كان الوفد يصر على ان تكلف جمعية تأسيسية منتخبة بوضع الدستور .

وقد أطلق سعد زغلول على هذه اللجنة اسم (لجنة الاشتياء) واستمرت اللجنة تعقد اجتماعاتها فيها بين ابريل ونوڤمبر ورفعت

مشروع الدستور الى رئيس الوزارة فى ٢١ أكتوبر عام ١٩٢٢
وتضافرت عدة عوامل ضد وزارة ثروت والمشروع ، فالملك لم يكن
قادرا على التخلص من ميوله الاوتوقراطية فاراد أن يكون الدستور
عونا له على مزيد من الحكم المطلق . وهكذا لم يكن أمام وزارة
ثروت الا الاستقالة وخلفتها وزارة نسيم التى حازت تأييد القصر
والوفد وقامت الوزارة بعرض مشروع الدستور على اللجنة التشريعية
التابعة لوزارة الحفانية التى قدمت تقريرا يتضمن عددا من التعديلات
التى كان القصر يطالب بها ، كما تدخلت بريطانيا فى ذلك الوقت
لتعديل النصوص الخاصة بالسودان - كما بينا فى الفصل السابق -
ولهذه الأسباب صدر الدستور فى ١٩ أبريل ١٩٢٣ وبه عدد من
الاختلافات بينه وبين المشروع الأصلى الذى وضعته لجنة الثلاثين
وتركزت فى اعطاء حقوق اكبر للملك ازاء السلطين التشريعية
والتنفيذية ، كما قبلت الاعتراضات البريطانية فلعب الملك بملك مصر
فقط واشير الى حقوق مصر فى السودان دون الاشارة الى أن
السودان جزء من مصر .

وفى ٣٠ ابريل صدر قانون الانتخاب الذى جعل انتخاب أعضاء
مجلس النواب على درجتين .

موقف الصحافة الوفدية من ظروف صدور الدستور :

عبرت الصحف الوفدية عن موقف الوفد من لجنة الدستور
والتعديلات التى أدخلت على مشروع اللجنة ثم من بعض مواد
الدستور والمذكورة التفسيرية .

ناقشت الصحف الوفدية ما تضمنته المذكرة التفسيرية بشأن
المجلس النيابى ، وقد حددت جريدة (النظام) ثلاث دعائم يجب أن
يقوم عليها المجلس النيابى الجديد ليحوز ثقة الأمة :

الدعامة الأولى : حرية الانتخاب واجراؤه بمقتضى قانون حر
يخول لكل مصرى بلغ سن الرشد أن ينتخب للمراكز النيابية دون
قيود أو شروط .

الدعامة الثانية : يجب أن يكون الدستور الذى يسير عليه
المجلس فى أعماله كفيلا بتغليب ارادة مجموع الشعب المصرى على
ارادة الأفراد وجعل كلمته فوق كل كلمة فى مصر .

الدعامة الثالثة : مسئولية الوزارة أمام المجلس والزامها بحكم
الدستور بالخضوع لقراراته والتقيد بمشيئته كما هو الحال فى البلاد
الدستورية العريقة .

وأشارت (النظام) الى الحرية السياسية التى يجب أن تسود
إثناء الانتخابات فى تمتع كل مصرى بحق الاجتماع والخطابة
والكتابة فى الصحف ، ولذلك حثت اللورد اللنبى أن يصدر أمرا
صريحا باباحة الاجتماع لمن يشاء بغض النظر عن آرائه السياسية ،
كما طالبت بايقاف تنفيذ قانون المطبوعات واعادة الصحف المعطلة
الى الظهور واطلاق حرية الصحف حتى تستطيع « الأحزاب المصرية
أن توجد لخططها وبرامجها الالسنة التى تبين فضائلها الوطنية
ومميزاتها القومية وتدافع عن مبادئها السياسية وآرائها الحزبية
بالصراحة التى يستلزمها الدفاع » .

لجنة وضع الدستور :

عبرت الصحف الوفدية عن موقف الوفد من لجنة الثلاثين إذ
طالبت جريدة (المحروسة) أن يكون الدستور وليد جمعية وطنية
مستقلة ممثلة لجميع المنابر الوطنية وأن يكون الغرض من الدستور
تحقيق سلطة الأمة وجعل الوزارة مسئولة مسئولية كاملة أمام
مجلس النواب .

وأشارت جريدة (النظام) الى أن الأمة لا تعترض على تأليف اللجنة من أجل أشخاص أعضائها وانما لان طريقة تأليفها لم تحق مبدأ اشتراك جميع الهيئات السياسية المصرية فى تكوينها .

وأوضحت (النظام) الأسباب التى جعلت الوزارة ترفض أو تخول للأمة حق وضع دستورها بواسطة جمعيتها الوطنية المنتخبه وأتت بهذه الأسباب عن طريق تساؤلات وجهتها للوزارة لاحراجها فقالت « ٠٠ هل يخافون على العرش ؟ ٠٠ ان العرش فوق المنشآت ولا يتصور مطلقا أن تتعرض له الجمعية الوطنية فى مناقشتاتها ٠٠ فمن يخافون ؟ ٠٠ هل يخشون أن تضع الأمة دستورا ينقى السياسة المصرية من النفوذ الانجليزى ؟ » .

وهكذا اتهمت جريدة (النظام) الوزارة بأنها تضع دستور يبقى على مركز بريطانيا الممتاز فى مصر .

وقد استنكرت (النظام) ما نشرته جريدة (المقطم) من أن حالة البلاد الاجتماعية ودرجة رقيها لا تسمح بانتخاب جمعية وطنية لوضع الدستور . وأنه لابد من وضع قيود على الدستور تتفق مع هذه الحالة الاجتماعية ودرجة الرقى .

فهاجمتها (النظام) قائلة : « اذا كانت الأمة المصرية فى نظر الكاتب أمة جاهلة ، واذا كانت جمعيتها الوطنية غير أهل لوضع الدستور فلماذا تجهد الوزارة نفسها فى وضع دستورها ولماذا تجه نفسها ايضا فى انتخاب البرلمان ؟ ٠٠ لكن الكاتب يرى أن الحكوم تضع الدستور وتنتخب البرلمان للأمة المصرية الجاهلة لذا يجب أن يتفق الدستور مع جهلها وتأخرها فى حالتها الاجتماعية وهذا لا يتسنى الا اذا قيد هذا الدستور بقيود رقينا وحالتنا الاجتماعية » .

وتبدى (النظام) تنوعها إلا يكون هذا الرأى رأيا خاصا
بالكاتب وحده وانما أن يكون هناك آراء كثيرة متفقة مع هذا الرأى
بما يعنى سريانه فى دوائر اللجنة ودوائر الحكومة وأن تكون مقالة
(المقلم) فاتحة لمقالات أخرى يقصد بها التمهيد لقبول القيود التى
يريدون ادخالها على الدستور بحجة الرقى والحالة الاجتماعية .

ونشرت (النظام) فى عدديها الصادرين بتاريخ ٧ و ٩ ابريل
تحت عنوان « الاعتراض على وضع الدستور » مجموعة من الرسائل
التى تعترض على انفراد الحكومة بوضع الدستور المصزى بدون
دعوة الجمعية الوطنية .

وعلى الرغم من هذه الاعتراضات استمرت لجنة وضع الدستور
فى جلساتها التى بدأت فى ١١ ابريل ١٩٢٢ وانتهت فى ٢٦ اكتوبر
من نفس العام ، وحفلت الجلسات بالمناقشات القانونية والفقهية التى
تعرضت لها الصحف الوفدية مثل المناقشات التى دارت حول تمثيل
الأقليات .

الصحافة الوفدية وتمثيل الأقليات فى الدستور :

اعترضت الصحافة الوفدية على مبدأ التمثيل السياسى النسبى
للأقليات فى الدستور الذى نادى به توفيق دوس عضو لجنة الثلاثين
بحجة اقفال الباب امام التدخل الاجنبى خاصة وأن حماية الأقليات
أحد تحفظات تصريح ٢٨ فبراير . وسارت المناقشات بين أعضاء
اللجنة : المؤيدين للتمثيل وهم الأقلية والمعارضين له وهم الأغلبية ،
فعلى سبيل المثال نكر عبد العزيز فهمى أن تمثيل الأقليات يعنى
منحهم امتيازاً ليس لغيرهم مع أن الروح الديمقراطية تعنى إزالة
الفوارق ، وأوصى أن يترك الأمر للمستقبل فإن وجد شعور عام
بطلب هذا المطلب عدل الدستور .

وانتقلت هذه المناشآت الى الصحف فعبّر القليل منها عن تأييده
لاقتراح تمثيل الأقليات مثل صحيفة (الاستقلال) محمود عزمي
واعترضت معظم الصحف الوطنية ، خاصة الصحف الوفدية ، على
هذا الاقتراح اذ أن سياسة الوفد قادت منذ انشائه على نساوى
جميع عناصر الأمة واحصاءها فقط تحت لواء المصرية بغض النظر
عن الفوارق الدينية .

ولذا حملت جريدة (النظام) حملة شعواء على اقتراح تمثيل
الأقليات فى الدستور بما يجعله من معنى الفصل لعنصرى الأمة .

عبرت (النظام) عن رأيها من خلال عدة مقالات نشرت متتابعة
واوضحت عناوينها مبدأ الوفد فى الوطنية المصرية . وعلى سبيل
المثال ظهرت العناوين التالية (الحرية والاستقلال دين الأمة المصرية) ،
(الراى العام وتمثيل الأقليات) ، (ولا نمزقوا وحدة الأمة) ، وأظهرت
هذه المقالات استنكار الجريدة لهذه الفكرة . فجاء فى المقالة الأولى
تأكيد على الوحدة الوطنية اذ قالت « كان جديرا بالعضو الساعى
فى التفرقة أن يلقي نظرة واحدة الى ماضى الحركة الوطنية وحاضرها
ليمسك عن إبداء رأيه ويرجع عن بذل مسعاه .. فهناك فى طيات
ذلك الماضى آثار التضحية التى صاغت الأمة من آلامها وأحزانها
تمثال الوحدة الوطنية الخالد » .

وفى المقالة الثانية أكدت الجريدة على أن الراى العام لم يرض
عن اقتراح تمثيل الأقليات فى لجنة الدستور وإن المسلمين والأقباط
لا يعرفون أقلية ولا أكثرية وإنما هم أمة واحدة مصرية لا تتجزأ
ولا تتفرق .

وأشارت (النظام) فى المقالة الثالثة الى خطر دعوى تمثيل
الأقليات اذ أنها تعتبر تأكيدا لما جاء فى أحد تحفظات تصريح

٢٨ فبراير والساسة الانجليز يتوكلون على الأقليات لتقييد استقلال البلاد واتخاذها وسيلة للتدخل في شئونها والسيطرة عليها - واكدت (النظام) على أنه لن يرضى أحد من المصريين - بعد أن عرف غرض بريطانيا من الاصرار على حماية الأقليات - أن يسمح للجنة الدستور أن تعترف بوجوده في نظام البلاد ، كما اكدت الجريدة على ان الأقباط قد أعلنوا براءتهم من كل فكرة تشهير أو تؤكد الانقسام بين عنصرى الأمة المصرية مهما بالغ أصحابها في الدفاع عنها .

كما نشرت (النظام) تحت عنوان « صوت الراى العام فى تمثيل الأقليات » الرسائل التى تصلها من اقباط ومسلمين يعترضون فيها على الفكرة ويؤكدون أنه لا توجد أقليات فى مصر .

واهتمت جريدة (وادى النيل) بتوضيح رأى الأقباط المصريين من تمثيل الأقليات فاستكثبت عددا منهم مثل : فريد ابراهيم جرجس الذى استنكر تمثيل الأقليات فى الدستور وأشار الى وحدة الأمة المصرية ممثلة فى مسلميها واقباطها .

وقد نجحت حركة المعارضة ضد تمثيل الأقليات فى ان يصدر الدستور خاليا من اية نصوص تتعلق بالتمثيل النسبى للأقليات وساوى بين جميع المصريين فى الحقوق والواجبات بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية .

تقرير اللجنة النزيهة عن المبادئ العامة فى الدستور :

الفت لجنة الثلاثين لجنة فرعية من بين أعضائها لوضع المبادئ العامة التى يقوم على أساسها الدستور . وانتهت هذه اللجنة من عملها وودعت تقريرها الى لجنة الثلاثين فى منتصف

مايو عام ١٩٢٢ وأخذت الصحف الوفدية تناقش ما وصل إلى علمها مما تضمنه تقرير اللجنة .

وأشارت جريدة (النظام) إلى ضرورة نشر التقرير في الصحف ليعلم الرأي العام مشتملاته ويتسنى للكتاب والمفكرين أن يقولوا كلمتهم في المبادئ التي سيقام عليها الدستور وذلك قبل اجتماع اللجنة العامة لبحثها .

وأكدت (النظام) على أن من مصلحة اللجنة أن يكون مشروعها مؤيدا من الأمة كما أن من مصلحة الأمة أن يقام النظام الجديد على مشيئتها حتى تكون خطوتها الأولى في حياتها الدستورية خطوة ثابتة لا تتزعزع .

وقد اعترضت (النظام) على بعض ما جاء في تقرير اللجنة ، فرغضت تحديد سن ثلاثين عاما لعضوية مجلس النواب وأشارت إلى أن هدف اللجنة من ذلك هو أنها تريد أن تمنع عن المجلس النيابي فريقا من الشباب الغيورين المتحمسين الذين لا تؤمن بغيرتهم ولا يؤمن تحمسهم على ما تريد اللجنة من اتساع سلطة الوزارة .

كما بينت الجريدة أن في التقرير ثلاثة قيود يهدف منها إلى تقييد سلطة الأمة لصالح سلطة الوزارة وتمثلت هذه القيود هي :

أولا : وجوب تقديم كل استيضاح يترتب عليه الاقتراح بالثقة قبل الجلسة التي تحصل فيها مناقشته بثمانية أيام ، والغرض من ذلك تمكين الوزارة من التأهب والاستعداد لمنازلة النواب والانتصار عليهم ، فإن أنصارها ومرؤوسيه يستطيعون خلال الأيام الثمانية أن يندسوا بين النواب لنشر دعوتها وترويج آرائها .

ثانيا : تخويل الوزارة حق تأجيل النظر في السياسة العامة إلى جلسة مقبلة إذا راوا محلا لذلك ، فإذا لم تكف الثمانية أيام

تقدمت الوزارة بعد انقضائها الى المجلس فى الموعد المحدد للمناقشة وقضت بكلمة فيها بارجائها الى جلسة اخرى دون أن يتوقف الارجاء على استشارة أو يتعلق بقرار .

ثالثا : واذا لم ينفذ التأجيل وحلت الجلسة الثانية والخلاف مازال مستحكما فان الوزارة نستطيع أن تحل مجلس النواب بما يعد بمثابة شبح مخيف أوقفته اللجنة بين سطور الدستور حتى اذا استقرت هم ضمائرهم لمخالفة الوزارة نكرهم مرآه بالخطر الذى يستهدفون له .

موقف الصحافة الوفدية من التعديلات التى أدخلت على مشروع لجنة الثلاثين :

انتهت لجنة الثلاثين من عملها ورفعت مشروع الدستور الى رئيس الوزارة عبد الخالق ثروت فى ٢١ اكتوبر عام ١٩٢٢ ، الذى عرضه على اللجنة الاستشارية التشريعية لتقوم بفحصه ، وقامت اللجنة بتنقيح مشروع الدستور طبقا لطلبات السراى والانجليز فى عهد وزارة توفيق نسيم التى خلفت وزارة عبد الخالق ثروت .

وقد عانى الوفد فى ذلك الوقت من الحرج الشديد الذى وقع فيه فهو من ناحية قد رفض لجنة الدستور ووصف مشروعها بالرجعية ومن ثم كان من الصعب عليه أن يقوم بالدفاع عنه حتى لا يعتبر ذلك تأبدا له وتناقضا مع موقفه السابق، ومن ناحية اخرى لم يكن يستطيع السكوت عن التعديلات التى أدخلت على المشروع والتى تضعف من حقوق الشعب لصالح القصر والانجليز ، لذا لم يتخذ الوفد موقفا واضحا فى بيانه وأشار الى رايه السابق الخاص بضرورة عقد جمعية وطنية منتخبة تعبر عن ارادة الشعب لوضع

الدستور ، وبالطبع كان اوان أنتخاب لجنة أخرى لوضع الدستور قد فات بعد أن أعلنت لجنة الثلاثين مشروعها بالنعل .

الا ان الصحف الوفدية كانت أكثر تحررا من هذا الاحراج الذى وقع فيه الوفد اذ اعترضت بكل قواها على التعديلات التى ادخلت على النصوص الخاصة بالسودان - كما اوضحنا فى الفصل السابق - وأعلنت الصحف الوفدية عن قرار مقاطعة الانتخابات التى تتولد عن الدستور اذا ما عدل مشروع لجنة الثلاثين .

فقد اشارت جريدة (المحروسة) الى أن الأمة تطلب أن يكون دستورها محققا لسلطتها جديرا بجهادها وتضحياتها وهدد أحمد حافظ عوض بأن الدستور لو صدر على غير ما ترغب الأمة فى سيطرتها الشرعية على جميع شئونها فانها لن تقبله « ولديها فى كل وقت سلاح المقاطعة والامتناع عن الاشتراك فى الانتخابات » .

وفى مقال آخر بعنوان « سلطة الأمة فى الدستور والا فلا معاونه » اكدت الجريدة على الفكرة نفسها فى انه لو لم يصدر الدستور متضمنا سلطة الامة كاملة ، ومنصوصا فيه على حق مصر فى سودانها وحق البرلمان فى تعديل نصوصه فان البلاد لا تستطيع ان تتقدم للانتخابات على أسس واهية ونظم ناقصة .

وهكذا عدت الصحف الوفدية وزارة نسيم بعدم الاعتراف بالدستور ومقاطعة الانتخابات اذا صبح ما اتبع عما ادخل على مشروع لجنة الثلاثين من تعديلات ، خاصة وان هذه التعديلات لم تتأكد الا بعد سقوط وزارة نسيم ببلىل أن أحمد حافظ عوض طالب الوزارة ان تصدر بيانا بنفى أو تأكيد ما اتبع عن هذه التعديلات « حتى ترى الأمة ان كان ما يقوله الناس صحيحا أم غير صحيح ،

وعلى ما تراه الأمة من مواد هذا الدستور تقرر خطتها ازاء قبوله
او مقاطعته ، •

وازاء اهتمام الصحافة بصفة عامة بالدستور والتعديلات التي
اخذت عليه ظهرت بعض الآراء التي تنادى بأن قضية البلاد
الأساسية هي الاستقلال وليست قضية الدستور ، ومن هذه الآراء
ما كتبه جريدة (المحروسة) تعيب فيه على الأمة انشغالها بالدستور
لأنه « تضليل وخداع ان نعتقد بأن حل أزمتنا يكون بإصدار الدستور
كاملا كان أو منقوصا ، مادامت علة الأمة باقية وهي رغبة الانجليز
فى أن يعتبروا مصر جزءا من الامبراطورية البريطانية ، فلنتخلص
أولا من اشراف الأجنبي ثم بعد ذلك يحق لنا أن نفكر فى دستور
ينظم حياتنا الداخلية •• لسنا نشكو الآن من استبداد أفراد من
المصريين حتى نهتم بوضع حد لاستبدادهم بواسطة مجلس النواب
وانما نحن نشكو من تحكم الانجليز فى شئون البلاد . فاذا كان فى
وسع مجلس النواب أن يخلصنا من الانجليز وتسلطهم فى شئوننا
فلا بأس من المناداه بوجوب الاسراع فى تشكيله ولكن كيف يستطيع
مجلس النواب أن يعتقنا من عبودية نحن فيها مادام انه لا يملك من
القوة أكثر مما تملكه الأمة بأسرها ، •

الصحافة الوفدية ودستور عام ١٩٢٣ :

صدر الدستور فى ١٩ ابريل عام ١٩٢٣ كمفحة من الملك وقد
رحبت جريدة (المحروسة) بصور الدستور « كما وضعته لجنة
الثلاثين » وكان هذا مخالفا للحقيقة إذ صدر الدستور وبه عدد من
التعديلات التي اخذت عليه والتي هاجمتها الصحف •

ومن الغريب أن الجريدة اكدت المعنى الذى رحبت به فقد هنأت

يحيى ابراهيم رئيس الوزارة الذى صدر الدستور فى عهده لصدوره بدون (مسخ أو تشويه) .

الا ان الجريدة تداركت هذا الترحيب القائم على مخالفة الحقيقة فاككت « ان هذا الدستور لا يمكن ان تعتبره الامة وليد ارادتها لانه من عمل لجنة حزبية هي لجنة الثلاثين ولم تضعه جمعية وطنية ولم تحترم فيه حقوق الامة » . واكتت ان المعركة مازالت مستمرة بين القوى الوطنية والقوى الرجعية على الرغم من صدور الدستور .

واوضحت الجريدة موقف الامة من هذا الدستور (الوسط) فهو « أشبه بحال من يقتفس الصعداء أو من يشعر بالحصول على شيء هو اقل مما يريد ويصبو اليه » . وأنكرت ما ينيعه أعضاء حزب الأحرار الدستوريين عن ابتهاج الامة العظيم بالدستور .

واهتمت جريدة (المحروسة) بأن توضح رأى سعد زغلول فى الدستور من خلال حديث نشرته جريدة (الديلى نيوز) اذ أعرب فيه سعد عن اعتقاده بضرورة عرض الدستور على مندوبى الشعب ليوافقوا عليه قبل ان يعلنه جلالة الملك . وقد أيدت (المحروسة) هذا الراى وأعلنت أنه كان على الوزارة ان تعرض الدستور على مندوبى الشعب ليبدوا ملاحظاتهم عليه قبل استصدار المرسوم الملكى باعلانه وبهذا كان من الممكن « ان ينال الشعب بعض القرضية من استهانة الوزارة الثروتية بارادته » .

اما جريدة (الرشيد) فقد وصفت حقوق الامة التى نالتها بالدستور بأنها قليلة وعرضة للعبث والضياع .

ويصفة عامة رفضت الصحافة الوفدية دستور عام ١٩٢٣ فى ذلك الوقت ووصفته بأنه وثيقة رجعية ، وعلى هذا لم تهتم الصحف

الوفدبة التى قدر لنا الاطلاع عليها ومنها (المحروسة) و (الرشيد) ان
تفند نصوصه وتناقش مواده على أساس رفضها له بشكل كلى .
فبما عدا أنها كتبت بعض المقالات التى تعترض على المادة (١٥) من
الدستور والخاصة بحرية الصحف . وعلى سبيل المثال كتب العقاد
مقالة فى جريدة (الرشيد) هاجم فيها هذه المادة واعتبر أن الفقرة
الأخيرة فيها تجعل الصحافة ترسف فى نفس الأغلال التى كانت
تعانى منها فى عهد الاحتلال والحماية .

قانون الانتخاب :

صدر قانون الانتخاب فى ٣٠ أبريل ، وجعل الانتخاب
لمجلس النواب على درجتين .

وقد ناقش عباس العقاد فى جريدة (الرشيد) هذا القانون
مبنا عبوه فى أنه « يقضى أن يكون لكل نلانين ناخبا متجاوزين
فى السكن مندوب وأن يسلمون اليه جميع حقوقهم الانتخابية
يتصرف فيها كما يشاء هو لا كما يشاءون هم معا يؤدى الى اتساع
مسألة البعد بين جمهور الأمة ونوابها ويصبح المندوبون الثلانون
هم محور الحياة النيابية » ، كما ناقش العقاد القيود التى قيد بها
انتخاب المندوب 'لثلاثنى ' حتى أصبح انتخابه فى معظم الأحوال
أقرب الى التعيين والتسمية منه الى الاختيار والتفويض .

وانتقد أحمد حافظ عوض فى جريدة (المحروسة) عدم تفصيل
القانون بنص يحدد موعد تنفيذه بل ترك هذا التنفيذ حقا من حقوق
وزير الداخلية ، فإذا لم يصدر الوزير قرار التنفيذ ، نلل القانون
وكانه لم يصدر ، وكان حظه حظ الدستور من حيث جعل انفاذه
رهنًا بعقد البرلمان . واكد الكاتب على أن هذا الأمر بدعة جديدة
فى القوانين العامة .

وقد ألغى مجلس النواب الوفدى عام ١٩٢٤ هذا القانون وجعل الانتخاب على درجة واحدة .

دخول الوفد الانتخابيات :

على الرغم من رفض الوفد دستور عام ١٩٢٢ ووصفه إياه بأنه وثيقة رجعية إلا أنه قرر الدخول فى الانتخابات على أساسه مما عرضه لهجوم حزب الأحرار الدستوريين الذى وصف موقفه بالتناقض إلا أن جريدة (المحروسة) حاولت أن تبرر دخول الوفد الانتخابات بقولها « نادينا مرارا بوقف صدور الدستور حتى تضعه جمعية وطنية فلم يكن نصيب تلك الأصوات إلا صدور الدستور الثلاثينى واليوم هل نقنع من الغنينة بالاياب ونقف مكتوفى الأيدى أمام هذه الجهود القائمة على قدم وساق » ، واستطردت الجريدة فى دفاعها عن موقف الوفد فى دخول الانتخابات فقالت « ماذا يكون من امرنا اذا خلت مقاعد المجلس من المخلصين من أبناء الأمة ؟ .. نحن نريد اصلاح ما افسده الغير ، ونعيد للأمة ما فقدته على يد بعض أبنائها ممن عبثوا بحقوقها واستهانوا بكرامتها ولا يكون ذلك الا بانتخاب البررة من أبناء مصر » .

وقد بدأت المعركة الانتخابية بالفعل على صفحات الصحف الوفدية منذ مايو عام ١٩٢٣ الى أن انتهت بأجراء الانتخابات بالفعل فى ١٢ يناير عام ١٩٢٤ .

وقد اخذت هذه المعركة الانتخابية عدة اشكال منها الدعاية للوفد ودعوة الناخبين الى تأييد مرشحيه والهجوم على المعارضين واتهامهم بالنقائص والمسالب المختلفة . وعلى سبيل المثال كالت جريدة (الرشيد) للأحرار الدستوريين الأوصاف الآتية : « المنشقون ،

المتعجلون ، دعاة التردد والهزيمة ، انصار ملنر فى خديعة مصر
وتضليلها ، واعوان عدلى فى صدع الوحدة وشق الصفوف ، واذئاب
ثروت فى خرق الاجماع والخروج على الأمة والتنكيل بأبنائها » .
واطلقت جريدة (المحروسة) عليهم لقب « الأحرار
الوصوليون » .

وسخر عباس العقاد من دعوة صحيفة (السياسة) الناخبين
الى قيد اسمائهم فقال : وكأنهم « حزب حقيقى له انصار وشبوع من
الأمة » .

وقامت جريدة (المحروسة) بالرد على جريدة (السياسة) التى
ذكرت أن الوفد ليس له برنامج يدخل على أساسه الانتخابات ، مما
جعل جريدة (المحروسة) تهاجمها وتهاجم حزبها قائلة « أن هؤلاء
الأحرار الدستوريين يقولون أن لهم برنامجا معروفا أما السعديون
فلا برنامج لهم .. نعم أن لهم برنامجا قوامه التردد والدعوة الى
الهزيمة .. أما نحن فبرنامجنا قصير وقصير جدا .. برنامجنا
حرية مصر المطلقة واستقلالها التام ، برنامجنا أن السودان جزء
من مصر لا يتجزأ » .

وقد ردت جريدة (الرشيد) أيضا على جريدة (السياسة)
واكدت أن برنامج الوفد المصرى يعرفه الناس جميعا ويعرفه الأحرار
الدستوريون أيضا . ولم يكن هذا البرنامج « من وضعه ووحيه وانما
هو من وضع أمة كاملة وهى شعب بأسره وهو ليس ككثير الأبواب
والفصول حقيقة ولكنه على صغره وخلوه من تزويق الكلام جامع
شامل ومادته الأولى والوحيدة هى الاستقلال التام لمصر
والسودان » .

كما قامت صحافة الوفد بدور كبير فى حث الناخبين على قيد اسمائهم فى جداول الانتخابات ، وأعلن عباس العقاد عن ارتياحه الى نتيجة قيد الأسماء اذ « بلغت نسبة عدد الناخبين الى عدد السكان فى بعض الدوائر نحو الربع و لاقتل عن السدس فى معظم الجهات » . وطالب العقاد بتسهيل عملية الانتخابات فى المدن والقرى والاكتثار من الدوائر الصغيرة منعا لطول الانتظار وتعطيل الأعمال .

كما أبرزت الصحف الوفدية منشورات الوفد الانتخابية ونشرت أسماء المرشحين الوفديين فى صدر صفحاتها .

وفى ٢٧ سبتمبر جرت انتخابات المندوبين الثلاثينيين وظهر فوز الوفد الباهر فيها مما كان يعد ليداننا بفوز الوفد فى انتخابات مجلس النواب والشيوخ .

وقد هلت الصحافة الوفدية لهذا النصر فكتبت (المحروسة) « كان يوم الخميس ٢٧ سبتمبر ، حدا فاصلا بين جد سعد وهزل خصومه ، كان يوم الخميس يوم الاختبار الصحيح ويبرهن على أن مصر مع سعد . . وان أولئك الذين اغتصبوا السلطة زمنا ما كانوا يحكمون فيها الا بالباطل والخديعة ويجرون مصر التى لا تدبى بمذهبهم ولا تعترف بأى صفة لهم ، الى سبيل آخر غير السبيل الذى اعتزمت ان تنتهجه وان تسبر فيه لآخر شوط » .

وتسخر جريدة (النظام) من هزيمة الأحرار الدستوريين فى الانتخابات اذ « يزعمون أنهم حزب وأنهم أولو قوة ويطش وأن قوتهم ويطشهم موفوران ليتجليا وقت الانتخابات حتى كان يوم ٢٧ سبتمبر فانهمزوا آخر ركن كانوا يستندون اليه وهوت آخر حجر يعلون انفسهم بها فقد كانت نتيجة الانتخابات خزيا لهم بل قضاء عليهم شر قضاء وهزموا جميعا فلم يفز واحد منهم بصوت واحد » .

ونشرت صحيفة (النظام) « تهانى الأمة بمناسبة فوز
السعديين » . وفى ١٢ يناير عام ١٩٢٤ تم انتخاب النواب وفاز
الوفد فوزا ساحقا .

وقد اُكِّتت جريدة (المحروسة) انها لم تشك يوما فى أن الفوز
فى الانتخابات العامة سيكون للسعديين دون سواهم . وعبرت
الجريدة عن اعتقادها فى أن فوز السعديين بالأغلبية الساحقة معناه
أن الأمة لا ترضى بغير الاستقلال التام والحرية المطلقة ولذلك لم
تنتخب الأغلبية من غير السعديين من « أولئك المساومين الوصوليين
أو السياسيين الخياليين » . وكانت تعنى بالمساومين رجال الأحرار
الدستوريين والحزب الوطنى .

الصحافة الوفدية والبرلمان الوفدى :

فى ٢٨ يناير عام ١٩٢٤ ألف سعد زغلول الوزارة الدستورية
الأولى ، وفى ٢٣ فبراير جرت انتخابات الشيوخ وفاز الوفديون فى
معظم الدوائر .

وفى هذه الفترة بدأ الصدام بين الوزارة والسراى بشأن تعيين
أعضاء مجلس الشيوخ ، فكان الملك يرى أن التعيين من حقه هو
ارتكانا على ظاهر المادة (٤٧) من الدستور التى تنص على « أن الملك
له الحق فى تعيين خمسى أعضاء المجلس » أما سعد فتمسك بالرأى
الدستورى السليم فى أن الملك لا يباشر سلطته الا بواسطة وزرائه .
واتفق الطرفان على تحكم البارون فان دن بوش ، النائب العام لدى
المحاكم المختلطة ، الذى أبدى رأى سعد مما أدى الى تنازل الملك
عن رأيه .

ولم تستطع الصحف الوفدية أن تثير موضوع هذا الخلاف

بشكل واضح على صفحاتها وذلك لحساسية موقفها من الملك فاكتفت جريدة (المحروسة) بالإشارة الى أن الفضل يرجع فى هذا العهد الدستورى المتين الى الرئيس سعد زغلول والى صاحب الجلالة الملك المفدى لدى شعبه الأمين مهما اختلفت الوسائل وتنوعت الأسباب .

وفى ١٥ مارس افتتح البرلمان وألقى سعد خطاب العرش نيابة عن الملك .

وقد اتخذ اهتمام الصحافة الوفدية بهذا المجلس البرلمانى الوفدى ثلاثة أشكال أساسية :

الأول : نشر أخبار مجلس النواب ومجلس الشيوخ ومناقشات أعضائها وجانب من محاضر جلساتها الرسمية .

الثانى : تأييد ما يصدر عن هذين المجلسين من قرارات واقتراحات .

الثالث : مواصلة الهجوم على المعارضين لقرارات المجلسين .

استقالة سعد الأولى والمكاسب الدستورية :

أدت استقالة سعد الأولى الى تراجع الملك عن موقفه المناوئ للوزارة والمبادئ الدستورية السليمة .

وقد وافق الملك على عدد من المبادئ الدستورية الهامة من أهمها مسئولية الوزارة عن الأزهر ، وعدم انفراد الملك بمنح الرتب والنياشين وعدم تعيين موظفى السراى بغير موافقة الوزارة ، والا تحدث مخابرات خارجية بين الملك والدول الا باطلاع الوزارة وموافقتها . وكان لهذه الأحداث صداها الواسع على صفحات الصحف الوفدية .

فقد أشارت جريدة (البلاغ) الى المكاسب الدستورية التي حصلت عليها البلاد نتيجة سعى الوزارة ، وكرم جلالة الملك ومبادئه الدستورية ، . وقد ناقشت الجريدة مواد الدستور التي كانت سببا للخلاف بين سعد والملك فبينت أن المادة (٤٣) على الرغم من أنها تنص على حق الملك فى منح الرتب والنياشين الا ان الدستور نص فى المادة (٤٨) على أن الملك لا يباشر الحقوق التي له فى الدستور الا بواسطة وزرائه . كما اوضحت ان المادة (٤٤) من الدستور — وأن كانت تعطى للملك حق تولية الموظفين وعزلهم ومباشرة هذا الحق من خلال الوزارة — الا ان العمل جرى على استثناء موظفى الديوان الملكى من هذا الحكم ، وأشارت الى أن الملك قد رضى أن يكون الحكم عاما وأن يكون موظفو الديوان الملكى داخلين فيه . وأكدت الجريدة على أهمية هذه الأسس الدستورية فى تثبيت قواعد الدستور .

وطالب عبد القادر حمزة أن توضع هذه المكاسب الدستورية فى مستند مكتوب ملزم بغض النظر عن الأشخاص أو الظروف .
الا ان الأمة لم تسعد بهذا النصر الدستورى على اوتوقراطية القصر اذ لم تكن تمضى سوى أيام قليلة حتى يقتل السردار الانجليزى ويضطر سعد زغلول الى تقديم استقالته فى ٢٤ نوفمبر عام ١٩٢٤ ،
وبذلك شهدت البلاد عودة جديدة للرجعية بتولى أحمد زيور تأليف الوزارة الذى كان عهده حربا على دستور الأمة لصالح السراى والاحتلال .

الصحافة الوفدية والأزمة الدستورية الاولى :

استصدرت وزارة زيور مرسوما ملكيا بتأجيل انعقاد البرلمان لمدة شهر رغبة منها فى تجنب مواجهة البرلمان الوفدى .

ونشرت (الألباغ) نص العريضة التى رقعها عدد من أعضاء مجلس النواب الوفدى الى الملك يطلبون فيها دعوة البرلمان بسرعة الى الانعقاد وقبل المدة التى تأجل اليها ، كما نشرت الاحتجاجات التى وصلتها من القراء ضد الوزارة وتطالب بعقد البرلمان .

واستنكر عبد القادر حمزة ما اعلنه زيور من أن سياسة سعد ومجلس النواب الوفدى سياسة فاشلة مبررا بذلك تأجيل انعقاد البرلمان . وأعلنه بتناقض قوله هذا مع أنه كان رئيسا للوفد الذى أوقده مجلس الشيوخ على اثر تقديم سعد زغلول استقالة وزارته الى الملك ليرجو منه عدم قبوله الاستقالة ، ثم الى سعد باشا ليرجو منه سحب استقالته .

واتهمه عبد القادر حمزة بأنه يسير فى خط السياسة الانجليزية وأن ما ادعاه على سعد ومجلس نوابه هو نفس ما يقوله مستر تشمبرلن أو غيره من الوزراء الانجليز الذين « يعدون تمسك المصريين بالاستقلال سياسة فاشلة » .

وفى ٢٤ ديسمبر اصدرت وزارة زيور مرسوما ملكيا بحل مجلس النواب ودعوة المندوبين الناهبين لاجراء انتخابات جديدة للنواب بتاريخ ٢٤ فبراير عام ١٩٢٥ ودعوة المجلس الجديد للانعقاد فى ٦ مارس عام ١٩٢٥ . وقررت الوزارة العودة الى قانون الانتخابات على درجتين والذى الغاه البرلمان الوفدى واستبدل به قانون الانتخاب المباشر .

وبدأت الصحف الوفدية منذ نهاية شهر ديسمبر معركة انتخابية جديدة فنشرت جريدة (كوكب الشرق) أسماء مرشحي الوفد فى مختلف الدوائر وناشدت المواطنين انتخاب مرشحي الوفد

حتى لا يكونوا عوناً للانجليز في ايجاد برلمان يقر الطلبات الانجليزية
المنافية لاستقلال البلاد . واكتت الجريدة على أن كل مجلس نيابى
لا يمثل الأمة تمثيلاً صحيحاً لن تقرر الأمة ما ييرمه من اتفاقات
أو معاهدات .

كَمَا أَوْضَحْتُ (كوكب الشرق) تفاصيل تدخلات الادارة في
عملية الانتخابات ، وعلى سبيل المثال مقالة بعنوان « فضائح
الانتخابات في دائرة سمند » ، وخبراً بعنوان « مخازى الانتخابات
في الزقازيق » .

وعلى الرغم من المحاولات التى بذلها القصر والوزارة لهدم
الوفد بتشجيع بعض العناصر على الخروج عنه وانشاء حزب الاتحاد
لمنوائته والذي ضم اليه العناصر التى خرجت من الوفد ، بالإضافة
الى تحيله مسئولية حادثة السردار ، والضغط الحكومى والتدخل
الادارى لاتجاح مرشحي الوزارة الا ان الوفد قد فاز في الانتخابات

وتنشر (البلاغ) نصريحا لعبد العزيز فهمى وزير الحفانية
جاء فيه « كنت اعتقد أن الدستور مناسب لبلدنا ولكن العمل اظهر
انه ثوب فضفاض » . واعتبرت الجريدة هذا التصريح بمثابة
توضيح لنية الوزارة المبيقة تجاه الدستور والحياة النيابية .

وبالفعل يصدق حدس جريدة (البلاغ) ان انه بعد عدة
ساعات من انعقاد البرلمان اصدر الملك مرسوما بحله وذلك على اثر
فوز سعد زغلول برئاسة مجلس النواب واستصدرت الوزارة
مرسوما آخر بوقف عمليات الانتخابات بدعوى انها شسرعت في
تعديل قانون الانتخاب .

وقد استنكرت الصحف الوفدية هذا الاعتداء الذى وقع على الدستور بحل مجلس النواب مرتين لنفس السبب . وقد أعلنت جريدة (كوكب الشرق) أن الوزارة كرهت الدستور الذى يقرر أن الأمة فوق الحكومة وأنها منبع السلطات ، ولم تصبر على قيام البرلمان الذى يراقب الوزارة فى أعمالها ويحاسبها على استسلامها وتفريطها .

وعارضت (البلاغ) تصريحات وزير الداخلية التى علل بها وقف اجراء الانتخابات فى أنه « رأى ضرورة الاسراع فى تعديل نظام الانتخاب على وجه يتحقق معه تمثيل البلاد بصورة اصلح وانسب » فترى (البلاغ) أن التعديل لا يراد منه احكام التمثيل بل يراد به تشويه التمثيل بحرمان طبقات من الأمة من حقها فى ان تكون ممثلة فى البرلمان .

وبينت (كوكب الشرق) ان الهدف من قانون الانتخاب المزمع اصداره هو ان يحصر الانتخاب فى اخصال اقلية ممكنة ، حتى يسهل التأثير فيها بمختلف الطرق ولا يفوز الوفد بالأكثرية . ولهذا طالبت (كوكب الشرق) الوزارة أن تريح نفسها وتعين النواب أو تلغى الدستور وذلك حتى تعلم الأمة أى نظام للحكم يسود فى مصر دون خداع أو تضليل .

واشارت (البلاغ) الى تقاعس الوزارة ومماطلتها فى اجراء الانتخابات « بحجة تعديل قانون الانتخابات خاصة بعد مرور فترة دون أن تعقد لجنة التعديل الوزارية جلسات تذكر أو تشرع فعلا فى وضع التعديل المزعوم » . وأعلنت (البلاغ) أن هذا التعجيل (المسرعى) لا يعنى الأمة فى شيء اذ هى لاتزال تنادى بأن للانتخاب قانونا أقره البرلمان هو الذى يجب ان تجرى الانتخابات على

مقتضاه . كما أكدت الجريدة على أن هذه المماثلة في التعديل هي وسيلة لكسب الوقت حتى يحكموا الوسائل الإدارية وينظموا الشئون المحلية على الوجه الذي بحسبون أنه يضمن لهم الفوز في الانتخابات .

اجتماع البرلمان في فندق الكونتنتال :

وازاء طرد الأحرار الدستوريين من الوزارة بعد ازمة كتاب « الاسلام وأصول الحكم » لعلى عبد الرازق حدث تقارب بين الأحرار الدستوريين والوفد وبدأت الصحف الحزبية تخفف من هجومها على خصومها الحزبيين واتجهت الى الوزارة تهاجمها بكل قوة مما أدى الى التقارب بين الأحزاب بعد أن أخذوا يصطلون جميعا بنار الاضطهاد والضغط وتقييد الحريات .

ودعا أمين الرافعي في جريدة (الأخبار) الى وجوب انعقاد البرلمان بمجلسيه من تلقاء نفسه يوم السبت ٢١ نوفمبر عام ١٩٢٥ من غير دعوة من الملك استنادا الى حكم المادة (٩٦) من الدستور . ولقيت دعوة الرافعي تأييدا من الأحزاب المؤتلفة وقرروا عقد البرلمان في مواعده الدستوري الا أن السلطات منعت الاجتماع في دار البرلمان فاجتمعوا في فندق الكونتنتال في اليوم المحدد نفسه وهو ٢١ نوفمبر وأصدروا عدة قرارات منها الاحتجاج على تصرفات الوزارة واعتبار دور الانعقاد موجود قانونا كما قرروا عدم الثقة بالوزارة طبقا للمادة (٦٠) من الدستور .

وقد نوهت جريدة (البلاغ) بالاجراءات التي اتخذتها الوزارة لمنع عقد البرلمان في اليوم المحدد له اذ أقفلت الشوارع المؤدية الى دار البرلمان لمنع أى انسان كان من المرور ايا كانت

صفته ووزعت قوة كبيرة من الجيش والبوليس فى جميع الشوارع المؤدية الى تلك الادار . . وأكدت البريدة على أن مجلس النواب موجود قانونا ومن حقه أن يجتمع فى أى وقت نساء كما أن من حقه الاجتماع فى أى مكان بعد اغلاق البرلمان فى وجوه اعضاءه لاعلان الاحتجاج على هذا العمل الخارج على الدستور وتقرير ما يروونه لتثبيت سلطة الامة واعادة الحياة النيابية . .

استنكر عباس العقاد منع النواب من البرلمان قائلا : « مادام تعد الوزارة من انتصارها فى يوم سجلت فيه على نفسها أنها منعت سبيل النواب عنوة وسجل فيه النواب عليها أنها عصابة غاصبة لا تلوذ بحجة ولا تأخذ بقانون ؟ » وأكد العقاد على أن ابناء الامة كانوا قادرين على فتح أبواب البرلمان المغلقة عنوة ودون حائل من رجال البوليس والجيش لولا أنهم خشوا العواقب فى بلد يحتله الغاصب وتشبكت فيه مصالح الأجانب .

واشار عبد القادر حمزة الى أن الامة سجلت على الوزارة انها تحل بقوة الجيش دار النيابة وتمنع بالسلاح البرلمان عن أن يجتمع فيه وتذهب فى ذلك الى أن يقتل بالجند والسلاح جميع المنافذ المؤدية الى دار النيابة « وكأننا هذه الدار مقسرة للواء لا لسلطة الامة وكأننا هذا الشعب الذى صدرته عن الذهاب الى داره ليس من الامة ثم كأننا هى سبلة لهذه الامة تأمر فيها ونهى لا خادما لها مأجورة » . .

وطالبت جريدة (البلاغ) الوزارة بالاستقالة بعد أن أعلن المجلس المجتمع قراره بعدم الثقة فى الوزارة « نأى هذه البلاد ليست ضحية ورثها الوزراء عن آبائهم وقد حولت البلاد من عواقب جشعهم وتكالبهم على المصالح المادية ما حولت وصبرت على تبديدهم أموالها وعيبتهم بحرياتنا ما صبرت » .

قانون الانتخاب المعدل :

صدر قانون الانتخاب المعدل فى ٨ ديسمبر عام ١٩٢٥ الذى ضيق من حق الانتخاب اذ وضع شروطا مادية وأدبية من بينها أن يكون الناخب حائزا لشهادة دراسة ثانوية كما جعل الانتخاب على درجتين ..

وقد قابلت الأحزاب هذا القانون بالاسفكار وقررت الامتناع عن تنفيذه أيضا ولذا امتنع عدد من العهد عن تسليم أوراق الانتخاب وقرروا الاضراب والاستقالة ورفضوا الاشتراك فى الانتخابات التى تجرى على أساس هذا القانون .

وهاجمت جريده (البلاغ) هذا القانون فوصفته بأنه قانون باطل لأن الوزارة التى أصدرته وزارة فى حكم المستقلة أو هى وزارة غير شرعية بعد أن قرر مجلس النواب فى ٢١ نوفمبر عدم الثقة فى الوزارة . ووصفته أيضا بأنه قانون مخالف للدستور لأنه قيد الاقتراع بشروط مالية وأدبية خاصة فى حين أن الدستور نص على أن يكون الانتخاب بالاقتراع العام ولا يكون الاقتراع علما مع وجود مصريين — بلغوا سن الرشيد وغير محكوم عليهم فى جرائم — محرومين من حق الانتخاب ..

وقد أبدت (البلاغ) حركة العهد فى الاضراب والاستقالة اذ أن الوزارة « تلجأ الى اكراه العهد على ما لا نرضاه ضمايرهم وهذا الاكراه لا ينتج سوى تأعيب الفكرة فى مقاطع الانتخاب » .

كما أشادت الجريده باقوال العهد المشربين التى ادلوا بها فى تحقيقات النيابة اذ أكدوا أن امتناعهم عن تسليم أوراق الانتخاب

كان من تلقاء أنفسهم ولم يوعز به أحد اليهم وأنه كان ثلينة من كل واحد لنداء ضميره وبمسكا بقرار البرلمان الذي يعتقدون في شرعيته فقد رأت (البلاغ) في هذه الأقوال دليلاً حاراً صادقاً عن الدستور والنظام النيابي اللذين هما كل ما أنته الحركة الوطنية من الثمرات حتى الآن . وطالبت الوزارة أن ننعت من هذا الدرس البليغ ندرك عبث مقاومة ميول الحربة والاستقلال بعد أن ثبت ندبها أن جنورها تضرب في الأعماق وفي المدن والأرباب على السواء .

عودة الحياة الدستورية :

وقررت الأحزاب المؤلفة الدعوة الى (مؤتمر وطني) جمع شيوخ الأمة ونوابها وقوى الرأي والمكانة بها لحل الأزمة الدستورية وبدأت صحيفة (الاتحاد) تنيع أن هذا المؤتمر ما هو الا مهزلة فتنبى (البلاغ) للهجوم عليها وتصف الوزارة وأنصارها بأنهم صنفات الانجليز وقالت : « ماذا عسى أن يرجى من قوم يتهمهم الناس بخيانة وطنهم ويبيع ضمائرهم فلا يحرك التهمة فيهم نخوة ولا تفكي فيهم خديعة » .

وتخطر الوزارة بسبب تدخل اللورد لويد الى الفاء قاتون الانتخاب المعدل والعودة الى قانون الانتخاب الذي أصدره البرلمان الوفدى الا ان صحيفة (البلاغ) تبدي تخوفها من التدخل الانجليزى في مسألة الدستور ومن ثم في الانتخابات للحيلولة دون بمثل الأمة تذيلاً سحبحا

وتقرر الأحزاب الدخول في الانتخابات بعد أن حمل سعد زغلول لواء الدفاع عن هذه الفكرة .

ويقرر العقلاء قرار الأحزاب الدخول في الانتخابات « بأننا نريد أن نعبد الى البلاد حياتها الدستورية على أساس غامرين

مشروع يكفل صحة التمثيل وامتناع وسائل الغش والاكراه بالقدر المستطاع . . فمقاطعة الانتخابات بالأهس ثم دخولها اليوم ليست نبتا يؤخذ على السياسة وانما الذنب الذى يؤخذ عليهم أن منج لهم باب الحياة النبوية فبغاقوه بأيديهم تشبثا بما لا يفيد .

وأجريت الانتخابات لمجلس النواب فى ٢٢ مايو وقد ورعت الدوائر الانتخابية بين الأحزاب المؤلفة الوفد والاحرار والحزب الوطنى ونشرت (البلاغ) قائمة بأسماء مرشحي الوفد ودعت الناخبين الى انتخابهم .

ويغوز الوفد بالأغلبية وتتدخل السلطة البريطانية لمنع سعد زغلول من تولى رئاسة الوزارة .

وفى ٧ يونيه عام ١٩٢٦ قدم زيور استقالة الوزارة وتولى على يكن تاليف الوزارة الائتلافية . وفى ١٠ يونيه اجتمع البرلمان برئاسة حسين رشدى رئيس مجلس الشيوخ وحضر الملك جلسة الافتتاح وتلا على يكن خطاب العرش وانتخب سعد زغلول رئيسا لمجلس النواب .

وتشدد جرودة (البلاغ) بما جاء فى خطاب العرش من عناية ظاهرة بالحياة النيابية والعزم على تقوية دعائمها . وتقرح (البلاغ) وضع عدد من التدابير التشريعية التى يجب النظر فيها توصلا الى وقاية الدستور من التعطيل ومن أهمها وضع قيود لحق السلطة التنفيذية فى حل مجلس النواب اذ أن المادة ٢٨ من الدستور تجعل هذا الحق مطلقا الا من تيد واحد هو الذى ذكرته المادة (٨٨) والذى يمنع حل مجلس النواب مرتين لسبب واحد واعتبرت (البلاغ) هذا القيد واه ، اذ خرجت عابه الحكومة قبل ذلك .

وأوضحت (كوكب الشرق) ما تنمته الخطاب من مبادئ دستورية واهتمام بالشئون الداخلية مما « يحق للأمة أن تغتبط به وان ترجو اتباع مبادئه وتفاذ كل اصلاح بواسطة البرلمان والوزارة الدستورية » .

وتنتهى الدورة الأولى لاتعداد المجلس فى سبتمبر عام ١٩٢٦ وبعلى العقد على مميزات هذه الدورة فراها فى التوازن بين القوى وعدم الاسراف فى القول واللجاج فى غير جدوى وقيلام كال فريق من الهيئات والأحزاب بوضع حد برعاه الى جانب حدود غيره والتضامن بين النواب من جهة والنواب والحكومة من جهة أخرى .

وشهد العقد بدور سعد رغلول رئيس المجلس فى النجاح الذى تميزت به هذه الدورة البرلمانية فيتول « وما من أحد يمار على الدستور ويحسن النية الا وقد حمد هذه الفرصة التى أتأت اجلس النواب رئيسا مسبوع الكلمة موثوقا برايه ومقصده فحفظ حقوق المجلس فى مجموعته ولم يذبح على أحد من رجاله حقا من حقوقه » .

أما عبد القادر حمزه فقد حدد أهم انجازات الدورة فى أن مجلس النواب قد اقتصد من ميزانية الدولة آثار من مليون جنيه ، وظهر برقاوته ومصالح الحكومة من جسر ابريم الفوضى والتذير والمحسوبية ، وشرع فى معالجة أعمال الإصلاح الكبيرة فى كل نوع من فروع حياة الأمة ، نوضع الأسس لاصلاح التعليم ، وحث على تحسين الحالة الصحية فى جميع جهات القطر ، ووجه مشروعات الرى فى الوجهة التى نرتضبها القوية المصبورية ، وحض الحكومة على تشجيع الصناعات الأهلية ، وطلب أن تمد يده بالاصلاح الى الجامعة الأزهرية والماهد الدينية .

مجلس النواب والوزارات الثلاثية :

ربعاود مجلس النواب الاعتقاد ببد انتهاء فترة العطلة .

وفى ١٩ أبريل عام ١٩٢٧ أعلن عدلى بكن استقالته بسبب اعتقاده بعدم ثقة المجلس فى وزارته الثقة الكافية لبقائها فى منصبها وذلك عندما رفض المجلس اقتراحا من بعض أعضائه بشكر الوزارة على ما قدمته من تعضيد لبك مصر .

وفى ٢٠ أبريل صدرت (البلاغ) وفى صفحتها الأولى ما نصت جاء فيه « كيف ولماذا استقالت الوزارة — تقديم الاستقالة لصاحب الجلالة الملك » . ونشرت (البلاغ) فى صفحتها الثالثة من العدد نفسه محضر جلسة النواب التى نتج عنها الازمة بين المجلس والوزارة .. وفى صفحتها الرابعة نشرت التفاصيل الخاصة بالاستقالة من حيث ، وعد نقديها الى الملك والجهود التى بذلت لمنع من الاستقالة وأجرت عددا من الأحاديث مع بعض أعضاء الوزراء المستقيلين .. وأوضحت تطور الخلاف بين الوزارة والمجلس فقالت : « أن الوزراء قد لاحظوا أن النواب ينتقدون بعض أعمال الوزارة وأنهم يكثرون من تقديم الاستجوابات وأن هذه الاستجوابات تنطى معنى دن معانى عدم الرضا .. ولما جاء دور المناقشة فى المزاينة لاحظ الوزراء أن النواب ينتقدون الوزارة مما يدل على عدم رضا المجلس عنهم حتى تكلم الأستاذ محمد عبد السلام جمعه معارضاً فى توجيه الشكر للحكومة قائلاً أننا انتقدناها وسنقدها فلا محل لأن نشكرها . ثم رفض المجلس الاقتراح الذى كان هذا الشكر شطرا منه ، فرأى الوزراء أن يستقبلوا لأنهم اعتبروا أن عدم رضا المجلس عنهم صار من الواضح بحيث لم يبق محل لأن يظلوا فى مناصبهم » .

الا أن عباس المتتاد يرى أن المسألة بين ما حدث فى المجلس وبين المساس بمسألة الثقة بسدة حدا فى الواقع ونى نيات النواب لأن رفض اقتراح منضمين تشكر الوزارة فيها تضمنه من المطالب الأخرى لا يعد رفضا لتشكر الوزارة على الصوم كما أن رفض اقتراح بشكر الوزارة فى مسألة معينة لا يعد نزعا للثقة بها ولا لوما عاما لها فى سياستها ..

ولم يكد يعضى تشهر حتى وقعت أزمة جديدة بين مجلس النواب ووزارة عبد الخالق نروت ، مما جعله بصمم هو الآخر على تقديم استقالته وذلك بسبب سعى عدد من نواب أسيوط وشيوخها للتوسط بشأن إعادة تعيين أحد العمد الذين تم رفعتهم أثناء وزارة زيور واعتبر عبد الخالق نروت هذا المسلك من النواب تدخلا فى أعمال الوزارة ..

واكد عبد القادر حمزة أن استقالة عبد الخالق نروت لا تتناسب مع السبب الذى دعا إليها ، اذ أن هذا الحادث فى ذاته تافه لا يستحق أن يذكر ، وأن هناك أسبابا أخرى للاستقالة وتدور حول المناقشات التى دارت فى مجلس النواب حول مخصصات الملك وحول الاستجوابين المطروحين عن عدم تقديم المندوب السامى البريطانى أوراق اعتماده للملك وزيارته للبنيا .

ولذا هاجم عبد القادر حمزة الوزراء لافعالهم أسبابا للخلاف مع المجلس وطالبهم أن يلبنوا للحكم النيابى وبتطبعوا بطباعه أكثر . كما طلب منهم أن يغاروا على سمعته والا بمسحوا فيه ما يكون عندهم من أسباب . كما أشار الى خطورة هذه الأزمات المتوالية لغير سبب جدى فى زعزعة قواعد الحكم النيابى بها يؤخذ حجة ضده ..

وقد نجح سعد زغلول فى اقناع عبد الخالق ثروت بعدم تقديم استقالته .

كما حدثت فى ذلك الوقت أيضا أزمة قانون الجيش فى عهد وزارة ثروت وأزمة قانون الاجتماعات فى عهد وزارة مصطفى النحاس وقد تعرضنا لهما من قبل .

الا أنه فى عهد وزارة النحاس حدثت أزمة داخلية بين النواب الوفديين ونواب الحزب الوطنى والأحرار الدستوريين ، مما كان داية لتصدع الائتلاف فى المجلس ، وما تبعه بعد ذلك من تصدع فى الوزارة .

وقد بدأت هذه الأزمة عندما اعترض أحد نواب الحزب الوطنى على ما جرى فى المقابلة التى تمت بين النحاس واللورد لويد عقب انتهاء أزمة الجيش وطلب فيها النحاس من اللورد لويد « أن يبلغ حكومته امتنانه لما أعريت عنه فى ردها من تفهم حقيقى لرغبة الحكومة المصرية فى المسألة والصداقة مع احتفاظها بوجهة نظرها فى صون حقوق البلاد مما كان له ابلغ الاثر فى حل الأزمة حلا سلميا » .

فقد هاجم عبد الحميد سعيد النائب عن الحزب الوطنى مصطفى النحاس اذ رأى النائب فى شكرك النحاس للحكومة البريطانية ما يفيد بأنه شكر لها على اعتدائها على البلاد وتدخلها فى شئونها . فرد عليه النحاس محاولا اقناعه الا أنه اراد التعقيب فلما نبهه رئيس المجلس الى عدم التطويل ثارت مشادة بينه وبين مكرم عبيد ، وهم النائب الوطنى بضرب مكرم عبيد ! أن الأعضاء حالوا دون ذلك وانتهت المسألة باعتذار النائب الوطنى .

وقد تعرضت (البلاغ) الى هذا الحدث فوصفته بأنه غريب ومحزن ويثير الأسف والذهشة والاستغراب لوقوعه لغير سبب يقتضيه الا الرغبة فى التهوئش والاعتداء والاخلال بالنظام .

واكد العقاد على أن هذه الحالة لا يسمح بتكرارها مجلس يريد أن يحتفظ لنفسه بشئ من الاحترام وليس لأحد مصلحة فى أن يظل باب هذه انغضى مفتوحا فى كل ساعة لمن يطو له أن يقتحمه ويعتدى فيه بلا مسوغ ولا استفزاز على كرامة المجلس وكرامة الحكومة ، فمن الواجب أن يمنع تكرار هذه الحالة والا يكون فى استطاعة كل عضو أن يعتدى بإيد واللسان على زملائه ويعود الى الاعتداء فى اليوم التالى بغير رادع يردعه من الصفع ولا من الجزاء .

وبالفعل يقرر أحمد ماهر رئيس مجلس النواب تعديل اللائحة الداخلية بما يكفل حماية المجلس من الشغب . واعترض نواب الحزب الوطنى على هذا التعديل وتضامن معهم نواب حزب الأحرار الدستوريين . . ولذلك قرروا الانسحاب من الجلسة التى أثير فيها تعديل اللائحة على أثر رفض المجلس طاب بتأجيل النظر فى تعديل اللائحة الى الدورة البرلمانية المقبلة .

ورأت جريدة (البلاغ) فى انسحاب النواب المعارضين رغبة فى التحكم من جانب النواب المنسحبين فى رأى نواب الاكثريه الحاضرين وحمل هذه الاكثريه على الخضوع لرايهم .

وبينت الجريدة أن تعديل اللائحة لا يقصد منه أهانة لنواب الحزب الوطنى ولا يقصد منه أن يكون وسيلة لخنق المعارضة فى مجلس النواب ، وليس فى التعديل المقترح الا منع مقاطعة المتكلم والخوئش فى الشخصبات واسناد أمور شائنه بسوء القصد الى

نائب أو وزير . واعتبرت (البلاغ) أنه من التعسف ومن التجنى المحض أن نسمى وسائل المحافظة على الحرية والآداب والنظام في مجلس النواب كما للأمواء وغنقا لروح المعارضة .

الصحافة الوفدية والأزمة الدستورية الثانية :

تولى محمد محمود رئاسة الوزارة بعد أن نجح في شق الائتلاف وإقالة الملك وزارة النحاس في ٢٥ يونيو عام ١٩٢٨ .

وقد نبأت صحيفة (كوكب الشرق) بمؤامرة تحايل بالدستور عندما أخفت صف (الأخبار) و (الاتحاد) و (السياسة) تتحد في مهاجمة وزارة النحاس ونوقعت الجريدة أن يكون هذا الاتحاد مقدمة لشر يوقع بالدستور والحياة النيابية .

وعلقت (البلاغ) على استقالة محمد محمود كوزير من وزارة النحاس الائتلافية بأن هذه الاستقالة ما هي الا حلقة في سلسلة المؤامرات التي تدبر للدستور والحياة النيابية في الأيام الأخيرة .

وقد بدأت وزارة محمد محمود عملها بالفعل بتأجيل البرلمان مدة شهر . .

ونشرت (البلاغ) المرسوم الملكي بتأجيل عقد البرلمان ، وذكرت أن هذا المرسوم قد أرسل الى المجلسين لتلاوته فيهما واعتزمت الوزارة عدم الخضوع لتلاوته لأنها لا تجرؤ على دواحه نواب الأمة .

واستنكرت (كوكب الشرق) هذا القرار وأوضحت أن الوزارة تعتمد الى هذا الاجراء حتى توفق في تخدير الأعصاب في هذه هذا الشهر والى كسب بعض الانتصار كما فعلت وزارة زبور .

وفي ١٩ يوليو استصدر محمد محمود مرسوما بتعليق الحياة النيابية ثلاث سنوات قابلة للتجديد ، مما كان معنى بدئية معركة شديدة السُّراسة بين صحف الوفد وألوزاره . فقد اضطلمت الصحافة الوفدية بهمة اندفاع عن الحياة النيابية وكرست جهودها في المطالبة بعوده العمل بالدستور والتهجوم على محمد محمود ووزارته وحزبه مما عرضها للتعطيل والمصادرة . الا أن الصحافة الوفدية استطاعت أن تواصل القيام بدورها ، فكل صحيفة أغلقت ظهر لها بديل على الفور ، خاصة وأن الدستور والحياة النيابية أصبحا جزءا لا يتجزأ من نسيج الحركة الوطنية ، إذ تأصلت فكرة أن دستور الأمة هو المكسب الوحيد الذي نالته منذ كمالها المجيد في ثورة ١٩١٩ الى ذلك الوقت .. وهكذا دافعت الصحف الوفدية عن الدستور باستماتة باعتباره رمزا لنضال الأمة .

وام تتوان صحافة الوفد عن كشف الدور الذي لعبته السياسة الانجليزية في هذه الأزمة ووصل بها الأمر الى اتهام الأحرار الدستوريين بأنهم صنائع الاحتلال مسيرة الى تاريخهم في معاداة الحركة الوطنية والوقوف في صف الخارجين عن الأمة المعارضين لأمالها منذ انشقوا على سعد الى يوم اعلان تعطيل الحياة النيابية .

وقد حاولت الصحف الوفدية أن تلجأ الى الملك في نزاعها الدستوري مع الوزارة فكتبت (وادى النيل) في يوم عيد الجلوس الملكي « تذكر الأمة دستورها وتطالب برده ، أن الأمة المصرية تنق أن رفعة العرش من رفعنها فهي من أجل هذا ترى فيها يقام من نية الاحضاء بعيد الجلوس الملكي مناسبة لاعلان ذكرى دستورها والمطالبة برده راجية أن يكون من توافق الخبرة الدستورية وعيد جلوس صاحب الجلالة ما يعيد اليها دستورها وحياتها البرلمانية

حتى يرد اليها نظام حكمها الملكى النيابى وهو النظام الأصـيل
المقرر .

وقد قامت جريدة (كوكب الشرق) بدور كبير فى الدفاع عن
الدستور والهجوم على الوزارة وذلك قبل تعطيلها .

وبينت السبب فى حقد محمد محمود على الدستور فى انه
اعنبره سيفاً مسلطاً بمنعه من الخاود فى الحكم خاصة وأن ثقة
ممثل الشعب بعيدة عنه بعد السماء عن الأرض ، ولذلك لم يكن
إمامه سبيل الا تعطيل الحياة النيابية وواد الدستور والقضاء على
سلطة الأمة ونخبه اعصاب الشعب .

وأطلقت الجريدة على حزب الأحرار الدستوريين لفظ (العبيد
الإلقاء) .

وطالبت جريدة (الربيع) التى أصدرتها روزاليوسف الوزارة
بأن تعيد الى الصحافة حريتها وتترك الناس أحراراً فى اعتقاداتهم ومبادئهم
وعليها أن تعيد الدستور نون تعديل فى واده أو فى قانون
الانتخاب .

وتشيد جريدة (البلاغ) بجهود الوفد وزعيمه فى سبيل عودة
الدستور منذ أن أعلنت الوزارة حل البرلمان وتعطيل الدستور فقد
وقف الوفد « يقاومها وينادى باستعادة الدستور والحياة النيابية
وطاف رئيسه صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا فى طنطا
ومنهور والاسكندرية والمنصورة ينشر فى المصريين عقيدة الدستور
ويعلمهم أن يكون منزلها عن كل مخالفة أو مساس » .

ونشرت (البلاغ) نص العريضة التى قدمها (الشعب
المصرى) الى الملك، يطالبه فيها باعادة الحياة النيابية .

واهتمت الجريدة أيضا بنشر الرسائل والبرقيات التي تصلها
تطالب بعودة الحياة النيابية فعلى سبيل المثال نشرت تحت عنوان
(يطلبون الحياة النيابية) « جاعنا تلغراف طويل من أهالى الغوم
يطلبون فيه عودة الحياة النيابية وقد وقعه حضرات الآنية
اسماؤهم .. » .

واستمر محدود محدود فى سياسته فى اضطهاد المعارضة
واصدار القوانين المقيدة للحريات وكان لابد له من تدعيم أركان
حكمه بالتفاوض مع الحكومة البريطانية وانتهت هذه المفاوضات
الى مقترحات رفض الوعد ابداء رأيه فيها الا فى البرلمان .

واعلن عبد القادر حمزة أن المقترحات أيا كانت فان الوقت
الآن ليس وقت البت فيها وإنما الوقت وقت إعادة الحياة النيابية
صحيحة سليمة ، فمتى عادت فالحكومة التى يثق بها البرلمان هى
التي تتفاوض مع الحكومة البريطانية فى إبرام معاهدة تستقر بها
علاقات البلدين على قواعد ثابتة، والبرلمان هو الذى ينظر بعد ذلك
فى هذه المعاهدة أيقرها أو يرفضها ، أما الآن والبلاد محكومة حكما
مطلقا والقوانين الاستثنائية تحول دون الاجتماعات ودون حرية
الصراحة والبرلمان ينطق باسم الأمة بالكلام فى معاهدة أو فى
اقتراحات لعقد معاهدة سابق لأوانه ، نلتعد الحياة النيابية أولا ،
ولتعد سارية كإرادة وتستشفى البلاد نسيم الحرية ثم ليكن بعد ذلك
الكلام فى المعاهدة أو فى الاقتراحات بعقد معاهدة . وهكذا بتبين
أن (البلاغ) استلزمات عودة الحياة النيابية والغاء القوانين
الاستثنائية قبل ابداء الراى فى الاقتراحات .

ويصل الأمر بالصحف الوفدية ازاء رغبتها الشديدة فى عودة
الدستور والعبادة النيابية الى تأييد التدخل البريطانى فى الشؤون

الداخلية . اذ نجد أن بريطانيا تطلب سرعة عقد برلمان بقر الداعية وتطالب بأن يكون قانون الانتخابات له على درجة واحدة .

وقد بررت جريدة (البلاغ) هذا الموقف البريطاني بتكبتها على أنه ليس تدخلًا في الشؤون المصرية الداخلية ، بل هو موقف سليم من وجهة النظر السياسية ووجهة النظر القانونية معا . اذ ان الحكومة البريطانية تعرض على الشعب المصري مقترحات معاهدة تحالف وصداقة تمنح الحق لها والضرورة ان تكون على بينة من ان الذين سيتعاقدون معها في هذه المعاهدة هم وكلاء عن الشعب توكيلا صحيحا لا كراه فيه ولا غش ولا تزوير ولهذا يكون من حقها ايضا أن تطالب بأن يكون الانتخاب حرا ومن درجة واحدة لان هذا النوع من الانتخاب هو الذي يعطيها وكلاء حقيقيين لا وكلاء مزيفين .

ويوجه محمد التابعي في جريدة (مصر الحرة) خطابا مفتوحا الى محمد محمود متسائلا : « هل حريات المصريين سترد اليهم لانهم يستحقون الدستور ولأنهم أهل للحياة النيابية ؟ ام تلك الحريات سترد اليهم بحكم الضرورة ولأن هناك مشروع اتفاق يجب عرضه عليهم ؟ غلولا المعاهدة ومشروعها لنقلت مصر غير أهل للدستور ولا للحياة النيابية ؟ » وأكد التابعي على أن كرامة مصر تختم ردا واحدا : الحياة النيابية الإسلامية قبل كل شيء وبلا قيد أو شرط .

واكتت صحيفة (البلاغ) أن أية انتخابات تجري على يد هذه الوزارة ، ان تكون حرة بآية حال من الأحوال . واذاع الأحرار الدستوريون أن الوفد يبيت للمقترحات لذا أسرع للنحاس الى مقابلة السير برسي لورين المندوب السامي ليكذب هذا الادعاء ويؤكد أن الوفد يرى في المقترحات خطوة جدية في سبيل

الصدقة بين الشيعيين لكنه من ناحية أخرى بطالب بعودة الحرية والحياة النيابية لينظر في المقترحات نهائيا .

رقد أخذ الوفد ورئيسه هذا الموقف خوفا من أن تتراجع السياسة البريطانية عن تأييدها لعودة دستور الأمة ومجلسها النيابي . وذلك تحدثت علاقة مصر ببريطانيا في هذه الفترة في نوع من التفاهم والود من أجل الدستور والحياة النيابية ..

عودة الحياة النيابية :

بستقيل، محمد محمود في ٢ أكتوبر عام ١٩٢١ ويتولى على يكن رئاسة الوزارة لإجراء الانتخابات التي تقرر لها موعدا يوم ٢١ ديسمبر . ويقرر الأحرار الدستوريون الامتناع عن الاشتراك في الانتخابات فيكتب عباس العقاد في صحيفة (مصر) يعلق على هذا القرار قائلا : « ليس في هذه الآلة عنصر يسمى عنصر الأحرار الدستوريين فيمثله عدد كثير أو قليل في مجلس النواب ، وإنما هم طائفة من طلاب المنافع ولا علاقة بينها وبين الأمة ولا يمكن أن يتم تمثيلها للأمة بالانتخاب على أي وجه من وجوه التمثيل » . وأكد أن الوفد لا يضار من دخولهم مجلس النواب أو غيابهم عنه . وتسخر جريدة (مصر) من الأحرار الدستوريين وهي تبرز مقاطعتهم الانتخاب فتقول : « هم معززون لأنهم فائضون في الانتخابات المقبلة فخير لهم أن يفشلوا باختبارهم في ظاهر الأمر من أن يفشلوا مكرهين وخير لهم أن يفشلوا ويدسوا من أن يفشلوا ولا نتاح لهم الدسيمة التي لعلها تفلح فبكون فيها ربح لهم أو لا تفلح فلا تكون غيبا خسارة عليهم وسيرشحون أنفسهم بمعزل عن الحزب فلا يفوتهم أملهم الضعيف في النجاح ثم يتصلون من خزي الفشل إذا جاعوا به متفرقين » .

وقد تابعت الصحف الوفدية المعركة الانتخابية في الدوائر المختلفة مع الدعاية ارسى الوفد كالمناد .

ونشرت جريدة (البلاغ) عشر وصايا للناخب « ببدر به ان يتبعها لخير الوطن وحفظ الدستور » وهى :

١ — اسحب تذكرة الانتخاب حالا .

٢ — اعط صوتك للمجاهدين الحقيقيين مرشحي الوفد اى مرشحي الشعب لأن الوفد والشعب تعبيران عن نفس واحد ..

٣ — لا يكفى أن تعطى صوتك لمرشح الوفد اى مرشحك بل يجب أن تقنع كل أصحابك أن يفعلوا مثلك .

٤ — كن جنديا امينا طائعا لاوطن ولا تفتر بمرشح خارج على الشعب يدعى أنه مرشح نفسه على مبادئ الوفد : من أجل هذه المبادئ (النظام) والنظام يقتضى بعدم مزاحمة مرشحي الوفد الذين اختارهم بعد بحث دقيق وتجربة طويلة .

٥ — اذكر أن الخارجين على الوفد وعلى الأمة وضعوا يديك في الاغلال دهرا طويلا ليجروا المناهج لئلا نسبهم وانهم حنوا في يمين الأمانة للدستور وباعوا بنسبهم دن الله .

٦ — كون لجانا للأحطة الانتخابيات وارسلنا الناخبين الى اقيام بواجبهم المقدس وخصص جزا كبيرا من وقتك لهذا الغرض .

٧ — اقرأ الجرائد المخلصة للامة التى جاءتت في الدفاع عن حرية الشعب وأترك الجرائد المذبذبة وجسرا نداء الحرة والدستور وهل يغذى العاقل الأفعى لكى تلدغه .

٨ — اكشف كل مكيدة يكبدها أعداء الحرية والدستور، وخصوصا مساعيهم لاحداث الشغب ليثبتوا أن الشعب ليس أهلا للحرية والدستور فنعود اليهم منافعهم من الاستبداد والسيطرة الغاشمة .

٩ — لازم السكينة والهدوء والرزانة مهما تحرش بك الكاثولون للأمة وأعمل بحكمة ورزانة .

١٠ — وتابع هذه الوصايا وآخرها اتق الله فى نفسك وفى اهلك وفى بلدك وفى وطنك واتبع أوامر الدين وأبعد عن المعاصي وأعمل الخير « .

وقد أسفرت انتخابات ديسمبر ١٩٢٩ عن الاغلبية المعهودة للوفد فى كل انتخابات حرة . وفى ٣١ ديسمبر قدم عدلى بكن استقالته وتولى مصطفى النحاس رئاسة الوزارة الجديدة فى أول يناير عام ١٩٣٠ باعتباره زعيما للأغلبية .

وافتح البرلمان فى ١١ يناير عام ١٩٣٠ حيث ألقى النحاس خطاب العرش .

وتشير جريدة (البلاغ) الى فرحة الأمة بافتتاح البرلمان وتاليف الوزارة وتبين أن هذا الفرح تجلى أبهر ما يكون فى مجلسى البرلمان اللذين تتجمع فيهما سلطة الأمة وتتمثل ارادتها فتكون أولى الجلسات بمائة تحبة خاصة للدستور ونرحب صادق بعودة الحياة النيابية .

ووجهت جريدة (اليوم) أنظار مجلس النواب الى أعم الإجراءات غير الدستورية التى اتخذت فى غيئه فحذنتها فى المرسوم بقانون الجنسية الذى يعين شروط المصرية والرسوم بقانون الأحوال الشخصية والرسوم بقانون المعاشات ورسوم

الوزارة السابقة بتعديل قانون الاجتماعات والمظاهرات ورسومها
يقانون ما أسسته (الجرائم ضد السلم) وقانون حفظ النظام فى
معاهد التعليم .

قانون محاسبة الوزراء :

شنت (البلاغ) حملة تطلب فيها بسن تشريع يحمى
الدستور والحياة النيابية من العبث « فلو أن هناك تشريعا
يحمى الدستور والحياة النيابية ، لما جرا وزير على حل البرلمان
وتعطيل الدستور بدعوى الرغبة فى الإصلاح ولفكرت الحكومات
تفكيراً جدياً فيما يترتب على أعمالها وتصرفاتها من العواقب » .
وتعد وزارة النحاس مشروع قانون بمحكمة الوزراء الذين
« يعتدون على الدستور كأن يعطلوا حكمه أو يبطوا البرلمان أو
يمنعوا الانتخابات » .

وأكدت (البلاغ) أن هذا القانون يتفق مع الدستور فى المادة
(٩٦) ولا يستطيع أحد أن ينكر على الأمة هذا الحق بعد تجربتى
سنة ١٩٢٥ وسنة ١٩٢٨ وطالبت البرلمان بأن ينظر فى المشروع
فى هذه الدورة .

وتدافع (البلاغ) عن القانون ضد هجوم الأحرار الدستوريين
وجريدة (السياسة) عليه « إذ أنهم يدعون أنه قانون شاذ ولا ذيل
له » مؤكدة على أن مثل هذا القانون مطبق فى تشيكوسلوفاكيا
واليونان . وأعلنت (البلاغ) أنه من التضييل والكنب أن يدعوا
أن الحكومة الوفدية تتعمد التثبيث به فى هذه الساعة لتخلق حول
أزمة إذ أن المصريين جميعا يعرفون أن هذه الحكومة قد وعدت
به فى خطاب العرش ويعرفون أن مصطفى النحاس طالب به حينه
انتخب رئيسا لمجلس النواب فى سنة ١٩٢٧ فالمطالبة به قديما

وكان من الضروري أن تشتد هذه المطالبة الآن لأن اعتداء نانيا وقع في سنة ١٩٢٨ فعلم المصريون أن دستورهم لا يستحق اسمه فلم يحط بكل حماية ممكنة ..

الآزمة الدستورية الثالثة :

أعلن النحاس استقالة وزارته في البرلمان في ١٧ بونيه ١٩٣٠ وأرجع سبب الاستقالة الى أن الوزارة لا تتمكن من الوفاء بوعودها التي سجلتها على نفسها في خطاب العرش . وكان النحاس يقصد العراقيل التي وضعها القصر لمنع مناقشة قانون محاكمة الوزراء في مجلس النواب . وبقبل القصر استقالة الوزارة وبؤلف اسماعيل صدقي الوزارة الجديدة لتبدأ الأزمة الدستورية الثالثة بعد ستة شهور فقط من عودة الحياة النيابية .

وكتبت (روز اليوسف) تنعى حظ الدستور في مصر اذ انه « لا ينجون من شرك حتى يقع في شرك آخر ولا ينقذ من لدغة عقرب حتى تكون له أختها بالمرصاد ولا يفر بجلوده الممزق من عصبة الذئاب حتى تظهر له عصبة أخرى على رأس الطريق ولبس في هذا من غريب ما دامت مصر أصبحت وطنا قوميا للعقارب والذئاب » . وتعلن الجريدة عن دهشتها في أن القوانين الصغيرة في مصر كقانون المرور وغيرها تحترم ولا يحترم الدستور أبو القوانين وحينما يفتح أحد فمه بكلمة أنصاف لهذا الدستور بعد خارجا على النظام والقانون .

ريدا اسماعيل صدقي عهده كالمعتاد في كل أزمة دستورية باستصدار مرسوم بتأجيل انعقاد البرلمان شهرا ابتداء من ٢١ بونيه عام ١٩٣٠ . الا أن ويصا واصف رئيس مجلس النواب أصر على أن مرسوم التأجيل يجب أن يثلى على الشيوخ والنواب في

الجلسين . وعندها طلب صدقي باشا من وبسا واصف تأكيدا بعدم التعليق بعد تلاوة المرسوم من أى عضو من أعضاء المجلس رضى وبسا واصف بحجة أنه تدخل من السلطة التنفيذية فى إدارة جلسات المجلس . ورد صدقى على ذلك باغلاق ابواب البرلمان بسلاسل من حديد ووضع القوات المسلحة حوله للحيلولة عن دخول الشيوخ والنواب الذين حضروا فى الموعد المحدد . الا ان وبسا واصف كلف بوليس البرلمان بتحطيم السلاسل واندفع الشيوخ والنواب الى داخل المبنى ونلى مرسوم التأجيل وسط هرج شديد واصدر مجلس الشيوخ قرارا بالاحتجاج على ما ارتكبته الحكومة فى هذه المخالفة الدستورية .

ونشرت جريدة (البلاغ) تفاصيل هذه الأحداث فى عددها الصادر بتاريخ ٢٤ بونبة معلقة عليها اذ رأت فى طلب صدقى باشا بعدم مناقشة قرار التأجيل فى مجلس النواب حدا من حرية البرلمان وحرية رئيسه فى نظام ادارة الجلسات . كما نشرت الجريدة احتجاج عدلى يكن رئيس مجلس الشيوخ على اغلاق ابواب البرلمان والذى اتهم فيه صدقى بمخالفته لحكم الدستور . وفى العدد نفسه نشرت الجريدة انباء المظاهرات التى قامت فى القاهرة ودمهور بعد انتهاء جلسة مجلس النواب .

وفى ٢٦ يونيه عام ١٩٢٠ اجتمع المؤتمر الوطنى من اعضاء مجلسى النواب والشيوخ واعضاء مجالس المديريات واعنوا مناخستهم للوزارة لأنها لم تتقدم الى نواب الامة لتتال نفقتهم حتى يحسح لها أن نهيم على شئون البلاد وقرر المؤتمر عدم التعاون مع الوزارة اذا لم تتقدم الى البرلمان فى ٢١ يوليو لتتال نفقته ، وعو اليوم المحدد لانتهاؤ مدة الشهر التى حددها صدقى لتأجيل انسداد البرلمان .

ورأت جريدة (البلاغ) فى هذا المؤتمر دليلا على التضامن
الوئيق والتأسد الاجماعى من الامة للوفد لحرصه على الدستور .
واشارت الى ان ابة محاولة من خصوم الدستور للتصغير من شأن
هذا المؤتمر هى محاولة فاشلة منشؤها الحقد الذى يملأ النفوس
على نواب الامة وممثليها والنية السيئة التى تست للدستور والحياة
النيابية .

وفى ١٢ يوليو أصدر صدقى مرسوما بفض الدورة البرلمانية
وأعلن النواب والشيوخ عن عزمهم على الاحتجاج بدار البرلمان
فى ٢١ يوليو ، ولكن الحكومة أخلت البرلمان من أنوليس الخاص
به واحتلته عسكريا ، وأعلنت أن أنة محاولة لاقتحام الدار ستقابلها
باطلاق الرصاص . . فما كان من النواب الا أن تقدموا بعريضة
الى الملك يطالبون فيها بعقد البرلمان فى الموعد المحدد وفى دار
البرلمان . ولما لم يجابوا الى مطالبهم اجتمعوا بالفعل فى اليوم
نفسه فى دار النادى السعدى وقرروا عدم الثقة بالوزارة
واستفكرت جريدة (اليوم) تعطيل الدورة البرلمانية واعتبرتها بداية
لويلات أخرى تقع بالدستور فكتب نوفيق دياب « تلك اذن أول
جرعة من دم الدستور ننجرعها وزارة صدقى وستتبعها لا محالة
جرعات » .

وأعلنت جريدة (الوادى) ان الشروط التى كان يجب توافرها
لفض الدورة البرلمانية غير مسنوفية بالفعل . كما كان يجب أن
يقرا مرسوم فض الدورة على البرلمان .

وتشير الجريدة الى السبب فى أن النواب اضطروا الى
تقديم العريضة الى الملك قائلة انهم خشوا مما ينتظر وقوعه من
الحوادث الجسام اذا صمموا على اقتحام البرلمان وارادوا بذلك أن
يفوتوا على خصوم الدستور أغراضهم فقرروا ان يلجأوا الى حقهم

الدستورى الصريح فى رفع عريضة الى الملك وان هذا التصرف
الدستورى لم يقصد منه غير المحافظة على الارواح البريئة التى
قد تذهب ضحية لتثبيت الحكومة وعنادها .

واشارت جريدة (مصر) الى انه « مخدوع من يتصور »
هذه الامة راضية بالحكم المطلق بعد أن تنوقت لذة الد
الدستورى وانها ستقف مكتوفة الايدى عن صيانة الدستور اذ
رات اعتداء جديدا يقع عليه » .

ويعلن اسماعيل صدقى فى شهر سبتمبر عام ١٩٣٠ ان
الحكومة تنوى تعديل قانون الانتخاب وتبدأ جريدة (المؤيد الجديد
فى شن حملة قوية ضد هذا السعديل من خلال عدة مقالات متتابعة
تدور كلها حول عدم دستورية تعديل قانون الانتخاب ، وكانت
عناوين بعضها هى (صدقى باشا لا يملك تعديل قانون الانتخاب) ،
(سيصطدمون بالدستور مهما حاولوا) ، (تعديل قانون الانتخاب
عدوان على الوزارة والدستور) ، (لماذا الانتخاب) ، (الوزارة
وقانون الانتخاب لتفرض نم تفرض فماذا نكون النهاية ؟) .
(قانون الانتخاب وتعديله) ، (سيعدل الدستور ولكن كيف)
(تعديل قانون الانتخاب رجوع بالامة الى الوراء واساءة لسمعها) ،
(تعديل او نصريح) (هل قالت الحكومة البريطانية كلمتها فى
تعديل قانون الانتخاب) .

وقد اوضحت الجريدة وجهة نظرها فى هذا التعديل فى
قانون الانتخاب فأكدت على أن كل تعديل هو عبث مادام صدق
باشا لا يستطيع عرضه على البرلمان الحالى ولا يتيسر له نيل
موافقته عليه طبقا للمادة (٤١) من الدستور .

واشارت الجريدة الى أن كل تشريع مهما يكن ومهما تكن
نتيجته وآثاره لابد أن يعرض على الامة ممثلة فى شيوخها ونوابها

فكيف يتسرع هام كقانون الانتخاب الذى من نتائجه تنظيم الحكم فى البلاد ، فإذا تم تعديل قانون الانتخاب ونفذ هذا القانون بإجراء الانتخابات بمقتضاه دون أن يحوز موافقة البرلمان يصبح عملاً باطلاً بطلاناً أصلياً وكل ما يترتب عليه باطل كذلك .

وأعلن عباس العقاد أن إجراء انتخابات لتفريق مجلس ترضى به الوزارة قد يكون غرضاً معقولاً لهذه الوزارة ولكنه لن يكون غرضاً معقولاً للأمة تفره وتساعد عليه .

ونوهت جريدة (المؤيد الجديد) إلى أن مقاعد النواب إنما هي الهدف الوحيد الذى يرمى إليه أنصار الوزارة بتأييدهم تعديل قانون الانتخاب وأنهم من أجل هذه الغاية ومن أجل أغراضهم الشخصية يغفلون عن الأثر السبئ الذى يحدثه هذا التعديل بل يغفلون عن أنهم بفعلتهم هذه إنما يطعنون سمعة مصر كدولة مستقلة لها مكانتها ولها الاحترام اللائق بها لدى أمم العالم طعنة فجلاء ويرمونها بعدم النضج السياسى الذى يخول لها حق الاستمتاع بجميع الحقوق الذى تتمتع بها كل أمم العالم المتمدنين .

وعلى الرغم من هذه الحملة الشعواء ضد صحتى إلا أنه لم يكف فقط بتعديل قانون الانتخاب بل أصدر فى ٢٢ أكتوبر مرسوماً ملكياً بإبطال دستور ١٩٢٣ وإعلان دستور ١٩٣٠ وحل المجلسين القائمين ..

وقد قامت جريدة (مصر) بحملة قوية ضد الدستور الجديد موضحة التعارض الكبير بينه وبين دستور ١٩٢٣ من خلال عدة مقالات بعنوان رئيسى (بحث فى الدستور الصدى) .

فقد تناولت الجريدة المادة (٣٥) من دستور ١٩٢٣ وأوضحت الاختلاف بينها وبين ما جاء فى دستور ١٩٣٠ إذ أن هذه

المادة تنص على أنه إذا لم ير الملك التصديق على مشروع قانون أقره البرلمان رده إليه في مدى شهر فإذا لم يرد القانون في هذا الميعاد عد ذلك (تصديقا) من الملك عليه وحده . أما في الدستور الصديق فقد اعتبر عدم رد مشروع القانون في موعده (رفضا) للتصديق وليس قبولا له . واعتبرت الجريدة هذا التناقض بين الدستورين في هذه المادة سلبا لحق من حقوق البرلمان وأكدت على أن العقل ينسج لتقبل تأويل فكرة عدم رد القانون الى البرلمان أنها تصديق ولا يتسع لتقبل فكرة ان عدم رد القانون يعتبر تجربة او دلالة بالرفض فوق ذلك حرم الدستور الصديق البرلمان أن يتدارك ما فاتته في وضع المشروع بحيث يصلح لقبول شرف التصديق عليه من الملك وبحرم الأمة من المبادرة بالانتفاع بقانون جديد وضعه البرلمان لمصلحة البلاد .

وناقشت الجريدة أيضا المادة (٣٨) في دستور ١٩٣٠ التي تنص على أن للملك حق حل مجلس النواب وان تجري الانتخابات في ميعاد لا يتجاوز ثلاثة شهور من تاريخ الحل وميعاد الانتخابات يحدد اما في الأمر الصادر بالحل أو بأمر لاحق وفسرت مذكرة الوزارة التفسيرية هذه المادة فقررت أنه لا بشرط أن يشتمل الأمر الصادر بالحل على دعوى المندوبين للانتخابات .

وقد اعترضت الجريدة على هذه المادة والمذكرة التفسيرية الخاصة بها فأعلنت أن الدستور الصديق قد فتح ثغرة واسعة للعبث بإجراء الانتخابات ، وذلك بإباحة عدم النص في أمر الحل على موعد الانتخابات الجديدة ومن المذكرة الإيضاحية يتبين أن هذه الإباحة هي التي ستكون القاعدة لا الاستثناء وأكدت الجريدة أنه مادام الدستور قد أتاح للوزارة التي تحل مجلس النواب أن لا تعين موعدا للانتخابات الجديدة إلا حسبما تشاء هي وترك لها مطلق التقدير ، فأى مانع يمنع هذه الوزارة فالثغرة مفتوحة واسمعة

والإباحة مطلقة والنقدس لها وحدها أن نجعل الانتخابات سى . ريد
بزيد على ثلاثة شهور .

وقارنت جريدة (مصر) بن نص المادة (١٠) من دستور
١٩٢٣ وميلتها فى دستور ١٩٣٠ والخاصة بحق مجلس النواب
فى عقد اجتماع غير عادى اذ قيده دستور ١٩٢٠ وأوضحت
الجريدة أن هذا الحق أصبح معلقا بإرادة السلطة التنفيذية
لا بإرادة الطالبين من أعضاء مجلس النواب وبهذا حرمت البرلمان
حقا أساسيا من حقوقه لأن تخويل عقد البرلمان بصفة غير عادية
هو إجراء مقصود منه أن تبقى السلطة التنفيذية دائما تحت رقابة
البرلمان كلما شاء ذلك حتى لو كان فى فصل الاحازات .

كما قارنت الجريدة بين نص المادة (١١) من دستور ١٩٢٣
والمادة نفسها فى دستور ١٩٣٠ . اذ نصت المادة فى دستور ١٩٢٣
على انه اذا حدث فيما بين ادوار انعقاد البرلمان ما يوجب الاسراع
الى اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير ، فللملك الحق فى أن يصدر فى
شأنها مراسيم تكون لها قوة القانون بشرط أن لا تكون مخالفة
للدستور ويجب دعوة البرلمان الى اجتماع غير عادى وعرض هذه
المراسيم عليه فى أول اجتماع له فاذا لم يقرها أحد المجلسين زال
ما كان لها من قوة القانون ، فى حين أن الدستور الصئقى نص
على : « اذا حدث فيما بين ادوار الانعقاد أو فى فترة حل مجلس
النواب ما يوجب اتخاذ تدابير عاجلة للملك الحق فى أن يصدر فى
شأنها مراسيم تكون لها قوة القانون بشرط الا تكون مخالفة للدستور
ويجب أن تعرض هذه المراسيم على البرلمان فى ميعاد لا يتجاوز
الشهر من اجتماعه التالى . . فاذا ام تعرض على البرلمان فى ذلك
الميعاد أو لم يقرها أحد المجلسين انتهى ما كان لها من قبل من قوة
القانون » .

وقد حددت الجريدة خمس نقاط يبرز فيها التناقض بين النصين فى كل من الدستورين :

أولاً : الغاء دعوة البرلمان لانعقاد غير عادى لعرض المرسوم الذى صدر أثناء عطلة وفى هذا الالغاء ازالة رقابة برلمانية مهمة وزوال حق برلمانى أساسى من بينه وظبفة البرلمان وأصل وجوده وحكمة نيابته عن الأمة .

ثانياً : تشبيه حالة حل مجلس النواب لاجراء انتخابات جديدة بحالة عطلة البرلمان الصيفية أو العادية ، وهو تشبيه مع الفارق ، غفى حالة الحل لا يوجد مجلس يستطيع مراقبة السلطة التنفيذية ، أما فى حالة العطلة فان البرلمان يكون موجوداً ، ويدعى من اجازته للانعقاد .

ثالثاً : اشترط عرض المراسيم التى صدرت فى عطلة البرلمان ، عليه عند انعقاده العادى — وهو ٧ شهور — فى مدة شهر ولم يشترط أن يكون ذلك فى أول انعقاده وبذلك يفتح الباب للمساومات على اقرار هذا المرسوم فى بحر الشهر المحدد .

رابعاً : تعترف مذكرة الوزارة أن اشتراط دعوة البرلمان الى انعقاد غير عادى قد يجرحها الى حد أنها تفضل أن لا تصدر المرسوم . والأمر فى هذا اما أن فى البلد برلمانا على نوع ما وأو كان برلمانا صدقيا واما أن لا يكون فيها أى برلمان فإذا كان فيها برلمان فلماذا تقول الوزارة أنه يجرحها وتتفاداه ومعنى ذلك أنها تريد أن نحكم البلاد استبدادياً .

خامساً : تجيز الوزارة فى دستورها عدم عرض المرسوم على البرلمان وتقبل أن يزول وجوده بعد العرض فى بحر شهر ومعنى ذلك أن الوزارة قد تصدر قانونا ظالما أو خطرا تطبفه

ونبتذرع به الإغراض التى نريدتها ، ثم لا تعرضه حتى لا نسأل عنه حيث يكون قد قضت وطرها من وجوده .

وتعرضت جريدة (مصر) الى المادة (٦٥) من الدستور الصدى الخاصة باستقالة الوزارة اذا قرر مجلس النواب عدم الثقة بها الا انه اشترط فى المادة (٦٦) أن يوقع على طلب عدم الثقة ٣٠ نائبا على الأقل وأن تبين فيه الشئون التى ستجرى فيها المناقشة .. وأن لا يجوز أن يطرح هذا الطلب للمناقشة الا بعد ثمانية أيام . وعلنت الجريدة ان هذه الشروط منافية للروح الدستورية بحيث تجعل البرلمان خاضعا للحكومة مراقبا منها وأن اشترط توقيع ٣٠ نائب على طلب الاقتراع فيه احراج كبير لهؤلاء الموقعين فمد بجعلهم يعلنون عن طلب الاقتراع لأسباب شتى نفسية او حزبية وأن هذا الشرط لطلب الاقتراع بنائى مبدأ أن النائب ينوب عن الأمة كلها اذ هو لا يعترف له بهذه الصفة اذ لا يقبل منه الانفراد بطلب الاقتراع على الثقة .

وبالطريقة نفسها ناقشت الجريدة المادة (٧٤) والتى نصت على انقاص عدد اعضاء البرلمان والمواد (٩٦) و (٩٩) و (١٠٠) و (١٥٣) و (١٦٩) وأوضحت تناقضها مع الأسس الدستورية السليمة .

وقد قرر كل من الوفد والاحرار الدستوريين مقاطعة الانتخابات التى أجريت على أساس دستور ١٩٢٠ .

وقد أعلنت (البلاغ) أنه ليس فى أعضاء الوفد جميعا الا من يتمسك بدستور سنة ١٩٢٣ ويرغض كل حل لا يؤدى الى عودة هذا الدستور .

وقد وصفت جريدة (الصرخة) الغاء دستور ١٩٢٣ واصذار دستور ١٩٢٠ بأنه اعتداء جسيم على دستور الأمة وايدت

الأحرار الدستوريين اذ وقفوا فى صف واحد مع الوفديين
يدافعون عن غرض مشترك ضد خصم مشترك » .

وبنعى توفيق دياب للأمة دستورها قائلا : « فى يوم مشئوم
نعقت فيه اليوم والغريان على اطلال الكعبة — كعبة الأمة المصرية
فى شئون دنباها — دار البرلمان ، فى ذلك اليوم المشئوم أمسك
أحد المصريين ذلك الدستور تلك الثمرة ، وذلك التاج أمسكه
شماله وييمينه أمسك معولا قاسسيا جبارا فهوى به على تاج
الجهاد خمسين علما فاذا هو هشيم واذا هو حطام » .

ويردد عبد القادر حمزة الكلمات نفسها فى جريدة (البلاغ)
فبصف الدستور بأنه الثمرة الوحيدة التى خرجت بها من جهادها
الوطنى ، وأن صدق رد الأمة الى الخلف خمسين علما ، واكد
حمزة ان الأمة التى ثارت من أجل سلطتها فى سنة ١٨٨٢ لن
تسكت على ضياع سلطتها فى سنة ١٩٣١ .

ونشرت جريدة (الجهاد) قرارات هيئة الوفد بمناسبة مرور
عام على إلغاء دستور الأمة والتى تحدثت فى :

اولا : تمسك الهيئة الوفدية بدستور الأمة واستقلال البلاد
وتأييدها الميثاق الوطنى المعقود بين الوفد والأحرار
الدستوريين .

ثانيا : استنكار اعتداءات الوزارة المتواصلة على حريات الأفراد
والجماعات .

ثالثا : اعلان السخط الشديد على تقصير الوزارة وفشلها فى علاج
الآزمة المالية .

رابعا : ترى الهيئة انه طالما ان الأمة محرومة من دستورها وأن
الوزارة التى تهين على شئون البلاد لا تمثلها فانه لا يرجى

تحقيق أمانى البلاد سياسيا واصلاح الفساد الذى شمل احوالها اقتصاديا واجتماعيا وترى الهيئة انه ما من علاج لهذه الحالة الا بعودة دستور البلاد اليها وقبام حكومة حنزة لنقطة البلاد وممثلة لها تمثيلا صحيحا .

واستمر صدقى فى اصدار قوانينه الاستثنائية التى تهف الى تكيم الانواه والقضاء على الحريات مثل قوانين الصحافة وقانون الاجتماعات .

وقد اوضحت (البلاغ) السبب فى اصدار هذه القوانين بأن صدقى قد ثمر ان جميع الجهود التى بذلها لمحاربة المعارضين بم تجده فتيلا وان المعارضة باقية على شدتها كما كانت بل هى آخذة فى الازدياد كما ان الانجليز شعروا أن التجربة التى جربوها حتى الآن محكوم عليها بالفشل فعزموا على دفعها الى اقصى مداها مرة واحدة فاذا نجحت فهذا كل ما يريدونه وان فشلت فهذا هو الجهد الاقصى الذى يبذلونه وبه تكون خاتمة التجربة .

واهتمت (كوكب الشرق) باجراء مقارنة بين البرلمان الصدقى والبرلمان الوفدى من حيث حرية المناقشة واعطاء النائب وقته فى التعبير عن وجهة نظره كاملة وهاجمت الجريدة البرلمان الصدقى لرفضها وقف الاستجداء الذى تقفه السلطة التشريعية من السلطة التنفيذية .

وتهاجم (كوكب الشرق) أعضاء المجلسين وتتهمهم على ما جرى فى اجتماعاتهم بينهم وبين بعضهم البعض وبينهم وبين الوزارة ، فعلى سبيل المثال نشرت تفاصيل الجلسة التى عقدت لمجلس الشيوخ للنظر فى تقرير اللجنة المالية الخاص ببحيرة تسانا فذكرت مقاطعة الأعضاء بعضهم لبعض لأنهم لا يطبقون

صبرا على الاستماع الى المذكرات الفنية واذا انسحبوا من الجلسة واحدا بعد الآخر حتى لم يبق الا الوزراء وأعضاء المكتب وأقلية ضئيلة مما اضطر العضو المتحدث الى النزول عن المنبر .

وفي ٢١ سبتمبر عام ١٩٢٣ يقدم صدقي استقالة حكومته ويؤلف عبد الفتاح بحبي الوزارة الجديدة التي سارت على سياسة صدقي نفسها من تقييد للحريات والبطش بالمعارضين واصدار القوانين واتخاذ الاجراءات غير الدستورية وواصلت المسحح هجومها على الوزارة مطالبة اياها بالاستقالة .

الغاء دستور ١٩٣٠ وعودة دستور ١٩٢٣ :

تسقط وزاره عبد الفتاح بحبي ويؤلف توفيق نسيم الوزارة الجديدة على قاعدة الغاء النظام الذى نتج عن دستور ١٩٣٠ . ولذا قرر توفيق نسيم واعضاء وزاره عدم قسم البمين بطاعة الدستور واكتفوا بالقسم بأن يرعوا « عهد الولاء لجلالة الملك فؤاد الاول والوطن » .

وفى ٣٠ نوفمبر عام ١٩٢٤ استصدرت وزارة نسيم مرسوما بالغاء دستور ١٩٣٠ وابطال العمل بالقوانين الاستثنائية وعبرت جريدة (الجهاد) عن انتهاج الامة وسرورها العظيم اذ « النى ما اطلق عليه اسم (النظام) وهو الظلام والفوضى والفساد وألغى ما أطلق عليه اسم (دستور) ١٩٣٠ وهو عدوان على الحرية والمساواة ، وحل برلمانا لم يقم الا على تدجيل وتدليس واهدار لسلطة الامة وكذب على الناخبين واجرام ضد كل من يرفع صوته ضد انتخاب مطبوخ ، فلا عجب اذا تجلى فى ابتهاج الامة امس بعلو كلمة الحق كل مظاهر العزة والكرامة والثقة بقادتها الاخيار ووزرائها الذين سجل لهم شرف العمل الخالد على الدهر .

وأُستأدت الجريدة بالغاء الوزارة للقوانين الرجعية الخاصة بالمحاماه وطالبت الوزارة بأن نبادر بالغاء القوانين الرجعية كلها جملة نم تعيد النظر على مهل فيما يراه اسبنداله .

وبدا نوفق نسيم منذ أبريل عام ١٩٢٥ مساعيه من أجل إعادة دستور ١٩٢٣ وهو المطلب الاساسى للحركة الوطنية الى ذلك الوقت ، ولذلك يرسل كتابا الى الملك فى ١٨ ابريل فوض اليه فيه أمر إعادة دستور ١٩٢٣ ونوده بأنه اذا كانت هناك ضرورة لاجراء شىء من التعديل فيه فان ذلك يتم بالطريقة المنصوص عليها فى الدستور ذاته ، وعقب على هذا الطلب بأنه فى حالة عدم الموافقة على عودة دستور ١٩٢٣ تؤسس جمعية وطنية لوضع دستور جديد على النحو الذى تريده البلاد وترضاه .

وفى ١٩ أبريل نشرت (الجهاد) خبرا مى صدر صفحتها الاولى تحت عنوان (نشاط جديد فى الجو السياسى) عرضت فيه للمقابلة التى جرت بين رئيس الوزارة والملك فؤاد وقد أشارت الى موضوع المقابلة قائلة « وقد ترامى الينا فى المساء أن حذبت دولة رئيس الوزارة مع جلالة الملك تناول المسألة الدستورية وما ترجوه الأمة والحكومة من تمتع البلاد فى المستقبل القريب بالحياة الدستورية » .

كما بينت (الجهاد) لقرائها انها تمتنع عن نشر التفاصيل الخاصة بهذا الموضوع لأنها « من الدقة بحيث لا نستطيع لأنفسنا أن نعلنها تفصيلا على الملأ وهى مازالت فى مرحلة العرض على الجهة المختصة العليا تشلها بنظرها وتدرس الظروف المحيطة بها والمقتضبات التى يستدعى اتخاذ موقف حاسم فيها . وبعد هذا الامتناع عن نشر أخبار هامة تقصيرا من الصحيفة تجاه رأى العام

.. كما بعد نقصرا من الصحافة نى ونبغتها التى تقوم فى الأساس
على تقديم المعلومات والانباء الى القارىء .

وعلقت جريدة (روزاليوسف) اليومبة على هذه المقابلة بأن
الحياة النيابية والحكم الديمقراطى الدستورى هما أساس استقرار
الأمر فى نصابها كما أشارت الى انه مادام للانجليز كلمة فى نظام
الحكم المصرى فمصلحتهم تقضى بأن يعود الى مصر نظامها
الديمقراطى الذى تسهل فى ظله تسوية الأمور المتعلقة بين مصر
وانجلترا ويعلن الملك فى خطاب الى رئيس الوزارة عن موافقته
على عودة دستور ١٩٢٣ وان كان هناك تعديل له فيتولاها ممثلو
الامة بما تدعو اليه الأحوال .

وأعلن عباس العقاد فى جريدة (روزاليوسف) اليومبة أن
الامة لا تقر الأساس بأحكام دستور ١٩٢٣ الا فى الحدود المقررة
ومادام التعديل المقترح فى مصلحة الامة فلا بد أن تجريه وزارة
يؤيدها برلمان منتخب ودستور قائم حتى لا يكون التعديل خارجا عن
حدود الحكومة النيابية مفروضا على الامة وعلى من تنتخب من
الوزراء والنواب فالجباة النيابية هى الضمان لصيانة الدستور ،
ولا معنى لتعديل يسبق اجتماع البرلمان مادام البرلمان سيرضى بذلك
التعديل عند اجتماعه ولا يرى فيه ضررا على مصلحة البلاد .

وتوقعت الصحف الوفدية أن يكون موعد عودة دستور ١٩٢٣
هو منتصف مايو نتيجة اشاعات سرت بهذا التاريخ خاصة وان
الوزارة لم تكن هذا الموعد بعد نشره وبعد أن وافق الملك بالفعل
على عودة الدستور . الا ان الصحف البريطانية نفت ما تذيعه
الصحف المصرية من اقتراب الموعد الذى يصدر فيه الدستور بل
واعلنت هذه الصحف البريطانية ان الدستور لن يعود قريبا مما

يحتو بجريدة (الجهاد) أن ثعتب على الوزارة صمتها حول مسألة الدستور وموعده عودته اذ تقول : « ما هذا الخطر الجسيم الذى تتوخاه الوزارة حين تمسك عن الكلام فى أمر الدستور سلبا أو ايجابا ؟ ولماذا تقضى الوزارة هذه الشهور وهى ليست بالقليلة دون أن يتفضل صاحب الدولة رئيس الوزراء بكلمة واحدة فيها جلاء لهذا الغموض » . وطالبت (الجهاد) الوزارة أن تقول كلمتها حتى تقضى على الاشاعات التى ترعزع طمانينة البلاد . وناشد على سالم عضو الوفد ومدير تحرير (الجهاد) الوزارة أن تصدر بيانا يطمئن الناس على دستورهما الذى هو السبيل لتحقيق امانيتها .

وتنشر (الجهاد) تعليق الوزارة على الضجة التى اثبتت حول موعده عودة الدستور اذ اكدت (الوزارة) انها لم تصرح تصريحاً أو تلميحاً بأن الدستور سيعود فى شهر مايو أو فى منتصفه وانما هى روايات لا تدرى الوزارة كيف انتهت الى الصحف وتعقب على ذلك انها ليست مسئولة عن ذلك الخطأ الذى سرى فى الجو عن موعده صدور المرسوم باعادة الدستور ، وطالبت بشيء من الاناة والصبر الذى لابد منه قبل عودة الدستور .

وترد جريدة (الجهاد) على هذا التعليق بأن للرأى العلم والصحافة المصرية اعتبارات جديرة بالنظر والاحترام ، ومن تلك الاعتبارات ان سكوت الوزارة النسيمية على البشائر التى زفها الصحفيون الى جمهور الأمة بعودة الدستور فى شهر مايو كان من شأنه وقد تكرر كثيرا أن يلقي فى روع الصحف والرأى العام صحة الأنباء ، ومادامت الوزارة تقول ان تلك الأنباء لم تصدر عنها وليست حجة قائمة ضدها اذن كان ينبغى للوزارة أن تتلافى الأمر لأول وهلة وأن تصحح الموقف فلا يسرى الى النفوس ما سرى إليها من السرور والغبطة فى حين أن الوزارة تعلم أن خيبة الرجاء فى مثل هذا الأمر الاليم ليس فى مصلحة أحد .

ونشرت جريدة (كوكب الشرق) آراء لبعض الصحف البريطانية تبدى عدم ارتياح السياسة البريطانية لعودة دستور ١٩٢٣ وكان لهذه التصريحات الصحفية المنقولة عن الصحف الانجليزية صدى كبير فى الاوساط المصرية اذ كان من المعتقد الى ذلك الوقت ان الانجليز لا يعارضون فى عودة دستور ١٩٢٣ خاصة بعد ان اطلع توفيق نسيم السير مايلز لامبسون المندوب السامى على نص الرسالة التى بعث بها الى الملك ولم يبد المندوب اعتراضا عليها فى ذلك الوقت .

وقد عللت (كوكب الشرق) ذلك بأن الانجليز لم يتوقعوا ان تجاب مطالب الوزارة وخاصة ما يتعلق منها بعودة الدستور بالسرعة التى اُجيب بها اذ ظنوا ان الملك لن يوافق على عودة دستور ١٩٢٣ . وأعلنت (الجهاد) ان سياسة التقاهم والود التى أرسى دعائمها السير مايلز لامبسون بين الحكومة البريطانية والامة المصرية سوف تنقض اذا أصرت السياسة البريطانية على الوقوف سدا دون حق مصر الطبيعى فى حكم نفسها حكما نيابيا طلى أساس دستور ١٩٢٣ . وأكدت الجريدة أنه اذا أصرت السياسة البريطانية على عنادها الحاضر فى أمر الدستور عاد الجو الى فسادة القديم وعادت النفوس الى تلك العداوة التى خلقتها وغذتها المظالم البريطانية التى عاناها المصريون فى مختلف العهود الغاشمة .

وقد اعترضت الصحف الوفدية فى ذلك الوقت على السياسة البريطانية ازاء الدستور خاصة بعد ان تأكد رفض بريطانيا عودة دستور ١٩٢٣ على أنر المذكرة التى أرسلت من الحكومة البريطانية الى توفيق نسيم تعلنه أنها ترى وضع دستور جديد بواسطة لجنة حكومية .

وقد نشرت جريدة (الجهاد) عددا من المقالات لعلی سالم تناول فيها علاقة السياسة البريطانية بالدستور المصرى وكانت عناوين بعضها كالآتى (الديمقراطية البريطانية والدكتاتورية تفرض على مصر) (المطامع الاقتصادية سر تخوف الانجليز من عودة الدستور) ، (الدستور ودعوة الانجليز فيه) ، (الكلمة الآن لبريطانيا هل تسير الأمور لمصلحة الامتين أم تتحكم فيها الاهواء) ، (أبكى الانجليز ما فرضوا على مصر من تجارب فاشلة أم فى عزمهم تجربة جديدة) . وقد نشرت هذه المقالات خلال شهر مايو عام ١٩٣٥ الذى وصلت فيه مذكرة الحكومة البريطانية .

واستنكرت جريدة (الجهاد) تدخل بريطانيا فى الشؤون المصرية الداخلية اذ رأت أن تدخل بريطانيا فى مسألة الدستور يعد حملة جديدة على مصر « فلو سلمنا للانجليز فى اختيار الدستور الذى يناسبهم ليطبق بعد هذا فى مصر لو سلمنا أن تكون أنظمتنا هى ما يرتضونه هم لنا لكتبنا بأيدينا صك عبوديتنا ولقوضت دعائم الاستقلال » وأكدت الجريدة أن المصريين ليسوا من البساطة لينزلوا عن حقوقهم ويهدموا بأيديهم قوميتهم ويتجردوا من كرامتهم ..

وحددت (الجهاد) الاسباب التى تجعل الانجليز يرفضون دستور ١٩٢٣ بقولها « تحاربون الدستور فى مصر لأنكم تخشون أن تقوم فى البلاد حكومة وطنية نزيهة تعمل لمنفعة المصريين وخيرهم .

« تحاربون لأنكم تخشون أن يعيش المصريون أحرارا اذ لو تمتعوا بالحرية وتوطدت انظمتها فى بلادهم لافلتت الغنيمة بين أنيابكم ولضاعت الفرصة عليكم » .

« تحاربون الدستور لأنكم تخشون أن تنشر صحائف أعمالكم وتظهر تصرفاتكم وتناقش مشاريعكم فتفتضح نواياكم ويرد الحق الى نصابه . . تحاربون الدستور لأنكم تخشون أن تنتظم الأمور وتستقر الأحوال وتترتب الأعمال وتتقدم البلاد » .

وتجرى محادثات بين رئيس الوزارة ودار المندوب السامي في شأن عودة دستور ١٩٢٢ وتنتظر الأمة رد الوزارة الانجليزية على نتيجة هذه المباحثات الا أن الرد يأتي على شكل تصريح لصمويل هور وزير الخارجية البريطانية أشار فيه الى رفض بريطانيا عودة دستور ١٩٢٢ .

وتشتعل البلاد بالثورة ضد هذا التصريح فتقوم المظاهرات في كل مكان ويعم الاضراب . ويحمل الطلبة والشباب مشعل الحركة الوطنية في ذلك الوقت . وطالبت الصحف الوندية الوزارة بالاستقالة خاصة بعد أن تخلى الوفد عنها . فأعلنت (كوكب الشرق) أن حجة الوزارة ودعوتها للانتظار قد سقطت كما سقطت حجة الذين ينتظرون أن يقبل الانجليز تحقيق المطالب المصرية ، وأكدت أنه لم يبق مجال لتأييد الوزارة الحاضرة أو سندها بعد أن عجزت مع الانجليز أو بعد ما تبين خطأ الاتجاه الذي تسير فيه .

وأكد أحمد ماهر في جريدة (كوكب الشرق) ان استقالة الوزارة هو أداء لواجبها نحو الوطن وتدل على شعورها نحو البلاد بعد ما تبين فشلها في عودة دستور الأمة وأشار الى موقف الوفد في مطالبته اياها بالاستقالة اذ أن الوفد لا يقتنع بأقوال تمحو أقوالا ولا تصريح يزيل أثر تصريح، وإنما يجب أن يكون هناك عمل بل ينبغي أن تكف إنجلترا عن الاعتداء على استقلالنا أو التدخل في سن الدستور وهو من اخص شئوننا فالوفد لا يصانع أحدا في

مصلحة بلاده والامة تعرف هذا عنه وقد اختبرنه منذ فجر النهضة .

ونشرت (كوكب الشرق) احتجاجات الفئات المختلفة (على تدخل انجلترا واعتدائها على سيادة الامة بتعطيلها دستورها الذى ارتضته واقسم جلالة الملك على احترامه) .

وطالبت جريدة (الجهاد) الوزارة أيضا بأن تعجل بالاستقالة أو باصدار الدستور » فان تلك الوزارة النسيبة الى اليوم فى اصدار الدستور انها هو امعان فى التردد والضعف « وأشارت الى ضرورة اصدار الدستور فوراً دون حاجة الى مقابلة السير مابلز لامبسون أو العودة الى استشارته ومفاوضته .

وأسحت جرائد الوفد صفحاتها الاولى لنشر اخبار المظاهرات وعدد القتلى والجرحى ، كما ابرزت باهتمام اشتراك مصطفى النحاس وأم المصريين وعدد من أعضاء الوفد البارزين فى تشييع جنازات بعض الطلبة القتلى فى المظاهرات .

ونتيجة عنف الثورة التى قامت فى البلاد اضطر الانجليز الى التراجع ووافقوا على عودة الدستور ومن ثم استصدر توغيق نسيم مرسوما ملكيا بعودة دستور ١٩٢٢ وذلك فى ١٢ ديسمبر عام ١٩٢٥ وهو اليوم نفسه الذى وصل الى الملك كتاب من الجبهة المتحدة يطالب بعودة الدستور .

وقد نشرت (الجهاد) هذا الأمر الملكى فى صدر صفحاتها الاولى فى ١٤ ديسمبر عام ١٩٢٥ . وهنأت الجريدة الامة المصرية بعودة دستورها قائلة : « فى هذا اليوم — يوم عيد دستور الامة — نرفع من سويداء القلوب تحيات مصير مباركات مزاجها الدمع الهتون والذكر الحنون الى ارواح الطلاب الأبرار والشباب الأخيار الذين ماتوا ليحيى الوطن ، ليحيى الدستور والاستقلال . كما

تبارك هبة الطوائف المختلفة فى دفاعها عن الدستور مثل المحامين والقضاة والطلاب وأعضاء التدريس فى الجامعة المصرية .

وتعلن (كوكب الشرق) ان عودة الدستور بعد الجهاد المتواصل واجتياز عديد من المحن ما هو الا انتصار للأمة وفوز باهر للشعب تشترك البلاد كلها فى فضله . . وتوضح الجريدة موقف الطلبة وجهادهم العظيم فى سبيل الدستور فتقول : « يتوج بأكاليل الغار موقف الشباب واثيره وتضحياته ولقاؤه الموت بسام المحيا ، متهللا باذلا دمه الغالى الطاهر ، فى غير بخل به على الوطن المقدس وحقوقه الطبيعية ودستوره . . المحبوب ، واستقلاله الكامل ، وتفانيه الصادق فى مصر » .

وفى ١٩ ديسمبر صدر المرسوم الملكى بقانون الانتخاب المباشر .

ونوهت جريدة (الجهاد) برغبة الوزارة فى التعجيل بعودة الحياة النيابية ورأت فى الأوامر المشددة التى يصدرها توفيق نسيم كل يوم الى قسم الانتخابات فى وزارة الداخلية بشأن الاسراع فى اتخاذ الاجراءات اللازمة للحركة الانتخابية القادمة ليلا على هذا الاتجاه ، وأشارت الى أن الوزارة تعتبر نفسها وزارة انتقال تجرى عملية الانتخاب ثم تستقيل .

وتستقيل وزارة نسيم ويتولى على ماهر تأليف وزارة انتقالية لاجراء الانتخابات . ويصدر مرسوما ملكيا بتحديد موعد ٢ مايو ١٩٣٦ لبدء انتخابات مجلس النواب الا ان صحيفة الأوزيرير البريطانبة اشارت الى أن موعد الانتخابات ربما يؤجل الى حين الانتهاء من المفاوضات المصرية البريطانية ويعترض توفيق دياب على تعليق موعد الانتخابات والحياة النيابية على موعد الفراغ من

المحادثات أو المفاوضات لأن الدستور يجب أن يحترم في ذاته وأن تجري أحكامه في مجراها الطبيعي طالما المفاوضات أو قصرت .

ويبدى عبد الرحمن فهمي في جريدة (روزاليوسف) اليومية تخوفه من نتيجة جو الانتخابات وما فيه من ضجة ومناقشات ومعارك على سبيل المفاوضات . وطالب باجتناب المعارك الانتخابية والتنافس بين الأحزاب بأن تكون انتخابات وحدة وطنية حتى يتوفر حد معقول من التفاهم بين أعضاء الجبهة وهم مقبلون على المباحثات واستحسن فكرة تأجيل الانتخابات .

الا أن توفيق دياب يعترض على هذا الرأي لأن الخطر الناتج من تعطيل أحكام الدستور اكبر ، وأشد من كل خطر آخر يتوقع بالنسبة للمباحثات من تنابذ الأحزاب في الانتخاب .

وبدأت كل من (الجهاد) و (كوكب الشرق) في نشر أخبار اجتماعات الوفد لنظر ترشيحات أعضائه في الانتخابات ونشرت (الجهاد) في عددها الصادر في ٢٢ مارس سنة ١٩٣٦ (مرشحو الوفد المصري لعضوية مجلس النواب في انتخابات سنة ١٩٣٦) وكان مانشيت هذا العدد (بيان كابل بترشيحات الوفد المصري لعضوية مجلس النواب) كما قامت الجريدة بالدعاية لبعض المرشحين بالحديث عن وطنيتهم وجهادهم في سبيل مبادئ الوفد .

وقد قام كل من توفيق دياب ، وأحمد حافظ عوض المرشحان الوفديان بالدعاية لنفسهما من خلال صفحات جريدتهما .

فكانت أخبار (المعركة الانتخابية في دائرة باب الشعرية) المرشح فيها أحمد حافظ عوض تكاد تكون بابا ثابتاً في (كوكب الشرق) .

أما جريدة (الجهاد) فتبرز مظاهر الترحيب التى يقابل بها صاحبها فى دائرته الانتخابية سواء بالصور أو بالمقالات .

وأجريت الانتخابات فى اليوم المحدد لها وأعلنت الصحف الوفدية فوز الوفد بالأغلبية فى الدوائر المختلفة ، ف جاء مانشيت جريدة (كوكب الشرق) فى عددها الصادر ٣ مايو (الفوز الساحق لمرشحي الوفد المصرى) . ويصدر قرار فى ٤ مايو من مجلس الوزراء بدعوة مجلس الشيوخ والنواب الى الاجتماع فى ٨ مايو .

وأعلنت (الجهاد) عن ابتهاجها بعودة الحياة النيابية فكبت تحت عنوان (عاد الدستور وعادت الحياة النيابية — ليخلد الدستور ولتدوم الحباة النيابية) تقول : « غدا تسترد مصر دستورها . . غدا تستأنف البلاد حياتها النيابية صحيحة غدا يسترجع الشعب حقوقه العامة ، غدا يستكمل افراد المصريين حريتهم الشخصية ، غدا مآتم الاوتوقراطية وعيد الديمقراطية » . وأكدت (الجهاد) أن الدستور عاد ليخلد ، وأن الحياة النيابية رجعت لتدوم ، وعللت هذا بعدة أسباب :

السبب الأول : لانه قد ثبت بالبرهان التاريخى القاطع ان الوفد جبار يقهر ولا يقهر .

السبب الثانى : « لانه ثبت بالدليل الحى ان ارادة الامة اصلب من كل ارادة ، وان مشيئة الشعب المصرى ، بعد مشيئة الله ، وهو لا يشاء الا خيرا متجددا لهذا البلد وأهله .

السبب الثالث : « ان الدستور ليس نعمة طارئة بل أصبح ضرورة اولية لازمة ، ولم يعد وليد ثورة جامحة بل أصبح ربيب نهضة طامحة وقد دفعت الامة ثمنه غاليا من دماء جرحاها وأرواح

ضحاياها ومصلح أبنائها التى عطلت ومرافق نهضتها التى
مرقلت .

السبب الرابع » لأن الثقة بالنظام البرلماني الصحيح قد زالت
تغلغلا في صميم نفوس المواطنين ، بقدر ما زاد سوادهم عرفانا
بمعنى الدستور وقبة البرلمان ومبلغ ضرورته لحماية حقوقهم
العامة ورعاية حقوقهم الشخصية وتحقيق أسباب الرغاية لهم
والمساواة بينهم .

السبب الخامس : « لأن ثقة الأمة بزعيمها كانت منذ اللحظة
الأولى عظيمة لا حد لها فنظامنا البرلماني لا يعوزه إذن القائد الفطن
الذكي الذى يتعهد الحياة الدستورية بالرعاية والتنظيم والتدعيم .

السبب السادس : « لأن أحزاب الأقليات فى مصر قد
أشرفت فيها نعتقد على فجر عهد جديد للحزبية البرلمانية ، بعد
أن أدرك زعماءها أن الخير فى التضامن والعمل للمصلحة
المشتركة ، لا فى التشاحن على تحقيق المآرب الذاتية .

وفى ٨ مايو بنعقد المؤتمر البرلماني من أعضاء مجلسى النواب
والشيوخ وتعرضت جريدة (كوكب الشرق) لتفاصيل هذا الحدث
تحت عنوان (المؤتمر التاريخى الخطير — أعظم اجتماع برلماني
فى عهد الدستور) وباركت المؤتمر قائلة : « شهدت مصر بالأمس
مشهدا جليلا من مظاهر وحدتها واجتماع قواها لمواجهة الظروف
الحقيقية التى تجتازها البلاد فكان من فهم الأمة للموقف أن جاءت
كلمتها عالية ، وأن توج جهادها بالنصر العميم الشامل فتمت
الانتخابات فى جو صاف لا كدر فيه ، ثم اجتمع النواب والشيوخ
بالأمس فاذا هم زهرة رجال الأمة من الشباب والكهول وصفوة
العقول فيها من رجال الدين والدنيا . »

ويتولى النحاس رئاسة الوزارة باعتباره زعيما للأغلبية في ٩ مايو وتنعقد أولى جلسات مجلس النواب في ٢٣ مايو عام ١٩٣٦ وتنشر (الجهاد) في ٢٤ مايو صور حفل افتتاح البرلمان .

وتوجه جريدة (كوكب الشرق) انظار النواب الى واجباتهم الأساسية في رفع المظالم العامة والسعى لتحسين حياة أبناء الأمة والمطالبة بالاهتمام بالمنشآت الحيوية ، والاشتراك في قضية البلاد والمساهمة في المسائل الكبرى والمشاكل الاجتماعية ذات الصبغة العامة .

وواصلت الصحف الوفدية متابعة جلسات مجلس النواب والشيوخ وتأييدها لكل ما يصدر عنهما من قرارات وقوانين .

وهكذا نعم المصريون فترة مؤقتة أخرى بالدستور والحياة النيابية لم تكن خالدة كما توقع توفيق دياب في صحيفة (الجهاد) . . اذ عاود محمد محمود حل مجلس النواب وأجرى انتخابات جديدة بعد سقوط وزارة النحاس في ٣٠ ديسمبر عام ١٩٣٧ واستمرت هذه الأزمات الدستورية الى أن ألغى دستور ١٩٢٣ بعد قيام الثورة عام ١٩٥٢ .

• ما سبق يتبين الآتي :

* رفضت الصحافة الوفدية دستور ١٩٢٣ في بداية صدوره ووصفته بالرجعية الا انها شجعت دخول الوفد الانتخابات على أساسه عام ١٩٢٤ .

* كرسست الصحف الوفدية نفسها للدفاع عن دستور ١٩٢٣ ونددت بمحاولات الرجعية في انتقاص حقوق الامة الدستورية .

* هاجمت الصحافة الوفدية دستور ١٩٢٠ ولم تعترف به واطلقت عليه اسم الدستور الصقوى ورفضت كل ما نتج عنه من مجالس برلمانية أو قوانين وقرارات .

* تحدثت علاقة الصحف الوفدية بالانجليز من خلال موقف الاحتلال من الدستور فكانت تحمل على السياسة الانجليزية وتهاجمها بعنف اذا ما تدخلت هذه السياسة ضد الدستور والحياة النيابية .. وكانت فى الوقت نفسه تهىء جوا من الود والتفاهم بين الأمة وبين السياسة البريطانية فى حالة ما اذا كانت تأمل فى تدخلها لصالح الدستور ، بل وشجعت تدخل بريطانيا فى شئون مصر الداخلية اذا كانت نتيجه ايضا فى صالح الدستور .

* احتلت قضية الدستور والحياة النيابية مقام الاهتمام الاول للصحف الوفدية — خاصة منذ بداية صدور الدستور الى نهاية فترة البحث — وطغت فى بعض الاحيان على قضية الاستقلال .

* كان الدستور فى رأى هذه الصحف هو الثمرة الوحيدة التى حصلت عليها الأمة بعد كفاحها المرير مع الاحتلال ولذا اكدت على ضرورة التمسك برمز نضال الأمة .

* اشتركت الصحافة الوفدية مع الوفد فى معاركة الانتخابية بتأييد مرشحيه والتأكيد على أنهم أصلح من يمثل الشعب فى البرلمان .

* أيدت الصحافة الوفدية كل ما صدر عن البرلمانات الوفدية من قوانين وعلى الجانب المضاد هاجمت برلمانات الأقلية وسخرت من أعضائها وقراراتها .

* وبصفة عامة كان لصحافة الوفد دور الريادة والقيادة في الدفاع عن أماني الأمة في حياة ديمقراطية سليمة وتعرضت في سبيل ذلك الى المصادرة والتعطيل عدة مرات خاصة أثناء الأزمات الدستورية التي حدثت في عهد وزارات الأقلية .

● الفصل الثلثى :

الصحافة الوفدية والقصر

قام القصر بدور كبير فى توجيه الاحداث السياسية فى فترة الدراسة ، فنزعة الملك فؤاد الاءوقراطية ررغبته فى الحكم المطلق جعلته يقف دائما ضد الارادة الشعبية عن طريق توجيه ضربات للديمقراطية واقام سياسته على اساس وضح العراقيل امام الوزارات لتخفق فى اءاء مهامها كما عمء الى النخلص منها ، منلما حدث فى عهد وزارة مسء زغلول عام ١٩٢٤ ائلى شهء كئبرا من ءءخلاء الملك فى شئون الحكم والئى رفضها مسء ، ولذا اسءفل الملك ءاءء السرءار لىءخلص منها ، كما نجء الملك اىضا فى شق الائءلاف بين الوفاء والاءرار وعزل الوفاء من الحكم فى يونيه عام ١٩٢٨ وقامء سياسته اىضا على النكين لوزارات الاقلية المناهضة للامة بحكم البلاد .

وعلى الرغم من أن ءسءور ١٩٢٢ اعطى للملك سلطاء واسعة الا أنه لم بءوان عن الفك به والقضاء على الءياة النئابة فكائء للملك الاء الطولى فى كافة الازماء ءسءورية الئى مرء بالبلاد . ولم يكف الملك بالسيطرة على السلطة ءنفيذية بل ءءخل فى السلطة ءءشريعية وذاك بانشاء الاءزاب الموابلة للقصر والزج بها فى الاءءخابات العامة ، وءسمان نجاحها من ءلال ءءزوبر والءلاعب فى نءائج الاءءخابات وقء ءاولء الصءافة الوفاءية أن

تعبير عن آرائها تجاه الملك ومواجهه المعادية للحركة الوطنية الا
انها لم تستطع تحقيق ذلك الا بقدر محدود اذ كانت القوانين تنص
على أن ذات الملك مصونة لا تمس وهكذا حالت هذه القوانين
دون قيام الصحف الوفدية بتوضيح مواقفها من القصر بشكل
صريح .

القصر وثورة ١٩١٩ :

تولى (السلطان) أحمد فؤاد عرش مصر فى ٩ أكتوبر عام
١٩١٧ وقد وقف أحمد فؤاد فى بداية الحركة الوطنية موقف التأيد
الكامل لها اذ وافق على زيارة الزعماء الثلاثة الى دار المنسوب
السامى فى ١٣ نومبر عام ١٩١٨ . كما أبدى موافقته على سفر
رشدى باشا رئيس الوزراء وعدلى يكن الى لندن لعرض المطالب
المصرية الخاصة بالاستقلال وهكذا قامت العلاقة بين السلطان
أحمد فؤاد وبين سعد زغلول على أساس من التفاهم والود اللذين
سرعان ما انتهيا بعد قبول السلطان استقالة وزارة رشدى الثالثة
فى أول مارس عام ١٩١٩ . فقدم سعد زغلول الى السلطان عريضة
شديدة اللهجة وقع عليها أعضاء الوفد اعترضوا فيها على السلطان
لقبوله استقالة الوزارة . وطالبوه بتعريضهم وبالوقوف الى
جانب الأمة فى هبتها للمطالبة بحقوقها المشروعة فى الحرية
والاستقلال .

وكان لهذه العريضة وقع سيئ فى نفس السلطان ، وعدها
تهديدا لشخصه ولذا لجأ الى دار الحماية البريطانية ليسألها عن
كيفية تجنبه اساءات مماثلة فى المستقبل ، ورأى فيها المنسوب
السامى حملة تستهدف منع تشكيل حكومة مصرية فى ظل الحماية ،
فاقترح على حكومته اعتقال سعد زغلول ونفيه الى مالطة . وقد تم
هذا بالفعل فى ٨ مارس عام ١٩١٩ .

وبذلك انتهى دور القصر فى تأييد الحركة الوطنية وأضحل دوره أيضا فى توجيه الأحداث السياسية ، حتى اعلان تصريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢ .

واقصر دور القصر فى ثورة ١٩١٩ على اعلان بعض المنشورات السلطانية الى الامة بالاتفاق مع السلطة البريطانية ، على سبيل المثال منشور السلطان فؤاد فى ١٦ أبريل عام ١٩١٩ والذى نصح فيه المصريين بالكف عن المظاهرات والاخلال الى الهدوء والسكينة وقد نشر هذا المنشور فى (الوقائع المصرية) وفى الصحف اليومية جميعها .

ونشرت الصحف هذا المنشور على حين أنها لم تشر اية اشارة الى عربضة الاحتجاج التى قدمها سعد زغلول الى السلطان .

وبدا رأى العام المصرى يحمل على السراى لعدم وضوح مواقفها تجاه الحركة الوطنية التى يقودها الوفد . ونتيجة لهذا بدأت الهتافات العدائية ضد السلطان تسمع فى أرجاء البلاد .

ولم تستطع الصحف المصرية عموما أن تنشر شيئا يتعلق بالسلطان وموقفه من الحركة الوطنية ، وذلك بسبب الرقابة المعلنة .

ولم تستطع صحف (النظام) و (وادى النيل) و (الأخبار) التعليق على ما حدث يوم الجمعة ٢٦ مارس عام ١٩٢٠ الموافق لعيد ميلاد السلطان . اذ أعدت وزارة الأوقاف صيغة جديدة لخطبة الجمعة بهذه المناسبة ووزعتها على خطباء المساجد وحشنت فيها صنوف التملق للملك ، فما أن سمعها المصلون حتى هاجوا ونادوا بهتافات ضد السلطان .

ونتيجة لعنف الثورة وتحت ضغطها أعلنت الحكومة البريطانية
فى ٢٦ فبراير عام ١٩٢١ فى بيان موجه الى السلطان أن الحماية
قد أصبحت (علاقة غير مرضية) ثم أعلنت إلغاءها فى تصريح
٢٨ فبراير عام ١٩٢٢ . وقام اللبى بتبليغ هذا التصريح الى
السلطان الذى أسرع باعلان نفسه ملكا فى ١٥ مارس عام ١٩٢٢
واتخذ لنفسه لقب صاحب الجلالة ملك مصر .

وقد نيزت الفترة التالية من تاريخ مصر وحتى وفاة الملك
فؤاد بطغيان العرش الذى قفز نتيجة لدستور ١٩٢٣ الى الخطوط
الامامية كقوة معارضة للحركة الوطنية والذى اخذ يعمل من اجل
تقويض الحياة النيابية وحكم البلاد حكما استبداديا . ونجح الملك
فؤاد فى أن يجمع حول القصر عددا من الساسة الطموحين ممن
يتطلعون لتحقيق مطالبهم بمعزل عن الوفد ، كذلك ساعد الملك
فؤاد فى معركته ضد الوفد على قيام أحزاب جديدة كحزب (الاتحاد)
وحزب (الشعب) وهكذا شهدت مصر صراعا حزبيا عنيفا للوصول
الى السلطة وكان الملك يغذيه لاعتقاده بأن بقاء العرش مرتهن
باستفحاله .

موقف الصحافة الوفدية من حقوق الملك فى دستور ١٩٢٣ :

اعطى الدستور الملك حق المشاركة فى الوظيفة التشريعية
من خلال ثلاثة مسالك هى حق اقتراع القوانين وحق التصديق عليها
وحق إصدارها ، كما كان له الحق فى حل مجلس النواب ودعوة
البرلمان للانعقاد وفرض الاجتماع وتأجيله .

وتوزعت السلطة التنفيذية كما حددها الدستور بين الملك
ومجلس الوزراء ، فالملك هو رئيس الدولة ورئيس السلطة
التنفيذية وذاته مصونة لا تمس ويتولى السلطة بواسطة وزرائه .

وتقد تأثر موقف الصحف الوفدية من الحقوق العديدة التى أعطيت للملك فى الدستور بموقف الوفد من الملك فى ذلك الوقت فقد نجح توفيق نسيم فى أن يخلق علاقات ودية بين الوفد والقصر لتحديد الوفد فى التعديلات التى أدخلت على مشروع لجنة الثلاثين والتى هاجمها الأحرار الدستوريون . ولهذا أكثر من دعوة الوفد الى القصر الملكى وإلى الصلاة فى المساجد التى يصلى فيها الملك أيام الجمعة .

وهكذا وجدنا الصحف الوفدية تشبذ بالملك « الذى كان عند حسن ظن أمته » لإصداره الدستور .

وتؤكد جريدة (المحروسة) أن الدستور قد صدر ليرد على أكاذيب الصحف البريطانية التى حاولت أن تباعد بين الأمة والعرش فيها إذاعته من « أن العرش واقف بالمرصاد لسلطة الأمة .. اذ أن الدستور قد تضمن أن الأمة مصدر كل سلطة ويعد أن صرح رئيس الوزارة يحيى باشا إبراهيم أن جلالة الملك لم يعارض فى أن يقرر الدستور سلطة الأمة بأوسع معانى الكلمة » .

ومن الغريب ان تنفى الجريدة تدخل الملك فى مشروع الدستور لاعطاء مزيد من السلطات للقصر .. فهى ان كانت لا تعلم فمعنى هذا انها فقدت أساس وجودها كصحيفة وظيفتها الأولى هى البحث عن الحقائق وتوصيلها لقرائها ، وان كانت تعلم فالامر أكثر سوءا ، لأنها بذلك تقوم بتضليل قرائها . ولا تعتبر علاقة الوفد الطيبة بالقصر فى هذه الفترة مبررا على الإطلاق حتى تقوم بهذا التضليل ..

وهاجمت جريدة (المحروسة) صحيفة (نيوزتيتسمان) التى أذاعت أن فى مصر حركة جمهورية متطرفة وأعلنت فى سياق هذا الهجوم ولاء الوفد الكامل للعرش اذ قالت « اننا اذا كنا قد

طالبنا بكل قواننا ان تكون الامة مصدر كل سلطة فليس معنى هذا اننا نتحدى العرش ، وليس معنى هذا اننا نطلب اقامة الجمهورية واننا متطرفون كما يزعمون ، بل معناه اننا كأمة راغبة فى الحياة الدستورية يجب ان تسعى فى أن تكون حياة دستورية بكل معنى الكلمة والعرش للامة لا لأفراد منها ، فكل خير يصيب الامة يتولى مكانة العرش ويزيد فى التقاف الشعب حوله » .

ولم تتعرض (الرشيد) التى أصدرها عبد القادر حمزة بعد تعطيل (البلاغ) وجريدة (المحروسة) لمواد الدستور التى فصلت حقوق الملك .

القصر والوزارة الدستورية الأولى :

كان لابد من حدوث صدام سريع بين الملك الاوتوقراطى النزعة وسعد زغلول الزعيم الدستورى . وقد بدأ هذا الصدام بتدخل القصر فى تشكيل الوزارة واختيار الوزراء ، ثم برز مرة ثانية بعد ان خلا كتاب الملك مؤاد الى سعد زغلول الذى عهد اليه بتولى الوزارة من الاشارة الى سبب اختياره لسعد باشا لتولى الوزارة وهو ثقة الامة فى الانتخابات . وكان قصد الملك من ذلك هو انكار الأساس الدستورى لقيام الوزارات وسقوطها واغفال سلطة الامة وحققها فى اختيار حكامها ، لكن سعدا اجاب على هذا الانتكار فى جوابه الى الملك فقد جعل أول سبب لولايته الحكم ثقة الامة وضرورة احترامها .

وقام خلاف آخر أشد بين الوزارة والقصر حول تعيين خمسى أعضاء مجلس الشيوخ ، فرأى الملك ان التعيين من حقه وحده بينما رأى سعد ان الملك بباشر سلطاته من خلال الوزراء ، والتجأ الطرفان الى التحكيم الذى أقر وجهة نظر سعد بأن أساس الحكم

هو أن الملك لا يتولى سلطته الا بواسطة وزرائه . وقد قبل الملك
غؤاد على مضض هذا الحكم وانتهاز فرصة فشل مفاوضات سعد —
ماكسونالد ليضع العراقيل أمام الوزارة حتى تضطر الى تقديم
استقالتها .

وهكذا بس للوزارة فى الأزهر عن طريق حسن نشأت
الذى عينه الملك مكافأة له على هذه الدساتر، وكيلا للديوان الملكى
ورئيسا له بالنيابة والانعام عليه بالوشاح الأكبر من نوط النيل دون
علم الوزارة وموافقتها ، فما كان من سعد الا أن قدم استقالة
وزارته الى الملك بعد أن كاشفه بأن أناسا من كبار الموظفين
المنتمين الى القصر يستخدمون اسم جلالة لمحاربة الوزارة فى
الخفاء ونتيجة للثورة التى كانت تنطلع فى البلاد تراجع سعد عن
استقالته ، بعد أن وافق الملك على طلبات سعد الخاصة بمسئولية
الوزارة عن الأزهر وعدم انفراد الملك بمنح الرتب والنياشين وأن
تكون تبعية الوزراء المفوضين والقناصل المصريين لوزارة الخارجية
تبعية فعلية والا تحدث مخابرات خارجية بين الملك والدول الا باطلاع
الوزارة وموافقتها وانتهت الأزمة لصالح سعد زغلول والحكم
الدستورى .

وقد تجاهلت كل من صحيفة (البلاغ) و (المحروسة)
ما كان بين الملك وسعد زغلول من صدامات حول تشكيل الوزارة
أو حول تعيين أعضاء مجلس الشيوخ .

بل نجد أن (المحروسة) نشرت مقالا بعنوان (الخلافة
مسألة اسلامية سياسية مصرية)، لعمود وهبه — نائب قويسنا —
أيد فيه فكرة الخلافة التى كان يسعى اليها الملك غؤاد فى ذلك
الوقت على الرغم من اعتراض سعد زغلول عليها فقتل الكاتب
» أن شعب مصر أحق شعب بالقيام بأعباء الخلافة وملكه أحق

الملك بتوليها والأزهر وليد ارادة أول خليفة كان فى مصر ، فهم اذا عملوا لها فانها يكونون حلقة اتصال بين الخلافة الماضية والحاضرة وليقوموا بالدعوة الى مؤتمر اسلامى عام يكون مركزه جامعتهم القديمة يقرر فى الخلافة حقنا » .

الا ان جريدة (البلاغ) واثناء اضراب الأزهر اشارت الى وجود « أيدى خفية شريرة تعمل فى الدس بين طلبة الأزهر » وطالبت بقطع الأيدى التى تعمل فى الخفاء ضد الوزارة . ونعتقد ان الجريدة كانت تقصد بذلك القصر الا ان الجريدة تراجعت بعد ذلك فنسبت الى الانجليز تدبير هذه الدسائس الخفية لتفريق كلمة الأمة .

وعندما قدم سعد استقالته الى الملك اكدت (البلاغ) على وجود وسائل خفية تمنع الوزارة من المضى فى عملها الذى استعدت له .

وحاولت (البلاغ) جهدا أن تثبت انها لا تقصد الملك من قريب أو بعيد ولذا عمدت الى التاكيد على مبادئ الملك الدستورية وجهه لأمته . وبعد انتهاء الأزمة كتبت (البلاغ) « انه من حسن حظ مصر انها رزقت بملك كريم لا يضمن على أمته بما يؤهلها لأن تبارى الأمم الحرة » .

وسرعان ما وقع حادث مقتل السردار لى سنك وقدم سعد استقالة وزارته التى قبلها الملك . وبذلك سنحت الفرصة للملك ليظهر وجهه الديكتاتورى فيختار أحمد زيور رئيسا للوزارة والذى كان العوية فى يد القصر ، وتم فى عهد وزارته توجيه أولى ضربات القصر الى الدستور والحياة النيابية (والتى تعرضنا لها بالتفصيل فى الفصل السابق عن الحياة الدستورية) .

القصر ومحاولة هدم الوفد :

عمد القصر الى محاولة هدم الوفد من الداخل عن طريق حسن نشأت الذى شجع حركة الاستقلالات من الهيئة الوفدية ، وقد أسند الاعضاء المستقيلون سبب استقالاتهم الى أن الشكوك تحيط بالوفد من جهة اخلاصه الواجب لجلالة الملك . وكانت الخطوة التالية أمام القصر هى تأليف حزب الاتحاد الذى ضمم كل من استقال من الهيئة الوفدية . وعهد حسن نشأت الى التنويه عن مؤازرة الملك لهذا الحزب الذى يستهدف مناضلة الحزب المشكوك فى اخلاصه للعرش .

وقد تناثرت الأقاويل حول عدم ولاء الوفد للعرش منذ أن وقع الاعتداء على حياة سعد زغلول فى يوليو عام ١٩٢٤ ، فقد تطور التحقيق فى حادث الاعتداء الى تحقيق فى مؤامرة لقلب نظام الحكم ، قبل انها تهدف الى ارجاع الخديو !السابق الى عرشه بالقوة وجاء فى التحقيق اسم السيد حسين القصبى عضو الوفد وتدخل حسن نشأت فى سير التحقيق فكان يحضر جلسات التحقيق للتأثير على القضاة وتوجيه الدعوى الوجهة التى يريد .

وأشارت جريدة (المحروسة) فى الفترة التى أعقبت التحقيق فى حادثة الاعتداء على سعد مباشرة الى أن هناك شائعات تدور حول وجود مؤامرة ضد العرش تهدف الى قلب نظام الحكم الحاضر واكتت الجريدة على أنه لو أسفر التحقيق عن صحة هذه الشائعة فان من الواجب على كل مصرى أن يدل على الذين اتفقوا على الاشتراك فى هذه المؤامرة أو الذين حرضوا عليها أيا كان مركزهم « لأننا لا نوفر رأسا مهما عظم أهم الاحتفاظ

بالعرش المفدى » . وكان هذا معنى ثقة الجريدة الوفدية فى ابتعاد الوفد عن الاشتراك فى أية مؤامرة ضد نظام الحكم .

وبصفة عامة لم تقف الصحف الوفدية مكتوفة الأيدي أمام هذه المحاولات التى كان يقوم بها القصر لهدم الوفد .. فقد ركزت الصحف الوفدية مقالاتها فى هذه الفترة حول موضوعين .. الموضوع الأول هو مهاجمة حزب الاتحاد والحمة عليه بشدة وإعلان الرفض لوجوده ، والموضوع الثانى هو تأكيد ولاء الوفد للعرش .

ومن أمثلة هجوم صحافة الوفد على حزب الاتحاد ما نشرته جريدة (كوكب الشرق) عنه إذ قالت : « ظهر حزب جديد واتخذ لنفسه مظهرا خادعا ستر وراءه سوء مآربه وانتحل اسم (الاتحاد) ليخدع به البسطاء .. ولم يكف هؤلاء الذين يدعون الاتحاد رياء بها أحدثه حزبهم من الانقسام فى الأمة فجعلوا ينفثون سمومهم الخبيثة فى ناحية أخرى لا تقل خطرا ، ويتهمون السعديين — وهم الاكثرية العظمى من الأمة بعدم الاخلاص للعرش ليفرقوا بين الملك المفدى وشعبه المخلص الأمين » .

وأكد أحمد حافظ عوض ولاء الوفد الكامل للسراى وبالتالى ولاء الأمة له باعتبار أن الوفد هو الأمة « فالأمة التى التفت حول العرش باخلاص وولاء .. الأمة التى اعترفت بأنها لم تنل نعمة الدستور ولم تظهر ببركتها الا بعطف جلالة الملك عليها وعلى الديمقراطية التى يعزها وينصرها . هذه الأمة لتحترق كل من يتهمها بأنها غير صادقة للعرش فى اخلاصها وفى ولائها » .

ونوهت جريدة (كوكب الشرق) الى خطورة الزج بالقصر فى المنازعات الحزبية « لأن العرش يجب أن يكون مقامه على الدوام مقدسيا فوق منازعات الأحزاب ومهلب السياسة » .

كما اكدت (كوكب الشرق) على ولاء سعد زغلول للملك لما كان له من فضل على البلاد فى ماضيها وحاضرها فكتبت تقول : « من هو صاحب العرش الذى يزعمون ان سعدا يخاصه ؟ هو جلالة الملك فؤاد الذى تفكر له مصر اباما بيضاء عليها قبل توليه الحكم ومكارم وافضالا من بعده ، وهو الحاكم الشفيق بشعبه ، الساهر على رقيه ونفعه ، المحبذ لآماله المشجع لنهضته ، الذى يريد لمصر الاستقلال القام الصحيح كما تريده الامة ، والذى كان ولا يزال معيننا لقادة النهضة قلبا وقلبا » .

ووصلت جريدة (كوكب الشرق) فى محاولة الدفاع عن الوفد ضد تهمة عدم الولاء للعرش الى حد تملق الملك ونفاقه بشكل بمجه الذوق السليم خاصة وان موقف الملك تجاه الوفد وحيال الازمة الدستورية كان معروفا بالتاكيد لهذه الجريدة .

فكتبت « يعيش الملك ، فالملك فؤاد الاول ابن اسماعيل عظيم ابن عظيم وملك فى وادى الملوك وسليل بت اختارته الامة المصرية طائعة وخطبت وده مختاره اذ تبنت حبه لها وتقاتيه فى اسعاده واستكمال وحدتها الوطنية مصر والسودان بالعمل قبل القول » .

وقد استنكرت جرمة (البلاغ) ايضا ما يذاع عن عدم ولاء الوفد للعرش واوضحت خطورة ادعاء حزب الاتحاد انه الحزب الذى يحتكر الولاء للعرش فى انه لو فشل فى أية انتخابات كما هو مؤكد فسوف يكون مركز العرش امام الشعب سيئا جدا .

وزاملت (البلاغ) (كوكب الشرق) فى مداينة الملك فحملت حسن نشأت وحده كل المسئولية فيما تعانيه البلاد واكدت انه يخفى الحقائق عن الملك ولولا ذلك لما سمح الملك بقيام حزب

الاتحاد بالدعاية باسمه ولما سمح بأن تنتهك وزارة زيور الدستور . وقد أسندت الجريدة أيضا لوزارة زيور مسئولية تعطيل الحياة النيابية دون الملك ، بل وانتهت الوزارة بأنها « رفعت الى جلالته ارقاما غير صحيحة تنبئ بأنه حائز لثقة النواب المنتخبين » . . . وأكدت (البلاغ) على أن المصريين يعتبرون العرش ممثلا للوطن في عظمته وجلاله وان العرش يمثل ما في الوطن من عزة وقوة وكرامة فكل ما يمس العرش يمسهم بطريق مباشر وكل اساءة تصييه فهي صائبته لا محالة .

وبمناسبة عيد الجلوس الملكي هاجمت (البلاغ) الوزارة الزبورية لاجبارها المواطنين على اقامة الزينات ، والموظفين على السفر الى الاسكندرية حيث يقيم الملك لتقديم فروض الطاعة والولاء بهذه المناسبة . واعتبرت (البلاغ) هذا التصرف حماقة من الوزارة شوهت به مجال الحب الخالص من الشعب للملك « فهم يسعون الى المقابلات لانهم يتشرفون بها لا لأن الوزارة تستأجرهم لها ، ويقبضون الزينات لانهم يفرحون بالعيد فرحا مستقرا في أعماق قلوبهم لا لأن رجال الادارة يأمرؤنهم . وليس تدخل الوزارة والادارة في هذا كله الا تطفلا ضارا في معناه وفي عاقبته . .

وعمدت جريدة (البلاغ) الى الايقاع بين الوزارة والقصر والعمل على احراج الملك لتأييده الوزارة فقالت « مامعنى القول بان الوزارة باقية في مناصبها بثقة جلالة الملك ، يريدون أن يقولوا ان جلالته ليس ملكا دستوريا تتمشى ثقته بالوزارة مع ثقة البرلمان يريدون أن يقولوا ان عهد جلالة الملك فؤاد عهد حكم استبدادى مطلق وان جلالته يبقى الوزارة وبرضى عنها وان فقدت ثقة البرلمان والبلاد » ؟ . الا أن الجريدة سرعان ما تنفى كل هذا وتقول « فبئس ما يدعون ، بئس العيب الذى يحاولون الصاقه بالذات الملكية التى رفعها الدستور فوق كل مسئولية محتاطا في

فلك بتعليق تنفيذ كل أمر تصدره على امضاء الوزير أو الوزراء المسؤولين « وهكذا أبعدت (البلاغ) الملك عن مسئولية تعطيل الدستور ، بينما اتهمت الوزارة بأنها ثائرة على الدستور وعلى جميع السلطات الدستورية التي نظمها الدستور غयी « ثورة على العرش كما هي ثورة على الأمة والبرلمان » .

وأشارت بعض الكتابات(*) التي تناولت صحافة هذه الفترة الى قيام الصحف الوفدية أو قيام بعض الصحفيين بالهجوم على الملك لموقفه من المعركة الدستورية التي حدثت فى عهد زيور ، ورأت فى هجوم هذه الأعلام على ما أسمته (الرجعية) هجوما على الملك . الا اننا نرى من تتبعنا للصحافة الوفدية فى هذه الفترة ان لفظ الرجعية والرجعيين كان يطلق على الأحزاب المعادية للوفد فقد أطلقت هذه الصحف على الحزب الوطنى لقب حزب الرجعيين كما أطلقت على حزب الاتحاد وحزب الأحرار الدستوريين وحزب الشعب بعد ذلك . بل على العكس كان الشئ الواضح فى هذه الفترة هو دفاع الصحافة الوفدية عن الوفد ضد اتهامه بالخروج على العرش بتأكيد ولائه للسراى وللملك والمبالغة فى هذا التأكيد الذى وصل الى حد النفاق — كما سبق أن ذكرنا — ونعتبر أن المقالات التى استخدمت فيها فعلا لفظ الرجعية للتعبير عن الملك هى المقالات التى نشرها العقاد عام ١٩٣٠ فى عهد وزارة صدقى والتي عرضته للمحاكمة والسجن بتهمة العيب فى الذات الملكية فعندما يكتب العقاد عن تاريخ الرجعية ضد الحركة الوطنية وانها كانت أحد أسباب نفى الزعماء فى بداية الحركة الوطنية عام ١٩١٩ لابد أن يتطرق الذهن على الفور الى الملك اذ اننا لا نستطيع أن

(*) انظر راسم الجبال ، عباس العقاد ، دار المعارف ، ١٩٧٩ ، ص ٧٨ — ٧٩ .

ص ٧٨ — ٧٩ .

نقول هنا أنه بقصد بها حزبا من الأحزاب وسوف نتعرض لهذه المقالات بشيء من التفصيل فيما بعد . ونسأل في سبيل التلليل على كلامنا ما الذى كان يمنع أن يتهم العقاد بالعيب في الذات الملكية في عهد وزارة زيور ، مادام كان بقصد بالرجعية الملك كما اتهم بها في عهد وزارة صدقي ، وهما عهدان متشابهان من ناحية أنهما من العهود غير الدستورية ، وأنهما وضعا القوانين العديدة لتكبل الصحافة .

الصحافة الوفدية وعزل حسن نشأت :

على الرغم من أن اقضاء حسن نشأت من منصبه كوكيل للديوان الملكى ورئيسا له بالنيابة تم بناء على أوامر اللورد لويد بحجة أن مصلحة الملك تتطلب ألا يتدخل موظف في القصر في الشؤون الادارية لتحقيق أغراض سياسية واضحة ، إلا أن البلاد قد غمرها الفرح بهذا العزل واعتبر الرأي العام اقضاء حسن نشأت مقدمة لعودة الدستور ولم يخفف من هذا الفرح أن جاء اقضاؤه بناء على تدخل الانجليز .

وعبرت الصحف الوفدية عن ابتهاجها العظيم بإبعاد حسن نشأت إذ رأت في هذا الإبعاد الخربة القاضية لحزب الاتحاد الذى تأسس على دسائس حسن نشأت ، وقامت هذه الصحف بالرد على جريدة (الاتحاد) التى صرحت بأن اعفاء حسن نشأت إنما تم بناء على تدخل الوفد لدى اللورد لويد وبينت ما في ذلك من اعتداء على استقلال البلاد . . فقد أعلنت جريدة (البلاغ) أن أعمال نشأت باشا هي التى أدت إلى تدخل اللورد لويد في مسألة نقله وإن الوزارة هي التى قبلت هذا الإبعاد وهذا النقل . فتصبح

بذلك هي التي قبلت بالاعتداء على استقلال البلاد وانه لا دخل للوفد في ذلك .

واستنكر عبد القادر حمزة ما نشرته الجريدة نفسها من أن نشأت باشا مستهدف منذ عاين للمساعي الخسيسة والدسائس الدنيئة وأن استقالة سعد زغلول كانت إحدى هذه الدسائس فرد حمزة على الجريدة قائلا : « يبيهي أن يشعر حزب الاتحاد بأن الضربة التي أصابته في نشأت باشا قاطعة وأن الجو الذي يعيش فيه الآن يظهر أنه جو مقت له لجنائياته على الأمة والدستور .. وبديهي أيضا أن يحاول هذا الحزب تسليية نشأت باشا بكلمة دفاع عنه وعن أعماله فان كلمة كهذه هي أقل ما ينتظر منه لرجل ضحي بمصلحة أمته ويفضائل نفسه لأجل أن ينشئه وبعمر بالمال خزائنه .. ولكنه ليس من المفهوم أن يعمى حزب الانحداد في كلمة الدفاع عن نشأت باشا حتى ليسىء اليه وينشر للناس صفحة كانت منسية وليس في نشرها الا التلليل على نوع الروح الرجعية التي حارت الأمة ومازالت تحاربها منذ أن استقلت وزارة الشعب الى اليوم » .

وأوضح عبد القادر حمزة دسائس حسن نشأت للوزارة الوفدية والتي أدت الى استقالتها ومنها احاطة سعد زغلول وعود في أوروبا للتفاوض مع ماكسونالد بنطاق شديد من الجاسوسية ومسألة الأزهر التي قامت الأدلة على وجود أدنى خفية وراءها اثارتها ، لتكون إحدى وسائلها في تعكير الجو أمام الوزارة . ولم يبق شك لدى الوزارة أن حسن نشأت والذي كان آنذاك وكبلا لوزارة الاوقاف هو محرك هذه الأيدي ، ثم نقل من وزارة الاوقاف الى وكالة الديوان الملكي مع اعطائه لقب (رئيس بالنيابة) والانعام عليه بوسام .. فلم نستطع الوزارة أن تقبل ذلك فأحتجت عليه واستقالت .

ونتيجة خوف عبد القادر حمزة أن يفهم من هذا الكلام أن الملك نورا في هذه الدسائس أسرع بتوضيح أن الملك لم يكن يدري شيئا من هذه الدسائس وأنه ما كاد يقف عليها من سعد باشا حتى أمر فارتد كل شيء إلى نصابه وجيء لسعد باشا بالأمر الكريم الذي كان قد صدر بتعيين نشأت رئيسا للديوان الملكي وذيله بتوقيعه .

وفي وسط هذه الأحداث يصدر قرار بحفظ التحقيق في قضية المؤامرة على العرش . ويجد عباس العقاد الفرصة سانحة لمهاجمة حسن نشأت واتهامه بأنه هو الذي أوصى بتفريق هذه القضية رغبة في أن يظهر أمام العرش بمظهر الرجل الذي لا غنى عنه في حفظ قوائمه .

وهكذا كان عزل حسن نشأت وإعلان حفظ التحقيق في قضية المؤامرة يعد نصرا للوفد على السراى ووسائلها ضده .

وقد تميزت الفترة التي عاد فيها الدستور بناء على التدخل البريطاني بتقييد سلطة القصر لصالح الانجليز ، إذ قامت سياسة الأحزاب المؤتلفة في ذلك الوقت على مهادنة الاحتلال خوفا من أن يطلق يد السراى مرة أخرى للعبث بالدستور .

الملك والوزارات الانتلامية :

١ - وزارة عدلى يكن :

قامت العلاقة بين القصر وعدلى يكن على أساس من التفاهم فلم يحدث بينهما ما يكثر صفو العلاقات فيما عدا معارضة الأزهريين مسعى الوزارة العدلية لوضع نظام جديد للمعاهد الدينية . وشكوا الى دار المندوب السامى . وقد حاولت (البلاغ)

أن تثبت أنهم بمسلكهم هذا إنما هم خارجون عن إرادة الملك وقد تقدمت الوزارة بالفعل الى مجلس النواب بمشروع قانون ينظم سلطة الملك في المعاهد الدينية خاصة بعد أن رفضت هذه المعاهد تقديم ميزانيتها الخاصة الى لجنة الأوقاف التابعة للمجلس على أساس أنها تخضع لإشراف الملك ، وقد أثارت جريدة (البلاغ) لهذا المشروع وبينت مواده ، اذ نصت المادة الاولى منه على أن استعمال سلطة الملك فيها يخضع بالجامع الأزهر والمعاهد الدينية يكون بواسطة رئيس مجلس الوزراء ونصت المادة الثانية على أن ميزانية الأزهر والمعاهد الدينية تكون بقانون وطلبت الجريدة بسرعة اقرار القانون .

كما قام مجلس النواب الائتلافى فى هذه الفترة بكشف بعض المخالفات المالية لرئيس الوزراء السابق أحمد زيور والتي تمس الشرف والنزاهة فنجد جريدة (البلاغ) تهاجم زيور باشا وتعرض بالملك ضمنا اذ أنها قالت : « هذا هو الرجل الذى اعتمدت عليه القوة فى حل مجلس النواب وتعطيل الحياة النيابية وارهاق البلاد طلبا لاحتلال السلطة الفردية محل سلطة الأمة » .

ونستطيع أن نفهم بوضوح أن المقصود بالقوة هنا هو الملك كما أبدت جريدة (البلاغ) مناقشات مجلس النواب حول التمثيل الخارجى وظهرت دور حسن نشأت فى تعيين كثير من جواسيسه موظفين فى المفوضيات المصرية فى الخارج مما اساء لسمعة مصر خارجيا وظهر للناس هناك سوء اخلاق المصريين فكان التمثيل الخارجى من اجلهم ضررا لا نفعا .

٢ — وزارة عبد الخالق ثروت :

اراد الملك فؤاد السفر الى أوروبا فى رحلة رسمية فى صيف عام ١٩٢٧ . ولم تتم هذه الرحلة الا بعد نضال دستورى مع الملك

الذى اراد لرحلته أن تكون رحلة ملك مطلق فلم يدع ثروت باشا رئيس الوزراء ووزير الخارجية فى الوقت نفسه لاصطحابه ، على حين أن المألوف فى النظم الدستورية أن مصطفى الملك وزير خارجيته فى مثل هذه الرحلات . وسرعان ما هبت قوى الائتلاف تساند ثروت فى وجه الملك ، فقد أعلن سعد زغلول وقوفه الى جانب ثروت واشترط أن يصطحبه الملك فى رحلته ، كما أحجم البرلمان عن فتح اعتماد لنفقات الرحلة الملكية ولما أدرك الملك فؤاد أنه لن يستطيع اختراق هذه الجبهة المتحدة ضده أذعن فى النهاية وأن دفعه غروره وصلفه الى رفض ركوب ثروت باشا معه فى اليخت المحروسة ، فاستقله وحده وحاشيته وسافر ثروت باشا على ظهر سفينة أخرى والبقي بالملك فى أوروبا .

وقد أشارت جريدة (البلاغ) الى ضرورة أن يصطحب الملك معه رئيس الوزراء خاصة أثناء زيارته الى بريطانيا إذ أنه من المتصور أن السياسة البريطانية ستحاول الاستفادة من رحلة الملك ونزوله خيفا على ملك إنجلترا فى التفاهم حول القضية المصرية .

وقد اكدت جريدة (البلاغ) هذا المعنى بعد وقوع أزمة الجيش(*) إذ أن المصلحة الوطنية أصبحت داعية الى ضرورة سفر بعض الوزراء مع الملك لازالة ما علق فى النفوس على أثر هذه الأزمة وحتى يكون نقدر الشعب الانجليزى للنفسية المصرية ولاثر الحكم النيابى فى العلاقات بين البلدين سلبا .

(*) عندما أصرت بريطانيا على عدم نظر مجلس النواب قانون اصلاحات الجيش ، وما تبعه من تهديد عسكري بتحريك قطع من الاسطول الانجليزى الى الموانئ المصرية .

وهددت الجريدة بطرف خفى بأن البرلمان لن يقر نفقات
الرحلة ما لم يصطحب الملك وزره الأول . وأكدت (البلاغ) أنه
مادامت الأمة هى التى سندفع نفقات الرحلة فلا بد أن يكون لها
نوع من الرقابة عليها عن طريق وجود وزير مسئول يرافقها .

وأشارت الجريدة بشكل غير مباشر الى أن التكاليف التى
طلب القصر اعتمادها كمصاريف للرحلة مبالغ فيها « فالمعروف
أن جلالة الملك وحاشيته سيكونون ضيوفا فى انجلترا على ملكها
وفى البلجيك على ملكها وفى فرنسا على حكومتها ان لم يكن فى
المرور بها أول مرة ففى العودة إليها بعد ذلك » .

وقد أعلنت (روزاليوسف) رفض مجلس النواب اعتماد مبلغ
عشرين ألف جنيه لرحلة الملك على أساس أنه لا بد للملك أن
يصحب معه رئيس وزرائه حتى تصبح الزيارة رسمية . كما أشارت
الى عناد الملك الذى أعلن عن طريق توفيق نسيب رئيس الدewan
الملكى لسعد زغلول أنه لا يساوم وسواء وافق المجلس أو لم يوافق
على الاعتماد فسوف يسافر دون أن يصطحب معه نروت باشا .

الا أنه يجد فى الأمر جديد يتدخل المستر بنرسون المندوب
السامى بالنيابة الذى يطلب من الملك اصطحاب رئيس الوزراء إذ
أن الحكومة البريطانية ترى أن هذه الزيارة الملكية فرصة سانحة
لاجراء المناقشات الأولى والمفاوضات التمهيدية لحث المسائل
المعلقة بين مصر وانجلترا ، وبالفعل بقرر الملك اصطحاب
عبد الخالق تروت معه بناء على هذه الأوامر الانجليزية ويعلن
عبد القادر حمزة أنه كان يرجو أن يوافق الملك على هذا وقبل أن
« يحظى مستر بنرسون بمقابلة جلالة الملك » ، أو بمعنى آخر وقبل
أن تتدخل بريطانيا فى الأمر . وأكد حمزة أن سفر نروت باشا
مرغوب فيه من الانجليز والمصريين على السواء ، فاما الانجليز فان

حكومتهم دعت الحكومة المصرية دعوة صريحة الى فتح باب التفاوض معها فى التحفظات الأربعة ، ويدبى أنه اذا أريد الحديث فى التحفظات وفى شأن خطير كتسوية العلاقات السياسية بين إنجلترا ومصر فنروت باشا هو الرجل المتعين فى هذا الوقت لهذا الغرض لأنه من جهة رئيس الحكومة المصرية ووزير خارجيتها بالنيابة ومن جهة أخرى صاحب تصريح ٢٨ فبراير وتحفظاته وأما المصريين فقد رغب مجلس نوابهم النظر فى الاعتماد المالى المطلوب لانتفاكات الرحلة حتى تتبين نية الملك هل بصطحب وزيره أم لا .

وتنشر (البلاغ) أنباء الاستقبالات المعدة للحفاوة بالملك عند وصوله الى لندن وتنشر الى أن هذا الاحتفاء سمر كل المصريين خاصة وأن جلالة الملك يستقبل استقبال رؤساء الدول المستقلة .

الا أنها تعلن تحفظها فى الوقت نفسه على هذه الحفاوة المعدة لاستقبال الملك وذلك للصبغة السياسية التى نصطبغ بها الرحلة وخوفا من أن تصرف مظاهر الاحتفاء الإبصار عن القضية الأساسية التى ذهب رئيس الوزراء لبحثها « فليست القضية إقامة حفلات ولا مظاهر اكرام وإنما هى حقوق منعها عنا الانجليز ولن تحملنا هذه الاحتفالات على التفريط فى حقوقنا المقدسة » .

وتابعت صحيفة (البلاغ) إخبار الرحلة الملكية فى فرنسا وإنجلترا وإيطاليا من خلال التفرغانات الخاصة التى كانت تصلها .

وتوفى سعد زغلول فى هذه الفترة وكتبت (روزاليوسف) تلوم الملك لعدم إرساله بريقة تعزية الى أسرة الفقيد .

كما حملت (روزاليوسف) على الملك بخصوص ما قيل من

رفضه إقامة تمثالين لسعد زغلول امتدها بالقاهرة والثاني
فى الاسكندرية والتوقف عن انشاء ضريح سعد . وقد تعرضت
(روز اليوسف) للهجوم من جريدة (الاتحاد) واتهمتها بعدم الولاء
للعرش . وحاولت (روز اليوسف) أن تدافع عن نفسها بأنه ليس
من الاخلاص لصاحب العرش وليس من مصلحة البلد أن يكتب
ما يشتم منه أن فى البلد فئة لا تدن كما يجب بكل الاخلاص وكل
الحب والاجلال الواجبين للعرش .

وقامت جريدة (البلاغ) بحملة قوية ضد القصر لرغبته فى
الاحتفال بعيد الجلوس الملكى والذى وافق اقتراب الاحتفال
بذكرى الأربعين لوفاة سعد زغلول .

فقد اظهرت خطر هذا الاحتفال فى انه قد يولد شعورا لى
من مصلحة جلالة الملك اذ أن حزن الشعب على زعيمه بالغ أعماق
قلبه فسوف لا يرى مظاهر الاحتفال الا بعين الكره والامتعاض
وقد تمت الجريدة نصيحتها الى رجال السراى بعدم اتخاذ ذكرى من
ذكريات جلالة الملك فرصة لتحدى الشعب فى حزنه . وتحدى
القصر اراده الأمة واستمر فى احتفاله كالمعتاد وبسطق الأنوار
واطلاق الألعاب النارية وغيرها .

وبعد انتهاء الاحتفال وصفت جريدة (البلاغ) جو الحزن الذى
كان سائدا ومخيما على كل المصريين فكبت تقول « أضشت التربات
الكهربائية على أبواب الوزارات والمصالح فى القاهرة احتفالا بعيد
الجلوس الملكى ولكن هذه الأنوار كانت كأنها أنوار عابدة لا يلتفت
لها أحد او كأنها قائمة فى صحراء » . وبينت الجريدة كيف كان
الاحتفال هزيلا فى الأقاليم المصرية المختلفة ، « ففى المنيا وعلى الرغم
من الضغط الشديد الذى لجأ اليه مأمورو المراكز فى هذه المديرية
فان الذين وفدوا الى عاصمة المديرية لحضورها قتلون فكان المأمور

يدخل على المدير فى التشرىفات وليس بجانبه سوى أفراد لا يبلغ عددهم أصابع اليد الواحدة » .

وقد هاجم عباس العقاد رجال القصر هجوما صريحا وبين انهم فى سبيل المظاهر أرادوا أن يجرحوا شعور الأمة وأن بقيوا سدا بين الأمة والعرش وأن يعلنوا عن أنفسهم أنهم أناس يتملقون سدا حيا ولا يقدرّون ذكره متا . ووضح العقاد أن الاعبساد الملكة يجوز أن تمنع مظاهرها اكراما لشعور شعب أو شعور زعيم ومنعها بعد موت الزعيم أوجب وأولى لأنه أدل على الاختيار والتقدير وأكد على أن الأمة التى تعرف وأجبتها نحو عرشها لا تستطيع أن تكون محزونة ومحبورة فى آن واحد ولا هى بقادرة على أن تبتكى اليوم وتضحك فى غد ذلك اليوم .

كما كتب العقاد مقالا عنيفا آخر ضد رجال القصر فى هذه الفترة تسائل فيه عن السبب فى أن يكون للقصر أشسباع غير أشياع الحكومة والبرلمان يفرضهم فرنسا على الأمة وأشار الى أن هؤلاء الاشياع دائما لا يكونون الا من أعداء الوزارة ومن الحزب الذى بناوىء الدستور ولا نرضى عنه الأمة وأن القصر يعتمد على القوة الاجنبية فى التخلص من الحكومات الدستورية .

واذا أمعنا النظر فى كلام العقاد وجدناه يحمل بشكل صريح على الملك الا أن العقاد تراجع سريعا فى المقال نفسه فحاول أن يفصل بين القصر والملك بقوله « فان كان هناك ملك على الارض يطمع فى السلطة المطلقة ولا يرضى بنصيب الملك الدستورى فملك مصر آخر من يصح فيه هذا الظن وتغفل منه هذه الميول » . وكان هذا بالطبع تناقضا معينا فلا يمكن الفصل بين القصر والملك ، ورجال القصر انما هم ينفذون أوامر ونواهى الملك . وان كنا نجد بعض العذر للكاتب اذ أن عقوبة العيب فى الذات الملكة كانت

مسلطة عليه ، كما كانت نهمة عدم ولاء الوفد للعرش جاهزة ومسلطة عليه وعلى الوفد كذلك .

٣ - وزارة مصطفى النحاس :

لم يحدث صدام مباشر بين الملك والوزارة اذ كان الملك يبيت النبة لاقصاء مصطفى النحاس بعد أن زهد فى الحكم الدستورى الذى استمر ما بقرب من عاشرين . ولذا اتفق القصر مع الاحرار الدستوريين على شق الائتلاف فاستقال عدد من الوزراء واستغل الملك هذه الاستقالات واتخذها ذريعة لاقالة الوزارة رغم ما كانت تتمتع به من مقة الاغلبية . ونص خطاب الاقالة على انه « لما كان الائتلاف الذى قامت على اساسه الوزارة قد أصيب بصدع شديد فقد رأينا اقالة دولتكم » . وكلف محمد محمود بتأليف الوزارة الجديدة فى يونيو ١٩٢٨ . وأوضحت جريدة (البلاغ) أن الوزارة لم تؤسس على الائتلاف حتى تبين ضعف حجة الملك فى اقالة الوزارة ولذا نشرت نص الامر الملكى الذى صدر الى النحاس بتأليف الوزارة مؤكدة على أنه لم يحتو على أن الوزارة استندت الى النحاس على اساس الائتلاف ، ونشرت ايضا رد النحاس على هذا الامر والذى أعلن فيه قبوله الوزارة دون التطبيق الى الائتلاف . وأكدت الجريدة على عدم جواز اقالة الوزارة بسبب تصدع الائتلاف الذى لم تقم فى الاصل على اساسه .

وقد ركزت الصحف الوفدية هجومها على الاحرار الدستوريين والانجليز باعتبارهم المسؤولين عن اقالة الوزارة ولم تنطبق الى الملك أو السراى ومسئوليتها عن هذه الاقالة .

وهاجمت الصحف الوفدية الحزب الوطنى ورئيسه واتهمته بمعاداة العرش « وأنه استغل وظيفته فى مجلس النواب ليدعو

الى اقتراح بالغاء مجلس البلاط اذ أنه وكيل عن دائرة صاحبة السمو والدة الخديو السابق وعن دائرة أخرى تطالب غى قضايها النى يؤجر عليها بالغاء مجلس البلاط .

ولم تتطرق الصحف الوفدية ايضا الى علاقة الملك بالوثائق المزيفة التى نشرتها جرائد المعارضة والمعروفة باسم الامبر سيف الدين . واقتصر الأمر على مشاحنات قامت بين الصحف الوفدية والصحف المعارضة حولها .

الملك والأزمة الدستورية الثانية :

استصدر محمد محمود مرسوما ملكا بتعليق الحياة النيابية ثلاث سنوات قابلة للتجديد . وانتقلت السلطة التشريعية خلال هذه الفترة الى الملك عن طريق مباشرتها بمراسيم لها قوة القانون . وبذلك أصبحت السلطة الفعلية مركزة فى يد الملك الذى حكم من خلال وزارة من صنعه ودون رقابة شعبية .

ومن تتبعنا لأهم الصحف الوفدية فى هذه الفترة سواء الصحف الوفدية أو الصحف التى أصدرها الصحفيون الوفديون بعد تعطيل صحفهم نجد أنها كلها دون استثناء لم تتطرق الى علاقة الملك بهذه الأزمة اذ ربطت هذه الصحف بين الأزمة الدستورية والانجليز من جانب والآخرار الدستوريين والوزارة من جانب آخر ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل وصفت بعض الصحف الوفدية مثل صحيفة (البلاغ) الملك غزاد بأنه ملك دستورى بترك لحكومته دائما أن تتقدم للأمة بأعمالها فاما رضيت هذه عنها فقبلتها واما لم ترض فردتها .

وتسقط وزارة محمد محمود ونجرى انتخابات يفوز فيها الوفد ويتولى النحاس تشكيل الوزارة نى أول يناير عام ١٩٢٠ ويسفانف

المفاوضات التي بدأها محمد محمود إلا أنها نبوء بالفشل فبجدها القصر فرصة أخرى موالية لقلب الحياء الدستورية من جديد .. ولذا عمد القصر الى تعطيل اعمال الوزارة واهمال رغباتها والامتناع عن توقيع المراسيم بقصد شل اعمالها ودفعها الى الاستقالة وبالفعل امتنع الملك عن توقيع مرسوم قانون محاكمة الوزراء كما حدث خلاف بين الوزارة والقصر حول تعيينات الشيوخ .

وقدم النحاس استقالة وزارته فى ١٧ يونيه عام ١٩٣٠ ، كما توجه الى مجلس النواب واعلن استقالته حيث نار النواب وهاجوا وسبوا المجلس روح التندد بالمحاولات التى تقع من جانب القصر لارغام النحاس على الاستقالة . ووقف عباس العقاد النائب الوفدى وصاح : « الا فليعلم الجميع ان هذا المجلس مستعد ان يسحق أكبر رأس فى البلاد فى صيانة الدستور وحياته » فقول هذا التهديد للقصر بالتصفيق الحاد المتواصل من النواب وأدرك أحمد ، امر خطورة الأمر فوقف صائحا مضطربا : ما هذا يا أستاذ عباس انا لا أسمح بهذا الكلام ثم امر بحذف العبارة من محضر الجلسة . وقد علفت جريدة (السياسة) على هذه العبارة بقولها : « سترى الأمة غدا ان هذه العبارة تعبر بالفعل عن نفسة الوفد ونوابه ولولا هذا لما صفق النواب » .

وفى ١٩ بونيه أصدر الملك مؤاد أمرا بقبول استقالة الوزارة وتولى اسماعيل صدقى تأليف الوزارة الجديدة فى ٢٠ يونيه لنبدأ الازمة الدستورية الثالثة .

وعلى الرغم من أن جريدة (البلاغ) نشرت وصفا تفصيليا لما جرى فى الجلسة التى اعلن النحاس فيها استقالته الا أنها تجاهلت نهاما عبارة العقاد وما تبعها من احداث . وأما جريدة

(كوكب الشرق) فقد أبدلت عبارته العقاد وأحلت محلها « ان البلاد جميعا على استعداد لمواجهة الظروف وملاقاة الصعاب » .

وقد حملت جريدة (البلاغ) على الملك وحملته مسئولية هذه الأزمة لما نضعه من عراقيل أمام الوزارة الدستورية . الا أنها اتبعت أسلوبا غير مباشر فى هذا الهجوم اذ ذكرت أن البريد حمل لها عدة رسائل بعرب أصحابها عن حزنهم العميق على أن يكون فى مصر دستور وأن يكون الدستور هدفا للصدمات فى كل وقت فى حين أن صاحب الجلالة الملك هو القائل فى أمره الكريم رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣ . . وسأوردت الجريدة نص الأمر الملكى الذى صدر به دستور ١٩٢٣ . . وللناس بعد ذلك أن يتعجبوا من أن الوزارة تريد حماية هذا الدستور فلا تستطيع .

الملك والأزمة الدستورية الثالثة :

لم يختلف موقف الصحف الوفدية عن مواقفها السابقة تجاه هذه الأزمة الدستورية فقد تجاهلت معظمها دور الملك فيها وحملت وزارة صدقى والانجليز المسئولية الكاملة . ولكن جريدة (مصر) التى أصدرها أحمد حافظ عوض بعد تعطل (كوكب الشرق) وشراكه فى تحريرها عباس العقاد قد فندت معظم المواد التى احتوى عليها الدستور الجديد مبينة ما أعطاه الدستور للملك من حقوق مطلقة نريد على ماكان له فى دستور ١٩٢٣ وناقشت الجريدة المادة (٩٩) من الدستور والتى تتعرض لجريمة العيب فى الذات الملكية ومحاكمة أعضاء البرلمان على آرائهم . فقد رأت الجريدة أن هناك خطورة فى جعل أعضاء البرلمان عرضة لخطر المحاكمة على آرائهم وتفسير عباراتهم واعتبرت تهمة العيب فى الذات الملكية سلاحا خطيرا فى يد السلطة التنفيذية لارهاب النواب والتأثير فى حريتهم ورأيهم وهو ما ينافى وظيفه البرلمان .

وقد عادت الأقاويل ننشر مره أخرى حول مناوأة الوفد للعرش . فقد نشرت جريدة (الوادى) لعبد الحميد حمدي نصريحا لمصطفى النحاس بنفى فيه الحديث الذى حرقه مراسل جريدة دبلئ اكسبريس وكان هذا الحديث يتناول علاقة الوفد بالعرش اذ ذكر المراسل أن النحاس لم يعترض على مكره انشاء جمهورية فى مصر الا لأنها مخالفة للدستور ، أما تصحيح النحاس لهذا الحديث فقد قال فيه : « ولكن نحن نعتقد اعتقادا جازما بأن اصلح نظام لحكم بلادنا هو نظام الملكية الدستورية ، وليس تعبيرى بأن انشاء جمهورية مناف لللدستور الذى أقسمنا على احترامه والذى بنطوى تحته الولاء للملك الا تعبيرا أردت أن ابين فيه بأقوى لهجة اننا متمسكون بنظام الملكية بصرف النظر عن رأى غيرنا فى أن الدساتير مقدسة أو غير مقدسة » .

واكتت جريدة (الوادى) فى افتتاحيتها ان خطة الوفد انما هى أن الملك فوق جميع الأحزاب وأنه لا يسأل عما بفعل (لا نبعة عليه) وأن على كل مصرى أن يعمل معه وقد أقسمنا ضمن حدود الدستور يمين الاخلاص للوطن والملك . وأوضحت الجريدة خطورة مثل هذه الدعاوى فى استهوار التحكم البريطانى فى شئون مصر « اذ ان حماية العرش فى طليعة المسائل التى لا تتردد أنجلترا فى اتخاذها وسيلة التحكم فى أمورنا » ولهذا بينت الجريدة أنه على كل مصرى أن يجبل العرش فوق الأحزاب بهناى عن الخلافات الحزبية وما تجر اليه من مشاكل .. ووجهت الجريدة انظار المصريين الى ضرورة الحذر مما تنصه الصحف الاستعمارية من الشباك لجرهم الى جعل مسألة العرش مسألة نزاع حزبى لأنها تفتح باب هذا الموضوع باظهار انتصارها لفريق دون فريق فهى تفعل هذا لخدمة غاية واحدة هى أن تجر المصريين أنفسهم الى حشر العرش فى منازعاتهم لتبهد بذلك الفرصة للاستعماريين .

وبينما جريدة (الوادى) كما رأينا تؤكد ولاء الوفد للعرش كان العقاد فى جريدة (المؤيد الجديد) يحمل حملة صريحة على الملك ، أكد فيها مسئولته عن الانقلاب الدستورى الذى شهدته البلاد . ووصل الى اتهامه بأنه كان يعمل لحساب الاحتلال ضد ارادة الأمة وأنه كان حريا على الحركة الوطنية منذ قيامها فقد قال : « ماذا كان حصة الرجعيين فى هذا الجهاد ؟ كانت حصتهم أنهم بذلوا كل ما فى وسعهم لتأخير الاستقلال وابقاء الحماية وأنهم مدوا كل معونتهم لاعداء الأمة فى وجه مطالب الأمة وأنهم أوعزوا بنقى فريق من الزعماء وسجن فريق آخر ، وتشيتت شمل الحركة الوطنية بقدر ما استطاعوا من وسائل الإيعاز والاغراء » .

وتجاوز العقاد الهجوم على الملك الى الهجوم على أسرة محمد على بأكملها فاتهمها بأنها بسبب كراهيتها العميقة للدستور وتكبرها عن الاعتراف للفلاحين (العبيد) بالحرية لا كان الاحتلال ولما حدثت فى مصر تلك الأحداث التى تعانى منها البلاد الى الآن وأكد العقاد أن مصيبة الرجعة على هذا البلد أكبر من مصيبة الاحتلال وأنها هى التى مهدت واستعانت به . وهكذا أعلن العقاد أن العرش هو أصل البلاء الذى تعانى منه البلاد .

وبسبب هذه المقالات وغيرها استدعى العقاد للتحقيق معه ووجهت اليه تهمة العيب فى الذات الملكية استنادا الى نص المانتين ١٥٦ ، ١٥٦ مكرر من قانون العقوبات وعلى الرغم من أن العقاد فى التحقيق قرر أنه لم يقصد الملك بهذه المقالات الا أن القضية حولت الى محكمة الجنايات وفى ٣١ ديسمبر عام ١٩٣٠ صدر الحكم على العقاد بحبسه مدة تسعة أشهر حبسا بسيطا . وقد قوبل الحكم من الجمهور بالصمت التام . وحوكم أيضا على محمود غمهي الخضرى صاحب امتياز جريدة (المؤيد الجديد) باعتباره شريكا للعقاد بالحبس لمدة ستة أشهر . واستمرت البلاد

ترزح نحتت حكم صدقى لمدة نزيد عن ثلاث سنوات كان للقصر ميها الكلمة العليا فى نسير شئون البلاد . وخلفت وزارة صدقى وزاره عبد الفتاح يحيى التى كانت هى الاخرى اداة طبعة فى يد القصر حتى أنها شـكلت أثناء غياب رئيسها فى الخارج . وفى عهد هذه الوزارة صدر مرسوم بقانون فى يناير عام ١٩٢٤ بموجب حلف الوزراء يعين الولاء والاخلاص للملك والوطن قبل أن يتولوا مناصبهم . ويبنوا أن الملك مؤاد — كما ذكر عبد الرحمن الرافعى — أراد أن يقسم الوزراء بن بديه مهنا خاصة به وأن يقدم فيها الملك على الوطن فى صيغة المين الدستورية .

وقد هاجم العقاد هذا المرسوم الا أنه ركز هذا الهجوم على وزارة عبد الفتاح يحيى كون الملك اذ رأى أن هذا المرسوم ما هو الا دليل على أزمة النظام الحاضر واحساسه بالخطر القريب على وجوده .. »

وقد سخر طه حسين فى جريدة (كوكب الشرق) من الطريقة التى الفت بها الوزارة فذكر أن المصريين « ضحكوا من تهيئة الوزارة قبل أن يحضر رئيسها وابتسموا لهذا التكل الظريف الذى ظهرت به الوزارة قبل تأليفها ، فوزارة الأشغال أسندت الى قاضى » .

ونتيجة لتخاذل الوزارة وضعفها زاد تدخل الانجليز فى شئون البلاد بل وشئون القصر نفسه فقد تدخلوا فى مسألة الوصاية على العرش كما تدخلوا فى المناصب الكبرى بالسراى واعترضوا على زيادة النفوذ الايطالى فى القصر .

ونشرت جريدة (الجهاد) خبرا عن أن المندوب السامى طلب أن يقف على أسماء اوصياء العرش بعد أن انحرفت صحة الملك ، وبلغ هذا الانحراف مبلغا كان متوقعا منه قرب وفاة الملك ، وأوضحت

الجريدة أن النبذة منجهة الى أن تتخذ بعد ذلك اجراءات تنتهى الى تعديل نظام أوصياء العرش بحيث يستبدل وصى واحد بمجلسهم الثلاثى .

وقد تابعت جريدة (الجهاد) تفاسيل الحالة الصحية للملك فؤاد طوال فترة مرضه عام ١٩٢٤ وأشارت الى الاجراءات التى عمد الانجليز الى اتخاذها نتيجة لمرض الملك الذى دعا الى الاقدام على ما لم يقض به تقليد سابق من انتداب رئيس القسم المصرى بوزارة الخارجية البريطانية ليحل محل المندوب السامى فى الاسكندرية وليبقى « ديدبانا » الى أن بجىء مستشار الدار الجديد ويستلم منه « النبذة » .

وقد عبرت الصحف الوفدية عن رفضها تدخل حاشية السراى فى شئون الحكم والذى كان يتم عن طريق الابراشى رئيس الخاصة الملكية . فقد اسفل الابراشى مرض الملك وضعف الوزارة فى التدخل فى الشئون السياسية وشئون الحكم واصبح سو المحرك لأمور البلاد .

الصحافة الوفدية ورجال السراى :

تقدم عبد الفتاح يحيى باستقالته فى ٦ نوفمبر عام ١٩٢٤ والتى سر بها الملك اذ أن ضعف الوزارة كان سبباً فى توالى اعتداء الانجليز على السراى وقبلت الاستقالة فى ١٤ نوفمبر وألف توفيق نسيم الوزارة الجديدة . وحاول القصر فى هذه الفترة التقرب من الشعب لذا سارع باصدار مرسوم ملكى بالغاء دستور ١٩٣٠ ووافق على عودة دستور ١٩٢٣ .

وفى وسط هذه الاحداث كانت الصحافة الوفدية تحمل بشدة على الابراشى وتدخلاته فى شئون الحكم .

فهاجمته جريدة (الجهاد) ، وطالبته « بأن يعنى يشئون الخاصة الملائكة واشرافه على انتاجها بدل اضاءة وقته فى التعلق بأهداب شئون الدولة وهى ليست من اختصاصه » .

ورأت الجريدة أن الخير فى أن يقصى من منصبه الى حيث لا يستطيع أن ينفذ الى شأن من شئون الدولة خطيرها وصغيرها .

وكتب العقاد مقالة قوية ضد الإبراشى اعترض فيها على ما قبل حول تعيين الإبراشى بعد اقصائه عن منصبه كوزير مفوض فى إحدى البلاد الأوربية إذ أن « مقام السفير المفوض أمنية يتطلع اليها أناس هم أشرف من الإبراشى باشا نفسا وأصلح عملا وأحق بالثوبة وحسن الجزاء ، فلماذا يكون عقابه أمثلة لآخرين ؟ » وسخر منه ومن دساتنه قائلا : « خير لمصر أن يقصى هذا الرجل عن مكانه وعن كل مكان فإذا لم يكن بد من الهوادة فى الاقصاء فلنذهب الى المزارع والحقول ولنبعمل فى سياسة الماشية والعجول ، فإذا ألح عليه الدساتن فلا ضير أن يوقع بين البغال والتيران أو يسعى بين المعز والحملان ، وإذا تحرك عليه عرق الطفبان فليأمر بقتل ديك أو بفتح خروف . أما ما عدا ذلك فافراط فى الرحمة لا يستحقه هذا الانسان ولا تؤمن عقابه على الناس » .

وطالبت الصحف الوندية أيضا باقصاء الشيخ الطواهرى شيخ الجامع الأزهر بسبب دساتنه التى يقوم بها هو أيضا .. وتتدخل الوفد لدى وزاره نسيم لوضع حد لدساتن الإبراشى والشيخ الطواهرى وبناء على هذا طلب نسيم باشا من الملك فؤاد مستعنا بالمنوب السامى اخراج الإبراشى والشيخ الطواهرى من منصبيهما ، فلم يجد الملك بدا من الموافقة وقدم الإبراشى استقالته .

وقد زنت جريدة (الجهاد) الى قرائها بشئى استقالة
الابراشى من منصبه « الذى طالما استغله أسوا استغلال فى
محاربة أمنه والذى طالما نصب من نفسه وهو غبه حاكما يأمر فى
الناس لا يسأل ماذا فعل وكف ولماذا فعل » .

وكتب توفيق دياب تحت عنوان (الابراشى عدو مصر وعدو
الوفد) مقالا هاجم فيه الابراشى هجوما عنيفا ، وأكد أنه ليس
عدوا لمصر وللوفد فحسب بل هو عدو للقصر نفسه إذ أنه أساء
للقصر « بما حجب من شعاع القصر فى نفوس المصريين ، وبما
حجب من عواطف المصريين نحو صاحب العرش فأية عداوة للقصر
شر من هذه العداوة التى سسماها الابراشى فناء فى الاخلاص
لصاحب العرش » .

وأشار عباس العقاد فى جريدة (روزاليوسف) اليومية ان
اقضاء الابراشى عن منصبه هو عوده الى حجه الطبيعى وأنه
لن يستطيع بعد الآن أن يملك الاضرار حتى بأصغر الناس بعد أن
فقد الجاه الذى يدعيه ويسند اليه .

تهتد جريدة (كوكب الشرق) العاملين فى القصر بأن
مسيرهم سيكون كمسير الابراشى اذا اتبعوا سنته فى افساد
ما بين العرش والشعب المخلص له . فيجب أن يكون ما حدث
لالبراشى عبرة لهم ودرسا لا ينسى .

وتواصل الصحافة الوفدية تنخلاتها فى شئون القصر ،
فتعرض صحيفة (الجهاد) على تعيين على ماهر رئيسا للديوان
الملكى بعد استقالة زيور باشا إذ أنه كان « احدى الدعائم التى
قام عليها العهد الصئقى فى أول انشائه .. ولا ريب فى أن تولية
على ماهر هذا المنصب الخطير فى القصر الملكى سيكون ذا دلالة
رجعية لا تخفى على أحد » .

وتبرر الجريدة رأبها بأنه يوجد تعارض بين موافقة الملك على عودة دستور ١٩٢٣ وبين اختيار على ماهر .. اذ أن على ماهر قد أقسم يمين الولاء لدستور صدق والمفروض أن يكون من يشغل مثل هذا المنصب الكبير في القصر الملكي ممن تتمشى روحهم مع العهد الحاضر ولا يناقئ القسم الذي أقسموه الاحترام الواجب لدستور الأمة .

وعندما يصدر الأمر الملكي بتعيين على ماهر رئيسا للديوان تطالبه جريدة (الجهاد) بأن ينسى ماضيه في محاربة الأمة وأن يفتح صفحة بيضاء في بداية عمله الجديد .

الا أن الجريدة بعد عدة أيام نبارك زيارته الى رئيس الوزراء والى رئيس الوفد ورأت في هذه الزيارات طبلا على روح جديدة من شأنها اذا أطرد سريانها بين العرش والأمة أن تقضى على تلك المخلفات السيئة التى تركها في نفوس المصريين مسلك حزب الاتحاد ورجاله القلائل بما زينوا لأنفسهم تصوير الولاء للعرش في صورة (احتكار) هم أعضاء شركته وحمة أسهمه .

وقد نجح على ماهر في العمل في هذه الفترة على التقرب بين الوفد والقصر ، بليل انه عندما اختبر بعد تلك لرئاسة الوزارة ليجرى الانتخابات لم يعترض على هذا الاختيار الصحف الوفدية .

وخاضت صحافة الوفد أيضا في هذه الفترة في مسألة تعليم ولى العهد الأمير (فاروق) فقد كتب توفيق دياب في جريدة (الجهاد) يحبذ سفر الأمير الى انجلترا لاستكمال تعليمه لأن « المعاهد البريطانية الديمقراطية الحرة كجامعة اكسفورد او جامعة كمبردج هي البق المعاهد لتخريج ولى عهد المملكة المصرية لا من حيث على جامعات بريطانية ولكن من حيث هى بيئات علمية كأصلح ما تكون لتخريج الشباب وتكوينهم أمراء كانوا أو عليا أو

من لواسط الناس » . وقد وافقه عباس العقاد على هذا الرأى من خلال كتاباته فى جريدة (روزالنوسف) البومة الا انه بنى سبب تفضيله انجلترا كمكان لتعليم ولى العهد على عامل آخر فقد رأى ان انجلترا هى اصلح البلاد لدراسة صاحب السمو لأن الأمير من بيت مالك ولا يلقى الأمراء دراساتهم فى بلاد جمهورية بل يحسن أن تكون هذه الدراسة فى بلاد ديمقراطية عظيمة .

واستمرت العلاقة ودية بين القصر والوفد وصفحه خاصة بعد أن توجهت أنظار المصريين وعقولهم الى جهة واحدة هى الدستور ازاء ما بدى من تعنت بريطانيا فى مسألة عودة دستور ١٩٢٣ . واستمر الحال كذلك الى أن نجحت القوى الوطنية فى حمل وزارة توفيق نسيم للحصول على موافقة انجلترا على عودة الدستور واستصدر رئيس الوزارة مرسوما ملكيا بعودة دستور ١٩٢٣ .. مما كان له اكبر الأثر فى استمرار التفاهم بين الوفد والقصر . ولذا نحد أن جريدة (الجهاد) نكتب فى يوم عودة الدستور « تشكر مصر لصاحب عرشها المفدى رغبته بالأمس فى إعادة دستور الأمة وأبره السامى اليوم بإصداره » .

كما نشرت (الجهاد) نبأ زياره مصطفى النحاس ومكرم عبد لسراى عابدين لقبه اسميهما فى سجل التثريفات لشكر صاحب الجلالة على اصداره الامر الملكى بعودة الدستور .

وفى ٢٣ ديسمبر ظهرت (الجهاد) وفى صفحتها الاولى صورة كبيرة للملك فؤاد كتبت تحنها الرسالة التى وجهها الملك الى الشعب يعلن فيها اعتذاره عن مشاركة شعبه (الوفى الأمين) أفراحه بعيد الفطر بسبب نصيحة الأطباء وفى الصفحة نفسها كتب توفيق صاب فى برواز ردا على رسالة الملك جاء فيها : « بقلقى الشعب المصرى هذا الصباح رسالة صاحب الجلالة ملكه المفدى بقلوب ملؤها الولاء الصائق والدعاء المستجاب ، وانها

لأسعد الأنباء الميونة التى تستقبلها مصر بجزيل الحمد لله الكريم
أن يزف جلالة الملك الى شعبه المغتبط الشاكر بشرى تقدم الصحة
الغالية فى سبيل العافية الكاملة تقدياً مطرداً ، ولئن حرم المصريون
اجتلاء الطلعة السامية فى هذا العيد البهيج المزدوج عيد الصحة
الملكية وعيد الدستور ، فقد عوضهم صاحب العرش المحبوب عن
حرمانهم الموقية فى هذا العيد المبارك تلك العواطف الأبوية
السامية التى تتمثل صورة روحه جملة بين كل مصرى من ملايين
هذا الشعب الوئى الأمين » . وهكذا عبرت صحيفة (الجهاد)
عن جو التقاعم الذى كان سائداً بين الوفد والعرش نى هذه
الفترة .

وفاة الملك فؤاد وتولى فاروق العرش :

تتبع الصحف الوفدية بالاهتمام الشديد الحالة الصحية
للملك فؤاد وأبرزت النشرات الطبية المختلفة التى كان يذيعها
الأطباء المعالجون له ونوهت عنها فى مانثشيتات صفحاتها الأولى .
كما أوضحت هذه الصحف مدى سوء حالة الملك الصحية فى
الأوساط المصرية وبينت القلق العام الذى اعترى الوزارة ورئيسها
ورجال القصر مما أدى الى توقف الأعمال تقريبا . وبينت أيضا
أقوال الصحف البريطانية وتعليقاتها حول مرض الملك والأحداث
المتوقعة .

وفى ٢٨ أبريل تظهر جريدة (كوكب الشرق) وهى مجلة
بالسواد وصورة كبيرة للملك فؤاد تحتل جزءا كبيرا من صفحتها
الأولى ، وأعلن المانثشيت عن وفاة الملك — فقد جاء فيه (مات
الملك — مصاب الشعب المصرى فى صاحب عرش وادى النيل
جلالة الملك فؤاد الأول) .

وفى عددها التالى نشرت صورة للملك فاروق كحبت أسفلها

(ليحيى فاروق الأول ملك مصر) — رجاء فى مانشيت الصفحة الأولى فى هذا العدد (مات الملك — يحيى الملك — فاروق الأول ملك مصر — تاريخ حياته — موعد وصوله — تفاصيل تشييع جنازة الملك الراحل — مسألة الوصاية والدستور) وكتب أحمد حافظ عوض يرثى الى الأمة ملكها موضحا مآثره الحميدة على البلاد « ولئن بكى مصر اليوم ملكها الراحل فانها تبكى ملكا جعل لها مكانة بارزة بين الممالك » . وفى الوقت نفسه أشار الى تفاؤل مصر بملكها الشاب وعهده السعيد » .

وفى عدد (كوكب الشرق) الصادر فى ٣٠ أبريل ظهرت الصفحة الأولى وهى تحمل صورة كبيرة للملك فؤاد شغلت طول الصفحة وعرضها عدا عمودين يمين ويسار الصورة . ونشرت فى صفحتها الرابعة الوصف التفصيلى لجنازة الملك فؤاد تحت عنوان بلغ ارتفاعه ثمانية أسطر جاء فيه (المشهد التاريخى الحافل الرهيب — تشييع جنازة المغفور له جلالة الملك أحمد فؤاد الأول — من قصر عابدين الى مقره الأخير — أمة تشييع ملكها الراحل بين أنات الحزن ومصعد الزفرات — عشرات الألوف والحشود التى لا عد لها تشترك فى المشهد العظيم — أطول موكب فيها شهدته مصر الحزينة — ونصف ساعة تمضى فى المسافة بين خروج النعش من القصر ويلوغه ساحة عابدين — يوم مشهود فى التاريخ) . وقد أتبعت جريدة (الجهاد) هذه الطريقة المثيرة فى التعرض لجنازة الملك ووصف أحداثها بشكل مؤثر عاطفى . . فوصفت جنازة الملك تحت عنوان (وأخيرا ثوى الملك فؤاد فى مرقد الأخير — من الذين تولوا غسله وتكفينه ودفنه وتلقينه — جلالة الملكة تبكى وتستبكى — والأميرتان فوزية وفليزية معها فى ثياب بيضاء — كيف ودع الشعب ملكه المحبوب) .

وقد طبقت الصحف الوفدية مقولة (مات الملك يحيى الملك) بالفعل . فقد هلكت ورحبت ترحيبا شديدا بعودة فاروق من لندن وحاولت أن تصور له فى الأذهان صورة الملك شاب ديمقراطى سوف تنعم البلاد فى عهده بالرخاء والسعادة .

رتولى رلى العهد الأمير فاروق خلفا لوالده مع مجلس وصاية تكون من الأمير محمد على وعبد العزيز عزت باشا وشريف صبرى (خال الملك فاروق) .

فكبت (كوكب الشرق) تحت عنوان (عودة المليك) : « فى هذا اليوم السعيد الميمون يستقبل الشعب المصرى ملكه العظيم بها أخره فى الأفئدة من صادق الولاء والتعظيم والتبجيل وفى هذا اليوم المبارك يطالع جلالة الملك فاروق الأول بلاده العزيزة الكريمة بعد غياب ليتربع على عرش آبائه وأجداده الأكرمين ملكا عظيما وشابا كريما » .

وتساهم (الجهاد) فى إبراز صورة الملك المحبوب فتكتب : « جلالة الملك يأمر بتخفيض مخصصاته من ١٥٠ الى ١٠٠ ألف جنيه سنويا لينفق الفرق فى مصالح البلاد » .

وعلى الرغم من أن الصحف الوفدية خاصة (البلاغ) قد هاجمت القصر من قبل لاحتفاله بعيد الجلوس الملكى فى حين أن الأمة حزينة على فقد سعد زغلول إلا أن هذه الصحف قد فعلت الشيء نفسه . فكبت عن فرح الأمة وابتهاجها العظيم بفوز الوفد فى الانتخابات وتشكيل النحاس للوزارة الجديدة فى حين كان الحداد العام معلنا آنذاك فى مصر .. ويصفه عامة نستطيع أن نؤكد أن ولاء الصحف الوفدية بل والأمة لسعد زغلول وحزنها لوفاة كان أضخم بشكل واضح من ولائها وحزنها على الملك الراحل .

وزارة القصر :

تضمن جواب النحاس ردا على تكليفه بتأليف الوزارة انها ستجعل من اول اغراضها تمكين صلات الولاء والثقة بين العرش والامة ، ولهذا فقد اعترفت ان تنشئ وزارة جديدة باسم وزارة القصر وكان الهدف من انشائها الغاء منصب رئيس الديوان الا ان المندوب السامي اعترض على هذه الفكرة ورغبة من النحاس في عدم احداث أزمة مع الانجليز ومع القصر في مستهل عهده بالوزارة فقد قرر التراجع وتم ذلك على مرحلتين ، الاولى بالموافقة على ان يذكر في خطبة العرش ان موضوع وزارة القصر لا يزال قيد البحث ، والثانية الاكفاء بانشاء منصب وكيل وزارة برلماني لشئون القصر .

وقد ايدت (الجهاد) انشاء وزارة للقصر واعتبرتها سنة دستورية سامية لتمكين صلات الامة بالعرش . الا ان الجريدة لم تتعرض لها مرة اخرى بعد اعتراض الانجليز عليها .

وتبارك (الجهاد) موقف النحاس من الملك الشاب ، اذ جاء وصف النحاس له في خطبة العرش « ملكا دستوريا بطبيعته ونشأته ، وتوج الله هامته بتاج مصر تاج عرشها وتاج حبها » . وراى الجريدة ان اعظم مافى خطاب العرش هو « تنويج ملك البلاد المحبوب تاج محبة الشعب الذى استحقه » .

وهكذا عبرت الصحف الوفدية عن تأييدها الكامل وولائها للملك فاروق . واملت ان يكون عهده عهد الديمقراطية والحرية خاصة وان الفترة التى تولى فيها الملك بعد وفاة والده ، كانت تتميز بانتصارات شعبية ضد الرجعية . فالانتخابات اجريت على اساس دستور ١٩٢٣ وفاز فيها الوفد وتألقت وزارة برئاسة النحاس .

وكانت المفاوضات المصرية البريطانية تجرى فى جو من الرغبة فى التفاهم والاتفاق ..

وقد أثرت هذه الظروف جميعها - التى كانت تنبئ وتبشر بآمال عريضة فى المستقبل - فى الحب والولاء الذى قابلت به الصحف الوفدية الملك الجديد فى بداية عهده .

ومما سبق يتبين ما يأتى :

* لم تستطع الصحف الوفدية أن تنشر أو تعلق على موقف السلطان أحمد فؤاد من الحركة الوطنية أبان ثورة ١٩١٩ بسبب ظروف الأحكام العرفية .

* أثارت الصحف الوفدية بالملك فؤاد لإصداره دستور ١٩٢٣ ونفت تخلات السراى فى مشروع الدستور لاعطاء مزيد من السلطات للقصر .

* لم تتعرض الصحف الوفدية لمواد الدستور التى فصلت حقوق الملك سواء بالنأييد أو الاعتراض .

* اكتفت الصحافة الوفدية على ولاء الوعد للعرش ونددت بكل المحاولات التى بذلت للإيقاع بين سعد زغلول والسراى .

* نددت الصحف الوفدية بحزب الاتحاد التابع للسراى ورفضت فى الوقت نفسه تخلات رجال الحاشية وموظفى القصر فى شئون الحكم .

* نددت الصحف الوفدية بدسائس حسن نشأت ومن بعده الإبراشى فى الإيقاع بين الأمة والعرش .

* لم تتعرض الصحف الوفدية لدور السراى فى الانقلابات الدستورية التى حدثت فى عهد وزارة زيور وعهد وزارة

محمد محمود وعهد وزارة اسماعيل صدقي . وحملت
مسئولية هذه الانقلابات للانجليز والوزارة .

* تابعت الصحف الوفدية وفاة الملك فؤاد متابعة اعلامية مكثفة
من خلال المقالات والصور . وأبرزت حزن الامة على وفاته .

* عبرت الصحافة الوفدية عن ولائها وتأييدها الكامل للملك
الشاب فاروق وأبرزته في صورة الملك الديمقراطي الذي
سوف تنعم البلاد في عهده بالحرية والديمقراطية والرخاء .

* بصفة عامة كانت مواقف الصحف الوفدية من القصر تتميز
بالابتعاد عن توجيه أية انتقادات اليه بل غلب على هذه
الصحف مداهنة الملك باعتبار أنه يجب أن يكون فوق
الأحزاب وفوق النقد وأن ذاته مصونة لا تمس .

● الفصل الثالث :

الصحافة الوفدية والوزارات المصرية

اتسمت الوزارات المصرية في فترة الاحتلال والحماية بأنها وزارات ادارية ليس لها صفة سياسية ، وانما ترتبط الوزارة دائما بالخديو او بسلطة الاحتلال .. ولكن نتيجة لتصاعد الحركة الوطنية والثورة الشعبية بدأت الصفة السياسية للوزارة تتضح تدريجيا في السنوات الأخيرة من فترة الحماية ومثال على ذلك استقالة كل من وزارة حسين رشدي باشا في اول مارس عام ١٩١٩ ووزارة محمد سعيد باشا في نوفمبر عام ١٩١٩ لأسباب ذات طابع سياسى ، فالأولى استقالت لرفض السلطات الانجليزية التصريح لسعد زغلول ورفاقه بالسفر لعرض مطالب البلاد ، والثانية استقالت احتجاجا على قدوم لجنة ملر الى مصر .

وتعد وزارة عدلى يكن (مارس ١٩٢١ - ديسمبر ١٩٢١) أولى الوزارات السياسية في تاريخ مصر الحديث ، ذلك لانها قامت على أساس برنامج سياسى هو تولى المفاوضات مع الحكومة البريطانية لتحديد شكل العلاقة بين البلدين .

الصحافة الوفدية والوزارات المصرية فى ثورة ١٩١٩ :

وزارة حسين رشدى (١٠ أكتوبر ١٩١٧ — ٢١ أبريل ١٩١٩) :

لقيت حركة الوفد منذ محادثة ١٢ نوفمبر تأييدا من رئيس الوزارة حسين رشدى وتم تأليف الوفد بتشجيعه وتعضيده ، كما كانت خطوات الوفد تسير باتفاق معه وتفاهم . ولذلك قدم حسين رشدى استقالة وزارته الثالثة على اثر رفض السلطات البريطانية سفر زعماء الوفد الى باريس . وقدم سعد زغلول عريضة شديدة اللهجة الى السلطان يعلن فيها اعتراضه على قبول الاستقالة .

وعلى الرغم من ان الصحف المصرية عموما لم تستطع ان تتعرض لهذه الاحداث بسبب ظروف الاحكام العرفية والرقابة الا انها ايدت تأليف حسين رشدى لوزارته الرابعة عقب صدور قرار الافراج عن سعد وصحبه والسماح لهم بالسفر بعد اندلاع ثورة ١٩١٩ فى البلاد .

فتشيد جريدة (مصر) بالوزارة وتؤكد ان أعمالها ستكون مطابقة لرغبات الامة كل المطابقة .

الا ان وزارة رشدى تضطر الى الاستقالة بعد عدة ايام بسبب اضراب الموظفين .

وزارة محمد سعيد (٢١ مايو ١٩١٩ — ١٥ نوفمبر ١٩١٩) :

الف محمد سعيد الوزارة الجديدة وقد قوبلت بالظواهرات العدائية من افراد الشعب ، ورمعت عرائض الاحتجاج ضد تأليفها الى السلطان

الا أن جريدة (الاهالى) تدعو الى ضرورة تأييد الحكومة
اذ ان فكرة أن تبقى بلاد بلا حكومة لاطهار مدى الغضب الشعبى
قد تجلى بصورة أكبر فى احداث الثورة ولم يبق محلّ لأن تعطلّ
البلاد أكثر مما عطلت .

واستمر العداء الشعبى ضدّ الوزارة ووصل الأمر الى حد
الاعتداء على حياة محمد سعيد ولم تتعاطف الصحف الوفدية معه
مقد قصرت (وادى النيل) اهتمامها على تصوير وقع الحادث فى
الدوائر الرسمية فقط دون التطرق الى تأثيره فى طبقات الأمة ،
كما ابتعدت فى تعليلها على الحادث من تحبيذه أو معارضته .

وقد أيدت الصحف الوفدية بعد ذلك قرار محمد سعيد بأنه
سيقدم استقالته اذا صممت لجنة ملئر على المجئ الى مصر
وبالفعل قدم محمد سعيد استقالة وزارته بعد بلاغ دار الحماة
الذى أعلنت فيه قرب قدوم لجنة ملئر الى مصر .

وقد نوهت جريدة (وادى النيل) عن أسباب الاستقالة
وأرجعتها الى تصميم الحكومة البريطانية على استمرار انقباع
سياستها فى مصر .

وزارة يوسف وهبه (٢١ نوفمبر ١٩١٩ — ٢١ مايو ١٩٢٠) :

قويل تأليف هذه الوزارة بالسخط العام أيضًا . ونددت
جريدة (مصر) بالوزارة واعتبرتها وزارة لا تنوب عن الأمة ولا
تمثلها لأنها تقوم على أساس يخالف ما تذهب اليه الأمة لأن تأليفها
على إثر صدور بلاغ دار الحماة بمجئ لجنة ملئر يعد اقرارا منها
للسياسة البريطانية .

واستمرت فى هذه الفترة حوادث الاعتداء على الوزّراء

المصريين وقد رفضت جريدة (النظام) هذا الأسلوب فى معالجة القضية الوطنية . وأكدت على أن البلاد تعتمد فى مطالبها العادلة على سلاح القانون واحكام الحق والعدل وأنها ترفض كل ما يتنافى معها من وسائل الاعتداء غير السلمى .

وفى ١٩ مايو قدم يوسف وهبه استقالته الى السلطان .

وزارة توفيق نسيم (٢٢ مايو ١٩٢٠ — ١٥ مارس ١٩٢١) :

الف توفيق نسيم الوزارة الجديدة فى ٢٢ مايو عام ١٩٢١ وكانت استمرارا للوزارات السابقة التى اصطنعتها السراى وقامت على أساس الاستخفاف بالحركة الوطنية ولذا قوبلت بالاحتجاج من الراى العام . وتعرض توفيق نسيم لحادثة اعتداء وقد أبدت جريدة (النظام) أسفها لتكرار مثل هذه الحوادث التى لا تخدم القضية المصرية .

وتعرض عبد الحليم الغمراوى الكاتب فى جريدة (النظام) للاعتقال مع الذين تم اعتقالهم بعد حادثة الاعتداء على رئيس الوزراء وتعلن جريدة (النظام) ثقتها فى براعته « لأن الذى يخدم القضية المصرية لا يحمل سلاحا غير قلمه ولا بسلك طريقا غير الطريق السلمى المشروع الذى يتخذه أصحاب الحقوق الواضحة التى لا تحتاج فى الوصول إليها الى سلوك للطرق الخفية واعداد المشاريع الجهنمية التى لا تتفق مع أخلاق المصريين وسلامة نياتهم التى يرهنوا عليها فى كثير من المواقف الحرجة » .

وهكذا يتضح أن الصحافة الوفدية على الرغم من رفضها الوزارات التى تألفت فى فترة ثورة ١٩١٩ إلا أنها رفضت فى الوقت نفسه أسلوب الاغتيالات السياسية كحل للقضية الوطنية .

وتسقط وزارة توفيق نسيم ويتولى عدلى يكن تأليف الوزارة الجديدة لاجراء المفاوضات مع الحكومة البريطانية .

وستتناول فى هذا الفصل موقف الصحافة الوفدية من الوزارات المصرية بدءا من وزارة عدلى يكن عام ١٩٢١ الى وزارة مصطفى النحاس عام ١٩٣٦ (*) وسنركز على بحث موقف الصحافة الوفدية من هذه الوزارات من خلال مواقفها من قضايا الحربه الداخليه وتدخلات الادارة واصلاحتها السياسيه والاجتماعيه والاقتصاديه سواء بالتأييد أو النقد والمعارضة .

الصحافة الوفدية ووزارة عدلى يكن (١٦ مارس ١٩٢١ - ٧ ديسمبر عام ١٩٢١) :

اوضحت فيها سبق أن الصحف الوفدية كانت تجهل ابعاد الخلاف بين سعد زغلول وعدلى يكن فى باريس نتيجة تلغرافات سعد التى أرسلها من باريس وأكدت على أن .. التفاهم تام بين الرجلين .. ولذا وجدنا الصحف الوفدية ترحب بوزارة عدلى يكن باعتباره أحد المشاركين فى الحركة الوطنية وذلك فى بادئ الامر الا انه عندما تحول الخلاف بين سعد وعدلى من السرية الى العلن - نتيجة رفض عدلى شروط سعد زغلول للانسفراك فى وفد المفاوضات وبدء سعد زغلول حملة قوية ضد عدلى - وجدنا الصحف الوفدية تحمل حملة شعواء على عدلى ووزارته وتنتشر ما كان خافيا من امر الخلاف بين الرجلين ، كما هاجمت سياساته وقراراته فى كافة المجالات .

(*) لن نعرض لموقف هذه الوزارات من قضيتى الاستقلال والديمقراطية وايضا من حيث علاقتها بالقمصر على أساس انه قد سبق التعرض لها فى الفصول السابقة .

وخير دليل على ذلك موقف هذه السلطة من قرار إلغاء الرقابة على الصحف . فقد أراد عدلى أن يتقدم للأمة بعمل يخفف من تيار السخط الذى واجهته وزارته فسعى لدى السلطة العسكرية البريطانية التى أصدرت قرارا برفع الرقابة على الصحف الوفدية ابتداء من ١٥ مايو عام ١٩٢١ . الا أن الصحف الوفدية تتحفظ على هذا القرار . وتشير جريدة (النظام) الى أن هذا الإلغاء وحده لن يطلق الأتلام من قيودها ولذلك « فإن خبره لا يفرحنا بل يزيد قلقنا واضطرابنا ، مادام يوقعنا تحت سيطرة أمر علينا من سيطرة الرقيب ، الا وهى سيطرة قانون المطبوعات الذى يخول للوزارة سلطة واسعة » .

وساعد على زيادة هجوم الصحافة الوفدية على الوزارة ما أقدمت عليه من احالة بعض الموظفين الى مجالس تأديب لمحاكمتهم على اقامة حفلة تكريم لسعد زغلول . وقد اهتمت هذه الصحف بمتابعة أخبار هذه المحاكمات التأديبية . فى حين نددت جريدة (النظام) باجراءات الوزارة فى معاقبة الموظفين .

وعلى اثر فشل مفاوضات (عدلى - كيرزون) يقدم عدلى يكن استقالة وزارته .

الصحافة الوفدية ووزارة عبد الخالق ثروت (١ مارس ١٩٢٢ - ٢٩ نوفمبر ١٩٢٢) :

قامت الصحافة الوفدية بالطعن فى وزارة ثروت منذ تأليفها والتشهير بها واشاعة الكراهية لها لدى الراى العام ، خاصة وانها تولت الحكم بعد نفي سعد زغلول للمرة الثانية .

ونددت الصحف الوفدية باجراءات الوزارة فى تكيم الحريات وتحريم اجتماعات الوفد ودس انصارها لافساد هذه الاجتماعات . واعلنت جريدة (النظام) أن الحجر على حرية الآراء لا يكون فى

عهد الاستقلال الذى قالوا به .. وطلبت الوزارة باطلاق الحرية المحتبسة حتى تثبت أن زمام السلطة المصرية ليس فى يد الانجليز بل فى يد المصريين .

وكتب مصطفى القايتى ، عضو الوفد المصرى ، بوضح للوزارة معنى الحرية التى تنشدها البلاد وهى « أن يكون كل انسان حرا فى كل أعماله فى دائرة القانون العلم ، لا مهيمن لغير هذا القانون عليه فى حالة من الأحوال ، فلا حرية فى القول والاجتماع ممنوع ، ولا حرية فى الكتابة وقانون المطبوعات موجود ، ولا حسرية فى العمل وسيف الاحكام العرفية مسلول » .

ويضطر ثروت باشا الى تقديم استقالة وزارته نتيجة تدخل كل من القصر وانجلترا فى مشروع الدستور .. الا أن الصحف الوفدية امتنعت عن مساندته وتعزيد موقفه ، بل أعلنت سعادتها بهذه الاستقالة فكذب العقاد فى صحيفة (الأفكار) ان الوزارة استقالت لأنها « باتت فى أخرج مركز وجدت فيه وزارة منذ سمعنا بالازمات الوزارية » . وأشار الى أنه لولا رفض ثروت انتخاب جمعية تأسيسية لوضع الدستور ، ما كان اضطر لهذه المواجهة مع الانجليز .

الصحافة الوفدية ووزارة توفيق نسيم (٣٠ نوفمبر ١٩٢٢ — ٥ فبراير ١٩٢٣) :

اتخذت الصحافة الوفدية موقفا ودبا من الوزارة فى بداية عهدها تماشيا مع موقف الوفد المؤيد لها وذلك لسعى توفيق نسيم لاحداث تقارب بين القصر والوفد ووعده بالعمل على اعادة المنفيين والافراج عن المعتقلين . الا أن هذه الصحف قد أبدت أسفها لأن الوزارة تألفت بدون برنامج سياسى يعرض على الأمة وعدلت بذلك

عن سياسة وضع البرامج التي سارت عليها وزارة عدلى يكن
وعبد الخالق ثروت .

وتعلن جريدة (المحروسة) غرح الأمة وابتهاجها باستقبال
الوزارة الجديدة وذلك « لزوال كلبوس ثروت باشا وخطته فى
محاربة الأمة فى ادق مشاعرها » .

وطالبت جريدة (وادى النيل) وزارة نسيم بضرورة الاسراع
فى عودة سعد واصحابه من المنفى « وغسل الاهانة التى لحقت
بمصر من جراء أعمال المنفى والاعتقال » .

فى حين طالبتها جريدة (الافكار) بالعمل على أن تنظر نظرة
عدل فى كافة التعيينات والترقيات التى تمت فى عهد وزارة ثروت
حتى تقضى على جرائم الفكرة الحزبية وتكون الكفاءة الشخصية
وحدها أساس العمل الحكومى .

الا أن هذه العلاقة الودية بين الصحافة الوفدية ووزارة
نسيم سرعان ما تنتهى عندما يذيع الوفد بيانا فى ٢٠ يناير عام
١٩٢٢ يحمل على الوزارة بسبب عدم الافراج عن سعد زغلول
وباقى الزعماء المنفيين واستمرار الاحكام العرفية وعدم اتخاذها
موقفا حاسما ازاء تمثيل مصر فى مؤتمر لوزان تمثيلا شعبيا .

وفى اليوم التالى لصحور البيان هاجم أحمد حافظ عوض
توفيق نسيم قائلا : « قد مضى على تبوئه كرسيها أكثر من شهر
ونصف شهر فماذا فعلت وزارته فى سبيل تحقيق الامانى الوطنية
من ارجاع المنفيين واطلاق سراح المسجونين والمعتقلين » .

وطالب الوزارة بتقديم استقالتها بعد أن فشلت فى تحقيق
أمانى البلاد . وعندما يقدم توفيق نسيم استقالة وزارته على اثر
تهديد الانجليز للملك بخصوص نصوص السودان فى مشروع
الدستور تعلن جريدة (المحروسة) سرورها بهذه الاستقالة لأنها

تريد من اقتناعها بضرورة الامتناع عن تشكيل وزارات حتى يحقق الانجليز المطالب المصرية .

ودعا الملك مؤاد عدلى يكن ليؤلف الوزارة الجديدة الا أن عدلى أعلن موافقته على تولى رئاسة الوزارة بشرط أن يعلن الوفد تأييده له خروجاً من حالة الانقسام التى تعانى منها البلاد وقد اعترض الوفد وصحفه على تأليف عدلى يكن الوزارة واتهموه بأنه يسعى لتنفيذ مشروخ كيرزون من خلال توليه الوزارة . وأكد أحمد حافظ عوض رفض الأمة لاية وزارة تتشكل من الأحرار الدستوريين وطلبهم بافساس المجال لغيرهم ممن هم محل ثقة الأمة حتى تتولى البلاد استقلالها .

وأوضحت جريدة (المحروسة) عدم ثقتها فى دعوة الاتحاد التى نادى بها عدلى « فهم ليسوا فى حاجة الى الاتحاد مع الأحزاب المخالفة لهم وانما أرادوا بهذه المناورة أن يوهبوا ان الأمة قد التقت حولهم » .

وأشارت الجريدة الى فنور الشعب من دعوة الاتحاد هذه وأكدت الجريدة على أن الوفد لا توافق على تأليف عدلى الوزارة لأنه لا يرغب فى تأليف وزارة من حزبه ولا يعضد أية وزارة تتألف على قاعدة تصريح ٢٨ فبراير .

وقد بدأ تبار يسرع فى الأوساط المصرية بنن حل الأزمة الوزارة التى دامت لمدة تقرب من شهر هو فى تأليف وزارة ادارية الا أن الجريدة لا توافق على هذه الفكرة الا اذا كان الغرض من الوزارة الادارية هو اعداد الجو الصالح وتمهيد الوسائل اللازمة لاطلاق سراح سعد زغلول وباقى المسجونين والعنطين والا فالأفضل بقاء البلاد بلا وزارة لأن زمان الوزارات الادارية قد

مضى ولم يعدنى محصر من يقبل البلاد أن تعود الى الورا بعد أن أصبحت الوزارة المصرية (شبه مسئولة) أمام الراى العام .

وانتهت الأزمة فجأة عندما أصدر الملك مرسوما بتأليف الوزارة الجديدة برئاسة يحيى ابراهيم .

الصعافة الوفدية ووزارة يحيى ابراهيم (١٥ مارس ١٩٢٣ - ١٧ يناير ١٩٢٤) :

تألفت الوزارة بدون برنامج سياسى مما أثار استياء الصحف الوفدية . وأعلنت جريدة (المحروسة) أن تأليف وزارة سياسية على هذا النحو بغير برنامج لها يؤسف له أشد الأسف .

وهاجمت الصحف الوفدية رئيس الوزراء لأنه لم ينزل على ارادة الأمة التى أرادت ألا يؤلف وزارة قبل إلغاء الأحكام العرفية وفك اعتقال المعتقلين والمسجونين السياسيين .

ومما ضاعف من هجوم الصحف الوفدية على الوزارة إصدارها قانون الاجتماعات فى ٣٠ مايو عام ١٩٢٣ والذى قيدت فيه حق الاجتماعات بقبول شتى استنكرها الراى العام وهاجمتها الصحف الوفدية فوصفت جريدة (الرشيد) القانون بأنه انتقال من حكم عرفى أجنبى الى حكم عرفى مصرى وأعلنت أن هذا القانون لا يصدر الا عن شعور بالخوف أو شعور بأن الشعب طفل قاصر .

واشادت الجريدة ببيان الوفد والذى تضمن « أن هذا القانون لجدير بأن يسى قانون تحريم الاجتماعات » و « أن الوزارة بإصدارها هذا القانون قد ناقضت دستورها فى أهم مبادئه » .

وعلى الرغم من أن الوزارة قد نجحت فى أن تجعل السلطات الانجليزية على إصدار قرار بإلغاء الأحكام العرفية ، الا أن الصحف الوفدية قد تحفظت على هذا القرار وذلك لارتباطه بقانون

النضمينات^(٤) الذي كُنَ بار هجوم سدبد من الصحف الوفدية وقد أعلنت جرمده (المحروسة) استنكرها لأن يكون من إلغاء الأحكام العرفية صدور قانون النضمينات وصرحت بأنه كان على الوزارة أن تطلب إلغاء الأحكام العرفية بلا شرط ولا قيد .

واعبرت الجريدة: قانون الاجتماعات وقانون النضمينات وقانون الانتخاب كل قانون منها يكاد يكون حكما عرفيا قائما بذاته لما فيها من تقيد حرية الأمة .

وهاجمت صحيفة (المحروسة) 'إجاء الوزارة الى كثرة إفساء السفارات والتفصيلات في عديد من البلاد التي لا بريطانيا بمصر علاقات تبيح إنشاءها ، لما يكلف هذا العمل خزانة مصر من مئات الآلاف من الجنيهات دون طائل .

ونحت عنوان (مظاهر الاستقلال الكاذب) أشارت الجريدة الى أن مصر لم تنل استقلالها الحقيقي حتى الآن ولذا فان هؤلاء السفراء المرغوب في تعيينهم لا يستطيعون ان يؤدوا لمصر في الظرف الحاضر الخدمة 'المطلوبة منهم وأن كل ما تريده مصر هو اتفاق الاموال في أوروبا وأمريكا على مظاهر كاذبة وخادعة لا تخطو بمصر خطوة واحدة نحو الاستقلال الصحيح .

وبصل الى علم الصحف أن الوزارة بسدد اعداد قانون جديد للصحافة مما يبرر نائرة الصحف الوفدية فتتبرى للهجوم على القانون . توصفته جريدة (البلاغ) بأنه بمثابة حلقة جديدة تضمها

(٤) وهو القانون الذي سيج - في المراسل بين الوزارة ودار المحامى الأساس بشأن إلغاء الأحكام العرفية ويبرز هذا القانون جميع ما ملأت به السلطة العسكرية من إجراءات منذ إعلان الأحكام العرفية في نوفمبر عام ١٩١٤ .

الوزارة الى حلقات السلسلة التى طوقت بها البلاد ودعت الوزارة الى الكف عن العبث بالحرية .

وندعت جريدة (النظام) بالقيود التى تعترض الوزارة أن يتضمنها القانون وهى : أولا — أن يكون المشتغل بالصحافة حائزا لشهادة عالية وثانيا — أن يكون المشتغل بالصحافة ممن خلقه الله بفطرته المثل الأعلى فى أخلاقه وممن يميل بطبعه الى الخير . وعلقت الجريدة على هذين الشرطين فرات أن الشرط الاول قد بحرم اكفاء بفطرتهم وبما أحرزوا من علم وتجارب من اصدار صحف ويحرموا الامة من الانتفاع بكفاءتهم وتجاربهم ، أما الشرط الثانى فانه لا يوجد وسيلة من الوسائل التى يمكن أن يعرف بها من خلقه الله بفطرته ليكون المثل الأعلى فى أخلاقه ، وانه ليس هناك دليل بقيقه من يطلب اصدار جريدة على أنه المثل الأعلى فى أخلاقه .

وتعترض جريدة (النظام) على النتيجة التى تولدت عن سعى وفد من الصحفيين لاقتناع رئيس الوزارة بارجاء وضع القانون حتى ينعقد البرلمان ، أو عرضه على الصحفيين قبل تقديمه لمجلس الوزراء لابداء آرائهم فيه ، اذا كان لابد من اصداره . وقد اكدت الجريدة : انه كان على الصحفيين أن يطلبوا الارجاء لا غير فلما أن يجاب الطلب فنكون قد وصلنا الى ما كنا نرجو ، والا فقد ادوا ما وجب عليهم ، وعرفت الامة مبلغ رغبة الحكومة فى تقيد الصحافة ، أما أن يطلبوا عرض المشروع عليهم قبل عرضه على مجلس الوزراء وهم يعملون ما عسى أن يكون لآرائهم من القيمة فى نظر قوى الأمر فقد عرضوا آراءهم للاهمال وحملوا انفسهم شبه مسئولية الرضا بذلك القانون الذى يراد به تقييدهم وقد كانوا بمنجاة عن كل هذا لو تمسكوا بالارجاء دون سواه .

وعلى اثر فوز الوفد فى الانتخابات يقدم يحيى ابراهيم
لستقالة وزارته ويؤلف سعد زغلول الوزارة .

**الصحافة الوفدية والوزارة الوفدية الاولى : (٢٨ يناير ١٩٢٤ -
٢٣ نوفمبر ١٩٢٤) :**

كرست صف الوفد جهودها للدفاع عن وزارة الوفد ضد
خصومها وتأييد كل أعمالها وقراراتها والرد على الصحف المعارضة
للوزارة سواء المصرية او الاجنبية .

وقد قارنت جريدة (المحروسة) بين وزارة سعد وغيرها من
الوزارات التى سبقتها ووصلت من المقارنة الى « أن المصريين قد
نظروا الى الوزارات السابقة نظرة الطير الى الصائد ، وذلك راجع
الى أن أعضاء هذه الوزارات لم يعينوا بارداتهم بل اختير غالبيتهم
من رجال الاقلية المكروهين منها ، اما اليوم أصبح الشعب شو
الذى يختار وزارته من حزب الاغلبية الساحقة فانه ينظر الى هيئة
الوزارة نظرة الجيش الى القائد ومن اقدس واجبات الوزارة
الشعبية تحقيق رغبات الامة وتوفير أسباب الهدوء لها وهذا ما
أخذته الوزارة السعدية على عاتقها » .

وعلى الرغم من أن عددا كبيرا من الباحثين والمؤرخين قد
أجمعوا على انه من عيوب وزارة سعد انها عمدت الى ابعاد
الموظفين المخالفين لها فى الراى والمبدأ واحالتهم الى المعاش فيها
أسسته حركة التطهير . الا أن الصحف الوفدية قد دافعت عن هذه
الحركة واكدت على أن الامة مجمعة على تحييد عملية التطهير .

واشارت جريدة (المحروسة) الى أن هدف الوزارة من هذه
الحركة لبس الانتقام لانه لو كانت وزارة الشعب تريد الانتقام لامرت
بالتحقيق مع بعض الموظفين الذين أحيلوا الى المعاش والذين نبت

تورطهم مع الوزارات السابقة وهي لم فعلت ذلك لأسفر الدخيل
عن انهم جناة مجرمون لكن وزارة الشعب ارادت التطهير رغبة
فى التطهير وحده انتظف دوائر الحكومة من غير الاكتفاء الذين
صعدت بهم أيدي بعض الموظفين الانجليز .

فى حين رأت جريدة (البلاغ) أن الاحالة الى المعاش ليست
عقوبة كافية لهؤلاء الموظفين وطالبت بتقديهم الى مجالس تأديبية
لتوقع عليهم مزيدا من العقوبات .

وبصفة عامة كانت هذه الاجراءات سمة ميزت الوزارات
المصرية فى فترة الدراسة اذ تبدأ كل وزارة أعمالها بفصل الموظفين
المخلفين لها فى المبادئ السياسية .

وقد اشار عبد الرحمن الرافعى الى ضيق وزارة سعد
زغلول بالمعارضة وصحفتها فتعقبها بالتحقيق والمحكمة وأخلت
بينها وبين المظاهرات الصاخبة ضدها ولم تحاول منعها لأن سعدا
اعلن أنه يرغب أن يحى خصومه . وقد حققت النيابة مع معظم
الصحف المعارضة وقد حوكت جريدة (السياسة) على ثلاث
عدتها الحكومة اهانة لهيئة مجلس النواب وهيئة مجلس الشيوخ
وقدمت النيابة الدكتور حافظ غنغنى صاحب امتياز الجريدة ومحمد
حسين هبكل رئيس تحريرها وتوفيق دياب كاتب المقالات
لحاكمتهم .

كما قدمت الوزارة جريدة (الصاعقة) وجريدة (الكنكول)
و (اللواء) للمحاكمة وانتهت معظم هذه المحاكمات الى الحكم
بالبراءة .

وقد تابعت الصحف الوفدية اتباء هذه التحقيقات وكانت
تنشر تحت عنوان (قضايا الصحف) دون تعليق عليها كما أوضحت
بعد ذلك الاحكام التى صدرت فيها .

وتتحالف قوى القصر والانجليز فى اسقاط وزارة سعد
زغلول بعد حادثة اغتيال السردار ويؤلف أحد زبور الوزارة
الجديدة .

**الصحافة الوفدية ووزارة أحمد زيور (٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ - ٧
يونيه ١٩٢٦) :**

حملت الصحافة الوفدية حملة شعواء على الوزارة الزيورية
لموافقتها ضد الوغد الذى عمدت الى هدمه من الداخل بمساعدة
السراى ولموافقتها من الدستور الذى شهد فى عهد هذه الوزارة
أولى الضربات التى وجهت له وللحياة النيابية ولموافقتها المستسلمة
إزاء الاتجيز .

وعلى الرغم من أن سعد زغلول قد صرح عقب استقالة
وزارته أنه مسند هو وزملاؤه لتأييد أية وزارة تشغل لمصلحة
البلاد ، إلا أن تسليم الوزارة بكافة المطالب البريطانية التى تضمنتها
الإنذار الذى وجهته الحكومة البريطانية الى الحكومة المصرية
عقب مقتل السردار أدى الى تغيير الموقف بأكمله وبدأ الوغد
وصحفه فى توجيه الحملات المعادية للوزارة .

وقد ركزت الصحافة الوفدية هجومها على الوزارة فى عدة
نقاط نحصرها فى الآتى : افساد الادارة الحكومية ، واطلاق يد
الادارة بالعسف والتكيل بالخصوص ، وتعديل قانون العقوبات
وتشديده فى التهم الصحفية ، وقانون الجمعيات والهيئات
السياسية ، وتعيين أنصار الوزارة وحزبها فى السفارات
والمفوضيات المصرية .

وستتناول موقف الصحف الوفدية من هذه المسائل التى
كانت مثار حملة هذه الصحف على الوزارة .

أولاً : افساد الإدارة الحكومية :

نحدث جريدة (البلاغ) بتعمد الوزارة افساد الادارة الحكومية بتسخير الموظفين فى نشر الدعوة للوزارة وحزبها .. وأثبتت تدخلات الإدارة فى هذا المجال من خلال باب (أسئلة البلاغ) الذى كان ينشر فى الصفحة الرابعة فى برواز ويتضمن عرض بعض المستندات التى تثبت تورط رجال الادارة فى الترويج للحزب وفى جباية الأموال له ولجربته وقد نوهت جريدة (البلاغ) الى خطورة أن تتحول الآلة الحكومية الى أداة حزبية محضة بحيث يصير عملها اكراه الناس على الاشتراك فى الحزب ودفع الأموال له مقدما لديها ولدى رؤسائها أكثر من عملها على حفظ الأمن وصيانة القوانين ورعاية مصالح الأمة ، مما يجعلها تسقط الى اننى درجات الفوضى والاحتطاط ويصبح وجودها افسادا للمصالح العامة كما هو افساد للأخلاق .

وطالبت الجريدة بأن يعنى الموظفون بشئون وظائفيهم وحدها وإن يتركوا للوزارة امر الترويج لها وأن الدعوة ضد خصومها يقوم بها أعضاؤها بأشخاصهم أو بواسطة من يشتركون معهم فى مذهبهم السياسى من غير أن يتخذوا من وظائفيهم وقوة الحكومة وتفوذها قنطرة يعبرون عليها الى هذا الغرض .

وأصدرت الوزارة منشورا للموظفين يأمرهم بعدم الاشتغال بالسياسة وتهاجم جريدة (البلاغ) هذا المنشور لما فيه من تناقض بين ما جاء فيه وبين ما تطلبه الوزارة فى الوقت نفسه من رجال الادارة للعمل فى الترويج لحزب الاتحاد والذى يعد عملا سياسيا وأكثت (البلاغ) أن الوزارة بذلك تضع نفسها أمام الموظفين فى

مركز حرج متى رأوها تبيع لهم أن يكونوا عمالا لحزب الاتحاد في الوقت الذي تأمرهم فيه بالامتناع عن كل عمل سياسى مما يؤدي الى سقوط هيئة الحكومة في نفوسهم واضطراب العمل الحكومى .

ثانيا : اطلاق يد الادارة بالعسف والتنكيل بالخصوم :

اتخذت الصحافة الوفدية بن حائثة اخطاب(*) ذليلا على الشدة والعنف الذى لجأت اليه الوزارة لتأديب المخالفين لها في الراى واستغلت الصحف هذه الحائثة لتأليب الراى العام ضد الوزارة لذا عمدت الى نشر الفظائع التى ارتكبت ضد الأهالى خاصة ضد النساء والأطفال .

واشارت جريدة (البلاغ) الى أخطاء الحكومة التى ترتكها باطلاق يد الادارة بالتعذيب فهم لن توصلها الى اغراضها فضلا عما تحدثه هذه الأعمال من الفوضى وازساد الجرائم وخضاع هيئة الحكومة وتأكيد الشعور في الناس بأن الحكومة عاجزة عن كبح جماح موظفيها أو متعمدة ايقاع الأذى بالأهالى مما يؤدي الى تشبث الناس بعقائدهم السياسية وتكون النتيجة أن الحكومة تفسر في الجانبين فلا هى استطاعت أن تحكم البلاد ولا هى أمكنها كسب ثقة الأمة .

(*) عبد أحد ضباط البوليس في قرية احطاب الر تعذيب أهلها وأهل القرى المجاورة بصورة غير انسانية لأقربائهم على الفظلى عن العمل مع بعض أنصار الوفد من بنهون الى هذه القرية ، ولد قدم الضابط وعدد من رجال البوليس الى محكمة جنات المنصورة التى حكمت في يناير عام ١٩٣٠ على الضابط بالاشغال الشاقة خمس سنوات ثم خلف الى ثلاث سنوات . وحكم على رجال البوليس بحكماء أخف .

وطالب عباس العقاد بتقديم أولئك الموظفين الذين اقترفوا هذه الجريمة إلى محكمة الجنايات مشيراً إلى مسئولية الوزارة عنها إذ قال : « قدموا المسئولين إلى محكمة الجنايات ، قدموهم إليها لتبرئهم أو تبرئكم ان كنتم تعتقدون أنهم لا يستحقون العقاب . قدموهم إلى القضاء والا فخلوا في عبارة صريحة أنه ليس في مصر قضاة وان الموظفين المذنبين انما كانوا مأمورين طائعين تنفذون بأيديهم ما تريدونه وتنجزون لهم الآن وعحكم حين ناديتكم الموظفين على مسمع من جميع الناس أن افعلوا ما شئتم وأنتم في مأمن من العقاب والسؤال » .

ثالثاً : تعديل قانون العقوبات وتشديده في الجرائم الصحفية :

أصدرت الوزارة مرسوماً بقانون في ٩ يوليو سنة ١٩٢٥ بتعديل قانون العقوبات في المواد الخاصة بجنح الصحافة والنشر بقصد التشديد عليها وإنساح المجال لغلاق الصحف .

واستنكرت الصحف الوفدية هذا التعديل وناقشت أهم ما تضمنه من مواد . فقد وصفت جريدة (كوكب الشرق) تهمة نشر الأخبار الكاذبة التي من شأنها الإخلال بالنظام الأمني العام « بأنها جبل من المطاط يستطيع مده إلى أبعد حد بل هي من اللتم التي يمكن اسنادها كل يوم إلى أية صحيفة من الصحف في وسع أية وزارة أن تتخذ من نشر خبر من الأخبار ذريعة للقول بأنه من شأنه الإخلال بالأمن العام والنظام وليس في وسع أية صحيفة أن تتفادى الخطأ فيما تروييه من الأنباء التي لا يقصد بها الإخلال بالنظام » .

وقد سخر فكرى أبازلة من هذا القانون فكتب يقول : « بصفة كونى محامياً وبصفة كونى صحفياً مضطراً من الآن أن أعلن الأجاب

والأصدقاء من الكتاب الزملاء .. اننى لن أدافع عن صحفى يقع فى الفخ ويساق الى المحكمة بنضال انتقاون الجدد لا متطوعا ولا مأجورا لأن الذى يدافع عن اتهم بانفساد رأى الناس فى السلطات العامة ، يمكن أن بعد شريكا للمتهم والعامل من ابتعد عن مواضع الشبهة ومواطن النهم » .

أما جريدة (البلاغ) فقد قررت أن هذا التعديل يعطل مهمة الصحافة ، فالصحفى يتلقى كل يوم مئات من الأخبار ، فاذا اتفق أنه خدع فى واحد منها ففسره ثم ظهر أنه غير صحيح فليس جزاؤه على ذلك اعلان خطئه ورد الحق الى نصابه وانما جزاؤه أن يساق الى المحاكمة والأصل فيه أنه مذنب سىء، النية الى أن يقدم البرهان على حسن نيته وبراعته .

وأشار عبد القادر حمزة الى صعوبة بل استحالة التحرر من كل ما ينشر فى الصحيفة ، فالصحف على سبيل المثال تتلقى كل يوم تلفرافات يشكو الناس فيها من أعمال رجال الادارة وتصدينم لحريقتهم ، فهل تطلب الوزارة أن تمتنع عن نشر شىء من هذه الاخبار حتى نرسل الى كل جهة بجبئنا منها تلفراف مندوبا خاصا ليتحرى ويحقق ؟ مما تعجز عنه أية صحيفة فى العالم .. واذا تم هذا المستحيل فان الوقت الذى يستغرقه يجعل الأخبار لا تنشر فى حينها بل تنشر بعد أن تكون قد فقدت جدتها واهميتها مما يعد بمثابة تعطل لمهمة الصحافة .

وقد أجرت جريدة (البلاغ) حديثا مع سعد زغلول ليدلى برأيه فى هذه التعديلات فأعلن أن هذا التشريع مخالف للدستور لأن الوزارة لا تملك حق تعديل القوانين كما هو مخالف للمبادئ العامة التى تعتبر مناط العقوبة القصد الجنائى وتوجب على النيابة

اثباته .. واكد سعد زغلول فى حديثه أن هذا التعديل ليس بمستغرب من مثل هذه الوزارة لأن الاعتداءات على الدستور كثيرة والاستخفاف بشئون الأمة متوالى والحكومة المستبدة يلزمها أن تحمى نفسها من اطلاق الأمة على أحوالها .

رابعا : قانون الجمعيات والهيئات السياسية :

استصدرت الوزارة مرسوما بقانون (الجمعيات والهيئات السياسية) فى ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٢٥ وجعل هذا انقانون الجمعيات والأحزاب السياسية تحت رحمة الحكومة وخولها حق حلها متى أرادت . وقد هاجمت الصحف الوفدية هذا القانون الذى عدته من أنطع الجنايات التى جنتها الوزارة على الحريات والقوانين فى هذه البلاد وقد أيدت جريدة (البلاغ) دعوة الأضراب السلبى ضد تنفيذ هذا القانون والتى سرت بين الأحزاب ، ورات جريدة (البلاغ) فى شمول الفكرة ورواجها دليلا على خطأ الذين توهوا أن الفساد الذى دب فى ادارة البلاد قد فت فى عضد البلاد وأوهن عزيمتها فأتسأها نهضتها ومطالبها فهم الآن يرون أن هذه الأمة الكريمة لاتؤخذ بالعنف ولا تدعن للارهاب .

خامسا : التعيينات فى السفارات والمفوضيات المصرية :

هاجمت الصحف الوفدية التعيينات التى تجريها الوزارة فى سفارات مصر فى البلاد الخارجية دون اذن البرلمان ودون أن تكون للأمة كلمة فى تعيين السفراء والوزراء المفوضين .

وأشارت جريدة (البلاغ) الى أن تعيين الموظفين بالرغم من أنه من حق السلطة التنفيذية الا أن تقرير المال اللازم لهؤلاء

الموظفين من الحق المطلق للبرلمان اذا كان هذا المال خارجا عن الميزانية .

واستفكرت جريدة (البلاغ) النفقات والاموال الطائلة التي تنفق على هذه السفارات دون أن يسمح أحد بعمل من اعمالها يساوى النفقات الكبيرة التي تنفق عليها .

وقد علقت جريدة (البلاغ) على الخير الذى نشرته (الاهرام) حول اعتزام الحكومة شراء ثلاثة دور فخمة للمفوضيات الملكية المصرية فى لندن وباريس وروما تكون لائقة بمقام مصر وقدرت تكاليف هذا الشراء بمبلغ ٢٤٠ ألف جنيه وتتسأل جريدة (البلاغ) عن المبرر فى القاء هذا العبء الجديد على عاتق دافعى الضرائب فى حين انه لا تعود على مصر اية فائدة من هذا التوسع فى التمثيل الخارجى .

الصحافة الوفدية وخروج الأحرار الدستوريين من وزارة زيور :

اقبل عبد العزيز فهمى وزير الحقانية فى وزارة زيور لتضامنه مع الشيخ على عبد الرازق صاحب كتاب الاسلام واصول الحكم ورفضه تنفيذ الحكم الذى اصدرته هيئة كبار العلماء ضد الشيخ ، فتضامن معه باقى وزراء الأحرار الدستوريين وقدموا استقالتهم من الوزارة . ولم تحاول الصحف الوفدية أن تخفى تشغيها فيما حدث للأحرار الدستوريين فنكرت (حوكب الشسر) أن إبعاد عبد العزيز فهمى عن الوزارة على كره منه ، أمر قد لم يحدث فى تاريخ الوزارات المصرية السابقة . ووجدتها (البلاغ) فرصة سانحة لمهاجمة حزب الأحرار فوصفت موقفهم بعد طردهم من الوزارة بأنه موقف ذل ومهانة ذلك لأنهم كانوا وسيظلون عبيدا للوظائف والمنافع .

راكتت جريدة (ابلاغ) أن الدستوريين خرجوا يحملون
وصمة الذل والهوان ولم ينفعهم شيء مما حاربوا به الأمة
ودستورها خدمة للاتحادين وطلبا لاسرضانهم .

وتنادى جريدة (السياسة) بالدعوة للاتحاد بين الوفد
والأحرار الدستوريين للوقوف في وجه الوزارة ، فرغضت الصحف
الوفدية هذه الدعوة بشدة وأخذت تكيل التهم للحزب وجريته
مذكرة اياهم باماضهم وحاضرهم في معاداة الأمة ومحاربة
دستورها والاشارة الى مسئولية الأحرار الدستوريين عن كل
الأعمال التي اقترفتها الوزارة في حق الأمة .

وكتبت (كوكب الشرق) « كيف يريد الأحرار الدستوريون
أن يتحنوا اليوم مع السعديين وهم كالوا لهم التهم جزافا ، ونسبوا
الى وزارتهم الأولى وزارة الشعب خطل الرأي وخرق السياسة
وتضييع الوطن واختروا على رئيسهم زعيم الأمة انه أناني بعمل
لنفسه . . الا فليعلموا عنا اننا لا نخدعنا بموع التماسيح التي
يفرقونها الآن ، الا فليعلموا عنا اننا نرد اديهم الذليلة خائبة
خاوية اذ لا يستحقون العطف والرحمة . الا ان حده هذه المساجلات
بين الصحف قد خفت تريجيا بين صحف الأحرار الدستوريين
والحزب الوطني والوفد ويرجع ذلك الى سعي سعد زغلول الى
الائتلاف مع حزبي الأحرار الدستوريين والوطني . وقد تم بالفعل
التقارب بين هذه الأحزاب الثلاثة . وتكونت في يناير عام ١٩٢٦
لجنة تنفيذية للأحزاب المؤلفة ومن ثم بدلت الصحف الوفدية
موقفها وأخذت تنادى بالائحاد وبدائع عنه ونرى انه الحل الأمل
لأشاكل البلاد السياسية والدستورية .

وعكذا واصات الصحف الوفدية سياستها في اتباع سعد
زغلول مهما غير من آرائه ومواقفه وتوقفت تقريبا المعارك الصحفية

بين هذه الصحف وفى النهاية تستند وزارة رمور ويتولى عدلى يكن رئاسة الوزارة الائتلافية على أثر رفض السلطة الانجليزية تولى سعد زغلول رئاسة الوزارة على الرغم من أنه زعيم الأغلبية .

الصحافة الوفدية ووزارة عدلى يكن الائتلافية (٧ يونية ١٩٢٦ — ١٩ أبريل ١٩٢٧) :

حازت وزارة بكن تأييد الصحافة الوفدية نتيجة ثقة الوفد فيها ولأنها تضم عددا من الوفدين ولذا اكدت الصحافة الوفدية على أن الوزراء حائزة لثقة الأمة وبذلك ساد جو من الهدوء فى الصحف الوفدية فابتعدت عن ابارة مشايدات بينهما وبين صحف الأحزاب المؤتلفة .

وركزت الصحف الوفدية اهتمامها فى تلك الفترة على الشؤون الداخلية بحجة معالجة الظروف القاسية التى اجتازتها البلاد طوال عهد وزارة زبور . ورات جريدة (البلاغ) فى ائتلاف الأحزاب فرصة لا تعوض لسرعة اصلاح الحالة الداخلية فى البلاد وناقت بوضع قواعد لهذا الاصلاح جعل فيها رأى الشعب الثابت ، الذى لا يتغير كتغير الحكومة ، هو المعول عليه فى كل امر ، ويجعل للحكم المسبطين على الشعب قواعد انصاف ثابتة تحملهم على اجراء العدل بين الناس .

وطالب عباس العقاد الوزارة ان تصلح ما افسدته عليها الرجعية فى عظمة الدستور وهى معروفة برجالها من أبناء هذه البلاد اذ خبروهم فى المواقف السياسية وفى المناصب الوزارية وعهدوا فيهم ما هو كمثل ببحقيق الآمال وتذلّل الصواب .

واعلنت جريدة (كوكب الشرق) تأييدها واقتناعها بما جاء

فى خطاب العرش حول الاهتمام بالشئون الداخلية « فهو خير ما تؤديه حكومة لهذا البلد » .

ونشير فى هذا الصدد الى ان دعوة الصحف الى التركيز على الشئون الداخلية مع الابتعاد عن اثاره قضية الاستقلال قد ارتبط الى حد كبير بسياسة حسن التفاهم التى عمدت اليها الاحزاب من حيث علاقتها بالانجليز كما ارتبطت فى الوقت نفسه بالخشية على الدستور والحياة النيابية .

واشادت الصحف الوفدية بأبواب الإصلاح التى بدأت بها الوزارة سياستها الداخلية ، وكان لوزير المعارف ووزير الزراعة نصيب كبير من تأييد هذه الصحف . فكثبت صحيفة (البلاغ) تحت عنوان (حركة نشطة فى وزارة المعارف) تشيد بقرار الوزير بتأليف عدد من اللجان للنظر فى أمور التعليم وبحثها والعمل على تطويرها .

وابرزت صحيفة (البلاغ) مجهودات وزير الزراعة الوفدى انذى كانت تطلق عليه الوزير الفلاح واشادت بسياسته الزراعية فى كافة المجالات ، خاصة فى مجال التعاون الزراعى الذى اهتم به "وزير ووصفته جريدة (البلاغ) بأنه مشروع حيوى من الوجهة الاجتماعية الوطنية قبل ان يكون نافعا من الوجهة الاقتصادية الزراعية .

وعندما عارض الازهريون سعى الوزارة العنصرية لوضع نظام جديد للمعاهد الدينية وشكوا الى دار المندوب السامى . هبت الصحف الوفدية لتشن حملة قوية ضدهم واستنكرت لجوءهم الى المندوب البريطانى ليشكوا اليه الوزارة ، وعلى اثر الاضراب الذى بدأ فى الازهر أعلن عبد القادر حمزة أن الطلبة واقفون تحت تأثير قوة تستهويهم لاحداث الشغب وأن عملهم هذا لا يمكن ان

يؤدي الى نتيجة لأن البرلمان لا يقبل تهديداً ولا ثورة على قراراته
ولأن الوزارة معه في ذلك ولأن الأمة كلها تؤيده في رفع كلمة
الوزارة وعلان سلطاتها . وحرص عبد القادر حمزة الوزارة ضد
شيوخ الأزهر الذين قادوا حركة الاضراب ، فطالبها ان تأخذهم
بالحزم والشدة وان تصل يدها الى المحرضين بلا لين أو هوادة .

وطالب عباس العقاد الوزارة أيضا الا تسمح بأن يكون من
بين موظفيها في الأزهر من يجترئ على محاربتها علانية وهو آمن
على وظيفته هازيء برؤسائه ويغضب الأمة من حوله . ووصل
الأمر بجريدة (البلاغ) في تأييدها الوزارة الى الدفاع عن بعض
الاجراءات التي أزمعت وزارة الداخلية اتخاذها للقضاء على ما
أسسته (فوضى الصحافة) ومن هذه الاجراءات منع نقل الصحف
المحلة بالأدب (من وجهة نظر الوزارة) في البريد عملا بقوانين
المصلحة التي تمنع نقل الصور والنشرات المخالفة للأدب العلمية .
بل وطالب عباس العقاد بسن قانون للنشر يباح به رفع الدعوى
لمن يشاء على الصحف التي تنشر الفضائح الشائنة والمثالب
المفسدة باعتبار أن ضررها يقع على المجتمع وعلى الأخلاق
والعقول .

وتقدم وزارة عدلى استقالتها نتيجة اعتقادها بأن مجلس
النواب لا يثق بها الثقة الكافية لبقائها .

وتدافع (البلاغ) عن الوزارة المستقلة « اذ انها خدمت
بوجودها غرضين كبيرين هما الحكم النيابي والائتلاف خدمة تشكر
لها الشكر الجزيل » . ويؤلف عبد الخالق ثروت الوزارة الائتلافية
الجديدة .

الصحافة الوفدية ووزارة عبد الخالق ثروت (٢٦ أبريل ١٩٢٧ — ٦ مارس ١٩٢٨) :

رحبت الصحافة الوفدية ترحيبا كبيرا بوزارة ثروت ، واعتبرت (كوكب الشرق) انه كان من توفيق الله ان أسندت رئاسة الوزارة اليه ، كما كان من التوفيق أيضا ان يبقى في الوزارة الجديدة أعضاء الوزارة العدلية ، فالوزارة الحالية كالسابقة وزارة بناء وتجديد واصلاح .

وبصفة عامة كانت الفترة التي تولى فيها عبد الخالق ثروت رئاسة الوزارة مليئة بالأحداث السياسية ففي اثنائها حدثت أزمة الجيش ثم مسألة سفر الملك فؤاد الى أوروبا وما ارتبط به من مناقشات حول رفض الملك في بادئ الأمر سفر عبد الخالق ثروت معه والمفاوضات المصرية البريطانية ووفاة سعد زغلول ، بالإضافة الى ان الوزارة قد سارت على سياسة سابققتها في الشؤون الداخلية ولذا كان تركيز الصحف الوفدية على هذه الأحداث السياسية والتي أبدت مواقف الوزارة تجاهها (*) .

بقى ان نضيف ان الصحف الوفدية اكدت بعد وفاة سعد زغلول على أن الائتلاف باق على ما هو بالفعل . واستمرت هذه الصحف في الدفاع عن أعمال الوزارة الائتلافية والابتعاد عن نشر كل ما يمكن أن يحمل شبهة فصم عري الائتلاف . ولذا وجدنا جريدة (البلاغ) وهي تهاجم الترتيبات التي تعد من جانب الوزارة للاحتفال بعيد الجلوس الملكي والذي يقترب موعده من ذكرى الأربعين لوفاة سعد زغلول تحاول أن تجد بعض العذر للوزارة

(*) نعرضنا موقف الصحف الوفدية من هذه الأحداث بالتفصيل في الفصول

السابقة .

وتحمل المسئولية لرجال الحاشية فتعلن أنه كان عليهم أن يعلنوا الملك بالحالة النفسية السبئة التى عليها الشعب ويشيروا عليه بأن يأمر بالامتناع عن الاحتفال والا فان عدم صدور أمر كهذا يضع الوزارة فى مركز حرج لأنها ان جارت الشعب فى شعوره ولم تحتفل عدت مقصره فى واجبها نحو صاحب الجلالة الملك وان قامت بهذا الواجب واحتفلت فسبعترها الشعب مقصرة فى واجبها نحوه .

وعندما توقفت مفاوضات (ثروت - تشمبرلن) أخذت الصحف تدفع أن الوفد بدس للوزارة وانها على وشك أن تستقيل نتيجة للعقبات التى بضعها الوفد أمامها .. لذا سارعت جريدة (البلاغ) باجراء حديثين مع مصطفى النحاس وعبد الخالق ثروت نفيًا فيها هذه المزاعم وأكدوا أن الوفاق تام بين الوفد والوزارة .

الا أن الصدام بدأ بين الصحف الوفدية وصحيفة (السياسة) اثر نشر مشروع ثروت تشمبرلن .. فقد اشارت (السياسة) الى أن بعض ما جاء فى المشروع قد قبله الوفد فى مفاوضاته مع لجنة ملتر ، وردت (البلاغ) على هذا بنشر مشروع الوفد مع ملتر وقارنت بينه وبين مشروع (ثروت - تشمبرلن) وأكدت الاختلاف الكبير بين المشروعين الا أن (السياسة) أصرت على موقفها بل وأكدت أن ما تضمنه مشروع تشمبرلن قد عرض على سعد زغلول قبل وفاته فوافق عليه وهكذا بدأت فترة أخرى من المساجلات الحزبية الا انها لم تصل الى نصم عرى الائتلاف ، بليل أن النحاس عندما الف الوزارة عقب استقالة وزارة ثروت ضم اليها عددا من وزراء حزب الأحرار الدستوريين استمرارا فى التمسك بسياسة الائتلاف .

الصحافة الوفدية ووزارة النحاس الاتلافية (١٦ مارس ١٩٢٨ — ٢٥ يونيه ١٩٢٨) :

استقبلت الصحافة الوفدية الوزارة الجديدة بالترحاب الشديد وأنتت على تشكيلها وأيدت مبدأ تولي زعيم الاغلبية رياستها وأسلحت بدخول مكرم عبيد الوزارة لأول مرة .

فكبت جريدة (البلاغ) « تم تأليف الوزارة الجديدة برئاسة حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا ، فنتقدم بالتهنئة الى دولته والى حضرات أصحاب المعالي اعضاءها ونرجو — واثقن من رجائنا — أن يكون عهد وزارتهم الدستورية عهدا تتوطد فيه اركان الدستور وتستقر جوانب الحكومة النيابية وتنفرج الازمات التى تعترض الأمة على وجه يحفظ لها حقوقها ومصالحها ويصون آمالها ومطامحها » .

وأشادت (البلاغ) باسناد رئاسة الوزارة الى مصطفى النحاس زعيم الاغلبية رافضة الرأى القائل بالخطر من تعريض الرئيس للمصادمات التى قد تطلقها الوزارة معللة ذلك بأنه اذا كانت هذه المصادمات مقصودة مدبرة فهى موجهة الى السياسة التى يشترك فيها البرلمان والوزارة أيا كان النواب والوزراء ، وان كانت غير مقصودة ولا مدبرة فلا معنى لاجتنابها بنحنى رئيس الاغلبية عن تقلد الوزارة .

وعرفت (البلاغ) القراء بالوزير الجديد مكرم عبيد بأن «تعلمه يضارع تعليم أرقى الوزراء فى أرقى الأمم ، وفكاؤه غنى عن التنويه وماضيه فى التدريس والمحاماه والنيابة ماضى نبوغ ومثابرة واقتدار » .

وأبرزت صحيفة (البلاغ) على صفحاتها رسائل (التهنئة والابتهاج والنقة) لوزارة الشعب الجديدة .

وعندما ألقى مصطفى النحاس بيان الوزارة أمام البرلمان أخذت جريدة (البلاغ) تكيل عبارات المديح للبيان وللوزارة فوصفته بأنه بيان صدق وإخلاص وأكدت على ثقة الأمة التامة من خلال نوابها وشيوخها بالوزارة وتحمسهم لإعلان هذه الثقة وبينت الجريدة ضرورة أن يترك للوزارة الوقت الكافى لتحقيق ما وعدت به فى برنامجها وأن يتعاون الجميع على أن يكون الجو حولها صافيا هادئا تعمل فيه بروية .

واستمرت الصحافة الوفدية فى تأييد الوزارة بعد وقوع أزمة قانون الاجتماعات(*) إذ أكدت أن القضية المصرية فى أيدي أمينة عليها حريصة على حقوق أمتها لأنها فى أيدي وزارة تثق بها الأمة وبرلمان يعبر أصق التعبير عن ارادة الأمة . وعلى الرغم من أن الأزمة قد انتهت مع الانجليز بسلام إلا أنها فتحت الباب لهم الائتلاف والعودة مرة ثانية الى المشاحنات الحزبية والصحفية . فقد قدم محمد محمود - وكيل حزب الأحرار الدستوريين - استقالته من الوزارة بسبب أنه كان على النحاس أن يترك قانون الاجتماعات يأخذ مجراه فى مجلس الشيوخ أو يرفض الإنذار البريطانى ويرفع استقالة الوزارة الى الملك إلا أن النحاس أقنع محمد محمود بسحب استقالته حرصا على الائتلاف . ولكن لم تمض سوى عدة أيام حتى نشرت (السياسة) ما زعمت أنه وثيقة أرسلها النحاس

(*) اعرضت برلمانيا على تصديق البرلمان على قانون الاجتماعات بحجة حيلة الاحتب . وأرسلت وحدات من أسطولها الى الموانئ المصرية لتعزيز هذا الاحتجاج ، مما اضطر النحاس الى أن يعلن عن تأجيل نظر القانون الى الدورة البرلمانية التالية .

الى السير اوسطن تشمبرلن رئيس الحكومة البريطانية يشكره فيها على روح التفاهم التى ابداهها فى حل الازمة . وكان هذا العمل من جانب (السياسة) بمثابة اعلان لبدء معركة جديدة بينها وبين الصحف الوفدية حاول كل طرف فيها أن يدافع عن الحزب الذى يمثله . ووصلت المعركة بينهما الى حد المهاترات الشخصية بين الكتاب فأطلق العقاد على محمد حسين هيكل رئيس تحرير (السياسة) القايا متعددة كلها تتم عن الاحتقار والازية ومنها (الاحيق) و (الولد الصغير) فكتب بقول فى هذا : « هذا كلام اطفال با ولد فتكلم كلام الرجال والا فأسكت . وتكلم وأعرف عاقبة كلامك ولا تستصرخ بالوفد ولا بالاحرار الدستوريين فقد تركناك تلغو بها تشاء .. وان لم ترن كلامك وزناك أنت وكلامك معا واربنك وأربنا من له عينان أنك كاتب بلا كتابة ومحام بلا محامه وانك سمج ثقيل لا يحمد منه التجنى على الصديق والقريب فضلا عن الغريب والبعيد » . وعلى الرغم من هذا الهجاء الشديد الا أن العقاد حاول أن يبتعد فى مجال خصومته مع هيكل عن الأحزاب المؤلفة مؤكدا أن الاحرار والوفد لن يتركوا هيكل يسب فى الكتاب والوزراء دون معقب .

وفى ١٧ يونيه بدأت خيوط المؤامرة ضد الوزارة النحاسية تتضح فاستقال محمد محمود وتوالت استقالات عند من الوزراء فوجدها الملك مؤاد فريعة لاقالة الوزارة فى ٢٠ يونيه بناء على تصدع الائتلاف .

وقد تنبأت جريدة (البلاغ) بهذه المؤامرة ضد الوزارة والحياة النيابية منذ أن قدم محمد محمود استقالته . الا انها اعتقدت أن الوزارة التى تمثل الأمة ستقلب على الصعويات التى تعترضها والازيمات التى تصادفها .

وعندما توالى استقالات الوزراء اوضحت جريدة (البلاغ)
أبعاد المؤامرة . فاعتبرت ان خروج الوزراء من الوزارة بهذه
الطريقة لبس استقالة سياسية او حزبية اذ انه لو كانت هذه
الاستقالات ترجع الى عوامل داخلية فى الوزارة وسببها وبرامج
احزابها لظهرت مرة واحدة ولما رايناها تتوالى مفرقة على هذا النمط
الذى يدل على الضغط الخارجى او يدل على ان هناك غرضا
مرسوما يراد الوصول اليه بهذه الوسيلة .

وقامت صحيفة (البلاغ) بحملة ضد محمد محمود واسماعيل
صدقى وكانت الدوائر السياسية والصحفية تتوقع انه هو الذى
سيؤلف الوزارة الجديدة فظهرت عناوين عددها الصادر فى ٢٠
يونيه (فضائح سوداء للنفعيين — اسماعيل صدقى بخرب البلد
لأجل منافع الشخصية — محمد محمود باشا والموظفون المصريون
— اكاذيب السياسة تدفعها الحقائق والبيانات) . وأخذت الجريدة
تشهر بعلاقة صدقى ببعض الشركات التى يستفيد منها على حساب
البلاد . ووصفته بأنه اذا لم يكن آلة من آلات الغاصبين لظهرت
حقيقته فى انه مسكين جبان يعتدى المعتدون عليه ولا يستطيع ان
يدفع الاعتداء الذى يدفعه اضعف الناس .

وفى الوقت نفسه حملت جريدة (كوكب الشرق) على
الاحرار الدستوريين فوصفتهم بالعبيد اللادستوريين ووصفت
اعضاء الحزب بأن ماضيه كره ولا اذل عليه بأكثر من حديث
الحياة ، واكدت ان الرجال يكافيتهم ووطنيتهم لا بالمال ولا الجاه
ولا بالعنصرية القبلية . وتتم المؤامرة بالفعل ويصدر الملك مرسوما
بإقالة وزارة النحاس ويؤلف محمد محمود الوزارة الجديدة .

الصحافة الوفدية ووزارة محمد محمود (٢٥ يونيه ١٩٢٨ — ٢ أكتوبر ١٩٢٩) :

استقبلت الصحف الوفدية وزارة محمد محمود بالاستنكار الشديد والتنديد بأعضائها وقامت معركة حامية بين هذه الصحف والوزارة مما عرضها للانذار والتعطيل عدة مرات .

فوصفت جريدة (البلاغ) الوزارة بأنها هزيلة مفككة تحمل جميع جرائم الفناء .

وكتبت (كوكب الشرق) تهاجم الوزارة قائلة : « ليت شعري من ينبئ محمد محمود بأشياء ثمن اشترى وقوفه من البلاد موقف المناهض لراحتها العامل على شل حريتها العايب بدستورها المستهين بكرامتها » .

وقد تناولت الصحف الوفدية أعمال الوزارة بلا استثناء بالنقد والاعتراض والتجريح ، خاصة بعد قيام محمد محمود بتعطيل الحياة النيابية مما كان له أكبر الأثر في زيادة عدااء الوفد والصحف الوفدية للوزارة .

تركز هجوم الصحف الوفدية على الوزارة حول ثلاثة نقاط هي الهجوم على الأساس الطبقي الذي قامت عليه الوزارة ورفض السياسة الإصلاحية الداخلية للوزارة ومناهضة سياسة الوزارة الخاصة بالحريات .

أولا : الهجوم على الأساس الطبقي الذي قامت عليه الوزارة :

قامت الوزارة على فكرة أنها ممثلة للارستقراطية المصرية وأصحاب البيوت الكبيرة والأعيان ، مما أثار ضدها الصحف الوفدية التي رغبته هذه النزعة الطبقيّة المتعالية .

لذا أشارت جريدة (وادى النيل) التى أصدرها توفيق
دياب الى كذب الدعوة التى تقوم عليها الوزارة بادعائها
الارستقراطية « فان الواقع التاريخى المصرى يؤكد أن مصر
الحديثة مميزة بالتيار الديمقراطى من حيث مظاهر الحياة الاجتماعية
جميعا وأن طبقة الارستقراطية فى مصر مع التسامح فى التعبير
لا ترجع على الغالب الى أكثر من مائة وعشرين سنة بالاضافة
الى هذا هناك اعتبار نظام الوراثة الذى يجرى الملكية بحيث
تنقلب الكبيرة منها الى صغيرة بعد جيلين اثنين » . ووصلت
الجريدة الى أن هذه (البيوتات) و (الأسر) التى تدعى
الارستقراطية قد أصبحت كذلك عن طريق امتلاك غير شريف ومن
مدة وجيزة جعلت الأحياء من الناس يعرفون مصدر ثرائها وأصل
امتلاكها فلا يقرون لها حظا من الاحترام . ووصلت الجريدة
الارستقراطية التى تدعياها الوزارة بأنها عودة الى العصور
المظلمة التى كان الوطنيون يقسمون فيها فرقا بحظى بعضها
بالميزات وبيوء البعض الآخر بالحرمان .

ثانيا : رفض السياسة الإصلاحية للوزارة :

أعلنت الصحف الوفدية ان الإصلاحات التى أعلنتها الوزارة
والخاصة بإنشاء المستشفيات وبيوت العمال وروم البرك
والمستنقعات ورفع الوعى الصحى لن تكون أبدا ثمنا للحياة
النيابية والحريات التى كفلها الدستور . وقالت جريدة (البلاغ)
« لتكن الإصلاحات الداخلية ما تكون فاتها مع ذلك لن تصلح ثمنا
لتعطيل الحياة البرلمانية ولا بديلا عن الدستور » .

وبينت جريدة (البلاغ) أن الوزارة لم تقم حتى بالإصلاحات
التي أعلنتها « ف أين المستشفيات والبرك المردومة والوسائل
الصحية ؟ فلم تفتح الوزارة مستشفى واحدا بين الطبول والزهور

الا كان مبنيا فى عهد الدستور والحياة النيابية ولم تردم الوزارة الى الساعة بركة واحدة فى انحاء القطر من شماله الى جنوبه ، ولم تغير شيئا من الوسائل الصحية التى تغنوا بها فى كل زفة بل تشاء المقادير الا تسوء الحالة الصحية فى عهد وزارة كما ساءت فى عهد هذه الوزارة » .

وتهكمت صحيفة (روزاليوسف) على هذه الاصلاحات التى نادى بها الوزارة واستخدمت الرسم الكاريكاتيرى والزجل الساخر وعلى سبيل المثال نشرت رسما يعبر عن مجموعة من الضفادع ترتدى الحلال الاتيقة وهى فى حضرة مجلس الوزراء المجتمع وكنت اسفل الرسم هذا الزجل :

خطيب الضفادع :

باسم الضفادع فى هيئة مؤتمر عال
وباسم طين البرك ميراثهم الفالى

نحتج احنا قناصل امة الضفادع
على مصير البرك فى شرعكو الحالى

خطيب الوزارة :

امان امان يا قناصل حللكو شوية
دا كان كلام بس لا تنفيذ ولا نية
عودوا لوطنكم وهيصوا وفرفشوا
واحنا نرث بالدم اللى يرشكو بيه .

وهكذا نجد ان الصحف الوندية قد سخرت من السياسة الداخلية للوزارة واكدت على انها حتى لو نفقت فلن تكون البديل عن الدستور والحياة النيابية .

ثالثا : مناهضة سياسة الوزارة الخاصة بالحريات :

تولت وزارة محمد محمود الحكم وهى تدرك انها غير ممتثلة للأمة ولا هى وليدة ارادتها ، ولذا لجأت الى سياسة الاضطهاد واهدار الحريات لتثبيت مركزها بما عرف بسباسبية اليد الحديدية، ومن مظاهرها منع اجتماعات المعارضة والاعتداء على المعارضين بالضرب والحبس والايداء والاسراف فى اضطهاد الصحافة .. وأضافت الوزارة فقرة جديدة تقضى بمنع الموظفين من العمل بالسياسة . وأصدرت فى ١٠ مارس عام ١٩٢٩ مرسوما بقانون بحفظ النظام فى معاهد التعليم يحرم على الطلبة العمل بالسياسة . كما أصدرت الوزارة مرسوما بقانون بتعديل بعض أحكام لائحة المحاماه ومن ذلك أنها جعلت محاكمة المحامين من اختصاص محكمة النقض والابرام بصفة مجلس تأديب بدلا من هيئة التأديب التى كانت مؤلفة بموجب اللائحة القديمة والتى كان ينوب فيها عن النقابة عضو من مجلس نقابة المحامين . وفى ٢٠ مارس ١٩٢٩ استصدرت الوزارة مرسوما بقانون يفرض عقوبة الحبس والغرامة أو كليهما على كل من حرض على كراهية نظام الحكم المقرر أو على الازدراء به واستصدرت الوزارة فى اليوم نفسه مرسوما آخر بتشديد أحكام قانون الاجتماعات .

وقد هاجمت الصحافة الوفدية هذه القوانين والاجراءات الاستثنائية ونوهت جريدة (البلاغ) عن غرض الوزارة فى اصدارها فقالت : « ان تحريم الاشتغال بالسياسة لم يرد منه الا أن يكون الموظفون آلات صماء فى يد الوزارة . وتعديل تأديب المحامين لم يرد منه الا أن يكون ردا على حكم مجلس التأديب ببراءة خصوم الوزارة . والغاء رخص الجرائد والمجلات ، لم يرد منه الا يكون سدا للسبل امام الكتاب من خصوم الوزارة ، والقانون

الذى وضع لحماية الموظفين لا يراد منه الا أن يكون موظفو الادارة مطلقى اليد فى التنكيل بخصوص الوزارة ، وقانون حماية الطلبة لا يراد منه الا أن يتمتع الطلبة عن اظهار شعورهم ضد الوزارة ، واخيرا قانون حماية النظام الحالى لا يراد منه الا أن يتمتع كل مصرى عن أن يسفكر الانقلاب الذى أحدثته الوزارة وأن يطلب نظام حكم يكون من شأنه التأثير فى مراكز الوزارة ، فالوزارة والدفاع عنها هما الغرض الاول والاخير من كل هذه القوانين .

واستمرت الصحف الوفدية تناهض حكم محمد محمود حتى اضطر الى الاستقالة بعد رفض الوفد النظر فى المقترحات التى نجحت عن مفاوضات مع الحكومة البريطانية الا بعد انعقاد البرلمان . وقبل الملك الاستقالة فى ٢ أكتوبر عام ١٩٢٩ وهلت الصحف الوفدية لاستقالة محمد محمود ووزارته فكثبت جريدة (مصر) - التى أصدرها أحمد حافظ عوض بعد تعطيل (كوكب الشرق) - تهنى الأمة باستقالة وزارة محمد محمود الديكتاتور المزيف والذى شيعها الشعب بالسخط والامتهان . وتهاجم محمد محمود قائلة : « الوزير لبس هو الذى يفارق الولاية ولبس له حبيب ولا صديق ولا هو الذى أصبح بعد عزله نفرا من الأنصار بل الوزير هو الذى يبقى وزيرا بفضل وعلمه واخلاصه لأمته وبلاده ولم تكونوا فى شىء ولا على شىء من هذا أو ذاك فقد كنتم شرا على انفسكم ولولا هذا لكنتم جذبرين بشىء من الشفقة والرحمة والعفو والصفح فان ملكنا الصفح عما أسأتم به الينا فلن نملكه فيها أسأتم به للوطن » .

وأعلنت جريدة (المهذب) التى أصدرها توفيق دياب مصرع الديكتاتورية ونشرت التفاصيل الخاصة بتقديم الاستقالة وقبولها تحت هذا العنوان (الاحتضار - الوفاة - تشريح الجثة - تشييع الجنازة - الدفن - الى الجحيم أو الى سقر) .

كما نشرت (رسائل ابتهاج الشعب بمصرع الديكتاتورية)

ويؤلف عدلى يكن الوزارة الجديدة التى تتولى اجراء الانتخابات
تمهيدا لعودة الحياة النيابية .

٢٠
الصحافة الوفدية ووزارة عدلى يكن (٢ أكتوبر ١٩٢٩ -
٣١ ديسمبر ١٩٢٩) :

استقبلت الصحافة الوفدية وزارة عدلى يكن بالترحيب
والابتهاج فكتبت جريدة (البلاغ) « استقبلت البلاد الوزارة العظيمة
النائلة بما تستقبل به وزارة تنجه اليها الآمال للقضاء على عهد
أسود منيت به مصر على يد جماعة من ابنائها استندوا لشهوة
الحكم » وأشادت الجريدة ببرنامج الوزارة خاصة فيها أعلنته من
ان سياستها « هى تصريف أمور البلاد على سنة من العدل
والحزم » واكتت الجريدة ان العدل والحزم هما الأساس الذى
تقوم عليه السياسة الرشيدة التى تريح الحاكم والمحكوم على
السواء والتى تمكن البلاد من الوصول الى المكانة اللائقة بها بين
الشعوب وهى السياسة التى تؤدى بطبيعتها الى استتباب الثقة
والطمأنينة دون حاجة الى سن القوانين الاسنائية لتخويف الناس
وارهابهم .. وهذه السياسة هى التى تحوط الحاكم بسياج من
المحبة نفيض بها قلوب الشعب دون حاجة الى جبوش الجواسيس
يحيط بها الحكام انفسهم خوفا من غضب الناس .

وطالبت الصحافة الوفدية الوزارة بأن تبادر بإلغاء القوانين
الاستثنائية قبل موعد الانتخابات حتى يستطيع كل انسان ان يبدى
رأيه دون خوف أو اكراه .

وفى الوقت نفسه واصلت الصحف الوفدية هجمها على
الأحرار الدستوريين وذلك لموقفهم المعارض لعدلى يكن ووزارته

وترجع (البلاغ) أسباب هذا الهجوم الى انهيار الديكتاتورية التى أوجدوها وظنوا أنها ستمتد ثلاث سنوات قابلة للتجديد الا انها انهارت بعد عام واحد من وجودها وعلى يد عدلى . وذلك بعد ان استصدر عدلى أمرا ملكيا فى ٣١ أكتوبر عام ١٩٢٩ بتنفيذ احكام دستور ١٩٢٣ والعمل بالمواد المعطلة منه .

وتجرى الانتخابات ويفوز فيها الوفد ويقدم عدلى يكن استقالة وزارته التى تشيد بها جريدة (البلاغ) وتعدد مآثرها قائلة : « فالآن تستطيع وزاره عدلى باشا ان تقول انها أدت مهمتها ونجحت فيها ، والآن يجب ان يعترف لها بأن عملها لم يكن هينا وانها تحملت فيه ما هو تضحية منها لوجه الله والوطن ونشهد أنها نقلت البلاد من النقيض الى نقبضه فى دعة ورفق دون أن تشعر الأمة بتصادم أو ارتجاج فاذا هى استقالت اليوم وودعت مراكزها فانها تستقيل مغتبطة بما فعلت مشكورة على ما قدمت مطمئنة الى انها أرضت ضميرها وأرضت البلاد » .

كما اننت (كوكب الشرق) على الوزارة المستقيلة التى كان قيامها قضاء على الديكتاتورية واعتزالها احتراماً للسنفور وكانت خير قدوة للوزارات التى تتولى الحكم لأنه خدمة قومية » .

ويؤلف النحاس الوزارة الجديدة باعتباره زعيما للأغلبية التى نتجت عن الانتخابات .

الصحافة الوفدية ووزارة النحاس (أول يناير ١٩٣٠ - ١٧ يونيو ١٩٣٠) :

كانت الصحافة الوفدية وسيلة هامة للدعاية للوزارة الوفدية فى الفترة القصيرة التى قضتها فى الحكم . فقد نالت الوزارة النحاسية ترحيبا حاراً من الصحف الوفدية باعتبارها (وزارة

الشعب) . وقد أثارت هذه الصحف ببيان الوزارة وبأعضائها وإثارت الصحف الوفدية خاصة جريدة (البلاغ) الى حزبية الوزارة « فاهم ما بلغت النظر فى هذه الوزارة هو انها كلها وفدية كما كانت وزارة سعد باشا فى سنة ١٩٢٤ فهى بذلك ثانى وزارة حزبية غير ائتلافية وبها يتحقق حكم الدستور اذ ان التجارب دلت على ان الوزارات الائتلافية لا تغيد ولا تحقق الغرض المقصود منها لان كل جماعة حزبية تعمل داخل الوزارة لتأييد حزبها فتصطدم بالجماعة الأخرى ومن هذا الاصطدام تنشأ فى كل وقت خلافات تشل سير الوزارة وتعطل تقدمها وتنتهى بأن تقضى عليها .

وقد بدأت الوزارة عملها فى الداخل بأن أحالت ثمانية مدرسين وبعض كبار الموظفين الى المعاش بحجة أنهم شاركوا وزارة محمد محمود فى اضطهادها للشعب واهدار حقوقه وحرياته . واستصدرت الوزارة طائفة من المراسيم الملكية الخاصة بهؤلاء الموظفين فى ١٠ يناير عام ١٩٣٠ ، وأيدت جريدة (البلاغ) هذا الاجراء بل ولا نكون مغالين اذ قلنا انها حرصت الحكومة عليه . فممنذ تولى النحاس الوزارة والجريدة نلح فى ان نقف الوزارة موقفا حاسما ضد بعض الموظفين الذين ظهر عداؤهم الشخصى للحكم البرلمانى ورجاله .

وقد كتبت الجريدة عدة مقالات حول هذا الموضوع وقبل ان نستصدر الوزارة المراسيم الخاصة بها حاولت فى كل مقال منها ان تشير الى ان ما تطالب به من عقاب الموظفين المخالفين انما هو نقل لمطالب الرأى العام تجاه هذا الموضوع كما أكتت فى كل مقال على انها لا تعلم رآى الوزارة ازاء هذا الامر .

ولذا نحن نعتقد فى انه اما ان الوزارة كانت قد قررت اتخاذ هذا الاجراء بالفعل ، وطالبت جريدة (البلاغ) بالدعاية له والدفاع

عنه بحيث يكون الراى العام مستعدا له عند صدوره واما أن
الجريدة كانت لا تعلم بالفعل نية الوزارة حول هذا الموضوع .

وعلى أية حال فقد نشرت الجريدة المراسيم الخاصة باحالة
هؤلاء الموظفين الى المعاش والتعيينات الجديدة تحت عنوان يدل
على تأييدها الكامل لهذه الاجراءات اذ كان العنوان (الحركة
الادارية لتوطيد نظام الحكم الدستوري) .

وأعلنت الجريدة بعد عدة أيام أن الحكومة الشعبية موفقة
كل التوفيق فى فصل الموظفين الذين أحالتهم الى المعاش ولم
تفصلهم لحقد شخصى على واحد منهم ، وانما لأنهم كانوا موظفين
حزبيين يصدرن فى تصرفاتهم بما تمليه عليهم نزعاتهم الحزبية
وشهوات زعماء الحزب الذين يعملون لحسابه .

ودافعت الجريدة أيضا عن اقدام الوزارة على فصل عدد
من العمد الذين ثبت تورطهم مع محمد محمود ووزارته ووصفت
هذا الاجراء بأنه عملية تطهير وعدل « اذ أعلنت العمد المظلومين
الذين فصلتهم وزارة محمد محمود الى دورهم المفتصة وكراسيهم
المسلوبة ولم تفعل غير أنها رأت ظلما صارخا فقضت عليه » .

أما فيما يختص بالعلاقة مع إنجلترا فقد دافعت الصحافة
الوفدية عن موقف الوزارة من المفاوضات التى تمت بين النحاس
وهندرسون .

الا أنه فى ١٧ يونيه يضطر النحاس الى تقديم استقالته
نتيجة رفض الملك التوقيع على المرسوم الخاص بقانون محاكمة
الوزراء . وقبل الملك الاستقالة فورا وعهد الى اسماعيل صدقى
بتأليف الوزارة وقد اشترط صدقى لقبوله الوزارة (أن يمحوا
الماضى بما له وما عليه وأن ينظم الحياة النيابية تنظيمًا جديدًا

يتفق ورأيه في الدستور واستقرار الحكم . بما كان ، منى نية
مبته للقضاء على الدستور وعودة الى حكم البلاد بالحديد والنار .
ولذلك استقبلت الصحافة الوفدية وزارة صدق أسسوا
استقبال .

**الصحافة الوفدية ووزارة اسماعيل صدق (٢٠ يونيو ١٩٣٠ -
٢٧ سبتمبر ١٩٣٣) :**

تركز هجوم الصحف الوفدية على الوزارة - فما عدا مواقفها
من الاستقلال والدستور - في عدة مسائل انخفتها الحكومة تتمثل
في الآتي :

- ١ - اضطهاد المعارضة .
 - ٢ - فضائح الادارة .
 - ٣ - السياسة الاقتصادية للوزارة .
 - ٤ - القوانين المكبة للصحافة والصحفيين .
 - ٥ - ضريح سعد زغلول .
- وستعرض لموقف الصحف الوفدية من هذه الموضوعات
الخمسة ..

أولا : اضطهاد المعارضة :

وقفت الوزارة الصديقة موقفا متشددا من المعارضة خاصة
من الوفد ورئيسه فمنعت انتقالاته ووضعت عراقيل أمام زيارته
بأمرين مختلفين ، خاصة وأن مصطفى النحاس عهد الى زيارة مدن

الأقاليم لنشر الدعوة الى رفض الخضوع لدستور صدقى ومقاطعة انتخاباته وكان هذا بداية لسلسلة من الاضطرابات والحوادث الدموية التى كانت تقع فى كل مدينة يزورها النحاس نتيجة تدخل قوات البوليس والجيش لمنع النحاس من تحقيق هدفه .

فكبت جريدة (البلاغ) على سبيل المثال فى مانشيت عددها الصادر فى ٦ يوليو عام ١٩٣٠ (منع اجتماع المنصورة وتصميم الوفد على السفر) وأشارت الجريدة الى وحدات الجيش التى امرت بترك مواقعها فى القاهرة والاسكندرية والتحرك الى المنصورة لتكون على أهبة الاستعداد عند وصول النحاس .

ويسافر النحاس بالفعل الى المنصورة ويتعرض لمحاولة اغتيال وتصف جريدة (البلاغ) بشكل مثير تفاصيل الزيارة والاجراءات العنيفة التى قام بها رجال البوليس والجيش ضد الاهالى الذين تجمعوا حول موكب النحاس وجاء فى التحقيق الصحفى الذى نشرته « كان هذا المنظر المروع منظر الدماء والقلى والضرب بلا شفقة ولا رحمة لا يجعل الناس يفرون بل يزيدهم تقدما نحو الموكب وبعضهم ينادى با اهل المنصورة انهم يريدون قتل الرئيس فى بلدكم فعار عليكم أن تتركوه ، حافظوا على الرئيس . حافظوا على خليفة سعد والا وقع العار عليكم الى الابد » . وأخفت الجريدة توالى نشر تفاصيل احتفال الشعب بتشييع جنازة شهداء المنصورة .

ونددت الجريدة بمحاولات الوزارة الدائمة لمنع الاحتفال بذكرى عيد ١٣ نوفمبر (عيد الجهاد) وأشارت الى أن غرض الوزارة من ذلك ليس فقط كتم أنفاس خصومها ولا منع حفلات ذات صفة حزبية تخشى عواقبها بل هى تريد ايضا عرقلة الشعور القومى الذى أخفت الأمة المصرية تشعر به لاسترداد مجدها القديم .

واستفكرت جريدة (الجهاد) بشدة اعتداء البوليس على رجال الهيئة الوفدية فوصفت هذا الحادث تحت هذا العنوان (يوم عظيم مشهود - عدوان عنيف من البوليس على رجال الهيئة الوفدية - الرئيس يصد الضربات عن اخوانه - الاصابات والمصابون - الحادث بدوم ١٠ دقيقة) وقد وقع هذا الحادث على اثر حصار البوليس النادى السعدى وحاوله أعضاء الهيئة الوفدية اقتحامه وفتح ابوابه .

واوضحت الصحف الوفدية العقوبات التى كانت نضجها الوزارة لمنع الزوار من الوصول الى بيت الأمة عن طريق محاصرة رجال البوليس للدار والطرق المؤدية له .

وكانت الطامة الكبرى والتى انارت استفكار الصحف الوفدية بشكل واسع عندما ارسل صدقى انذارا الى السيدة صفية زغلول (أم المصريين) جاء فيه أن « منزلها يؤمه دوما خليط من الأشخاص الذين لا تربطهم بحياتها المنزلية أية علاقة ويقبضون فيه من المظاهرات ما يتنافى مع ما تتميز به المنازل الخاصة ويدخله فى عداد المنتديات العامة » . وطالبها صدقى بأن يكون منزلها قاصرا على استعماله كسكن والا فانه سينفذ اللوائح المعمول بها فى هذا الشأن ..

ونشرت جريدة (الجهاد) رد (أم المصريين) على هذا الانذار أكدت فيه احتجاجها ورفضها لما تضمنه الانذار . وأشادت « الجهاد » بهذا الرد ونصحت باجراءات الوزارة ضد الحريات .

ثانيا : فظائع الادارة :

قامت الادارة فى عهد اسماعيل صدقى بالتنكيل والاضطهاد للأهالى المعروفين بمعارضة حكومته ووصل الأمر الى وقوع العديد

من الحوادث بين رجال الإدارة والأهالي وصلت الى حد القتل وسفك الدماء . ولعل أبرز هذه الحوادث التي أثارت اهتمام الصحف الوفدية وكانت مثار هجوم شديد ضد الوزارة هي حادثة البدارى وتتخلص فى أن مأمور مركز البدارى قد قتل فى مارس عام ١٩٢٢ على أيدي رجلين وحكمت محكمة جنابات أسبوط على أولهما بالإعدام وعلى الثانى بالاشغال الشاقة المؤبدة الا أن محكمة النقض والابرار قد خففت الحكم بأبواب حكم الاعدام على الاول وخفض حكم الاشغال الشاقة على الثانى وجاء فى حيثيات الحكم انه ثبت أن رجال البوليس ارتكبوا من المنكرات ما هو اجرام فى اجرام وان وقائعها تشكل جرائم هتك عرض يعاقب عليها القانون وكلها من أشد المخازى اثاره للنفس واهتياجا لها ودفعا بها للانتقام . وطلبت المحكمة بالتحقيق فى حوادث التعذيب التى أشار اليها الحكم والحوادث الأخرى التى تكتسفت فى التحقيقات

وقد وصف العقاد فى جريدة (الجهاد) بشكل تفصيلى وقائع الاعتداء النفسى والجنىسى التى كان يمارسها مأمور مركز البدارى مع هذين الرجلين بما يعود بالأذهان الى فظائع القرون الوسطى . وأشار العقاد الى أن تخفيف الحكم فى قضية البدارى لا يكفى وطالب بالعفو الشامل فى هذه القضية « فهو خير ما يصنع لاستدراك ما فات وانصاف الشعور الانسانى بل انصاف النظام والقانون » .

وقد تابعت (الجهاد) انباء التحقيقات التى استؤنفت مرة أخرى حول الحادث ، وما نتج عنها من اكتشاف حوادث أخرى مماثلة وقعت فى مدن وقرى أخرى .

وأكدت الجريدة أن المسألة ليست بمسألة المأمور القاتل ولكنها مسألة كل موظف مثله يحارب شعور الأمة وبخلاف القانون

لإرغام الناس على تبديل عقائدهم وإخفاء مبادئهم والنحول عن هئائهم وأحزابهم .

وتتسبب حادثة البدارى فى أزمة وزارة اذ قدم على ماهر وزير الحقائنة استقالته من الوزارة ننتيجة طلبه فنج باب التحقى فى كافة حوادث الاعتداءات التى وقعت من رجال الادارة ضد الاهالى ونضامن معه وزير المعارف وقدم استقالته هو أيضا . . .
وتقدم صدقى باستقالة وزارته الى الملك فى ٤ يناير عام ١٩٣٣ وأعيد تشكيلها فى اليوم التالى برئاسة صدقى بعد استبعاد الوزيرين المستقيلين .

ونوهت جريده (كوكب الشرق) انه كان اجدر بصدقى ان يبادر بالاستقالة بعد ظهور فضائح الاداره لا ان يثبت بالحكم غير مكرث بسخط الراى العام .

وهكذا استغلت الصحافة الوفدية هذه الحادثة كدليل على فساد الادارة فى عهد الوزارة الصدقئة ونجحت الصحافة الوفدية فى ان تستغل هذه الحادثة لتأليب الشعور العام ضد الوزارة .

ثالثا : السياسة الاقتصادية للوزارة :

تولى اسماعيل صدقى رئاسة الوزارة فى مطلع أزمة اقتصادية عالمية . تأثرت بها مصر فأخذت أسعار القطن فى الهبوط بدرجة كبيرة . وتبع ذلك هبوط أسعار المحاصيل الزراعية عامة فاشتد الضيق بالمزارعين وأصحاب الاطيان من ملاك ومستأجرين وعلى الرغم من اشتداد الأزمة أمعنت الحكومة فى استعمال القسوة فى نحصيل الضرائب وفشلت فى ان تخفف من آثارها مما أثار معظم الطبقات الشعبية ضدها .

واننقدت الصحافة الوفدية سياسة صدقى فى حل الأزمة الاقتصادية وأبرزت اسراف رئيس الوزارة فى الوقت الذى تن

فيه البلاد من جراء أزمة خانقة . وعلى سبيل المثال هاجمت جريدة (الجهاد) سفريات صدقى للتزده دون احساس بالمسئولية تجاه الشعب الذى يعانى فكبت تقول : « حقا انها لأعصاب عجيبة هذه التى تسمح لرئيس وزارة فى بلد منكوب كمصر بأن يتركها وراءه تشكو ما هى فيه من ضنك آخذ بالخنق ، ومن كوارث أخذ بزداد انصابتها على الفلاح والتاجر لبلهو دولته عن هذا كله بمنظر الصحراء ويدائع الخلاء بعيدا عن انبن المعزين وشكاوى الشاكين وخراب الذين تذهب اراضيهم ضياعا بين البنوك العقارية وأفراد المرابين » .

ورغضت الجريدة سياسة صدقى التى أعلنها لتخفيف العبء عن الفلاحين « فمزال الفلاح بنوء تحت عبء من الضرائب ثقيل ولايزال دولته بفرض على هذا الفلاح ضرائب جديدة » .

وتناولت جريدة (البلاغ) السياسة الاقتصادية للوزارة بالنقد والهجوم وخشت من كثرة الفاقة التى تسبب الجرائم والأمراض وأشارت الى أن الوزارة لا تفكر فى تخفيف هذه الطامة عن الطبقات الفقيرة فى الأمة فهى بينما تتمسك بالمرتبات الضخمة لكبار الموظفين تفصل صغارهم أو تخفض أجورهم تخفيضا ينزل بمستوى معيشتهم وطالبت الوزارة أن تأخذها الرحمة بالفقراء . وقد استكبت الصحف الوفدية عددا من كبار المالىين والاقتصاديين للكتابة حول فشل سياسة صدقى المالية كما أوفدت جريدة (البلاغ) مندوبها الى الربف للتحقيق فى الحالة الاقتصادية للفلاحين وأثبتت مدى ما يعانىة الفلاحون من جراء الضرائب وانخفاض أسعار القطن .

رابعاً : القوانين المكبلة للصحافة والصحفيين :

عرف عهد صدقي بأنه عهد تكليم الحريات فقد لجأ فيها يختص بالصحافة الى وضع العديد من القوانين والتشريعات التي نحد من حرية الصحافة والصحفيين فأضاف احكامها جديدة الى قانون المطبوعات بشأن الجرائم التي تقع بواسطة الصحافة ، ووضع قيوداً عديدة أهم انشاء صحف جديدة أو استمرار الصحف القائمة .. مما مكن حكومة صدقي من تعطيل والغاء معظم الصحف الوحدية وصحف الأحزاب المعارضة الأخرى . ووصل الأمر بالوزارة الى التدخل في تحرير الصحف ، ففي شهر ديسمبر عام ١٩٣٠ ابلغ قلم المطبوعات الصحف بنص المادة (١٤) من قانون المطبوعات والتي تفرض على جميع الصحف أن تنشر بلاغات الحكومة الرسمية في الصفحة الأولى منها ، وتطبقاً لهذه المادة اخذ قلم المطبوعات يديج المقالات في مدح الوزارة والطقن في خصومها مما يعد تعسفاً عجيباً — كما وصفه الدكتور محمد حسين عيكل — لأن معنى هذا القانون أن يجعل لقلم المطبوعات الحق في أن يبولى هو تحرير الصحف بما يسميه بلاغات رسمية وأن يلزم المسؤولين عن سباستها بأن ينشروا ما يرونه غير صحيح أو غير مستحق للنشر .

ولم تستسلم الصحافة الوحدية لهذه القوانين والاجراءات فظلت تهاجها وترفض الاستسلام لها . وأشارت جريدة (البلاغ) الى أن هذه القوانين التي يراد فرضها على الصحفيين لاتؤذيهم وحدهم ولاتقتل باباً من أبواب الأعمال الحرة أمام الشباب الأكفاء فقط بل هي أيضاً تؤذى الجمهور القارئ لأنها تحد من قوة الصحافة وهي قوة تعمل لزيادة النور والمعرفة بل لزيادة الإنسانية في الناس .

واكدت جريدة (البلاغ) أن قوانين صدقى وأجراءاته ضد الصحافة هي تحايل على الدستور الذى تضمن حرية الصحف ، وسخرت من الوزارة مطالبة اياها « بأنه من الخير للوزارة نفسها ان تفعل سافرة ما تريد الوصول اليه عن طريق التحايل فتعدل الدستور الجديد وتسقط من أبوابه فى الحقوق العامة حرية الصحافة وبدلا من ان تنظم هذه الحرية بالدستور وبالقوانين تنظمها بسلطتها الادارية وبهذا تعطل من الصحف ما تشاء » .

وهاجمت صحيفة (روزالبوسف) قوانين صدقى ضد الصحافة فكتب محمد التابعى تحت عنوان (للصحافة كل يوم قانون) يوضح معاناة الصحفيين « فلم يعد فى استطاعة صحفى معارض مهما يكن نكاؤه ان ينقذ بدنه من السجن مادام حدينه عن مصر وما يجرى فيها من أعاجيب ومستغربات . . ولم يبق الا ان تصدر الصحف بيضاء . ولكن من يقدم على شراء أوراق بيضاء ؟ »

وأبرزت جريدة (الجهاد) تدخل وزاره فى أعمال التحرير فى الصحف بتحديد ما ينشر وما لا ينشر فى الصحف ، فكتبت فى ذلك تقول : « سنة جديدة يجرى عليها اليوم ولاية الأمور فى هذا العهد للعجيب حبال الصحف . ذلك ان يجيئنا بالليل أو النهار أحد ضباط المباحث الجنائية فنبلغنا أوامر بعزوها الى رئيس النيابة أو الى مدير الأمن العام أو اليهما معا ومؤداها ان لا ننشر شيئا ما عن كذا ولا شيئا ما عن كبت » . وأوضحت الجريدة خطورة هذا المسلك واعتراضها عليه لما فيه من زراية مهينة للصحافة وتعطل بغيض لوظيفتها الاساسية وهى نقل الانباء الهامة الى الجمهور .

خامسا : ضريح سعد زغلول :

كان ضريح سعد زغلول أحد الموضوعات الهامة التى كانت مثار هجوم شديد من الصحف الوجدية على الوزارة ، وذلك عندما

قررت الوزارة بعد الانتهاء من بناء الضريح أن تجعله ضرحاً عاماً
يحتوى رفات كل الذين تريد الوزارة أن تستقر رعايتهم فيه ..
وارسل صدقى خطاباً بهذا المعنى الى السيده صفية زغلول .

ورأت الصحف الوفدية ان هذا العمل ما هو الا استعرا .
فى خطة الوزارة فى محاربة ذكرى سعد بما يعمله من فكرة وطنية
فكبت جريئة (البلاغ) ان الوزارة تحارب ذكرى سعد بكل سلاح
لانها لا تحارب فيها رفاناً بالية بل تحارب حركة وطنية كان سعد
على رأسها وذكره لانزال الروح الملهم لها ، فلا عجب اذا نحن
رأيناها تنظر بعين البغض لهذه الذكرى وتجعل من خطفها ان
تحاربها بكل قدرتها . على ان سعدا سار فكرة وهو فى ممانه
اقوى منه فى حياته ولبس فى خلق الله من هو اتعب ممن تحارب
فكرة وميتا » .

وقد اهتمت الجريدة بنشر رد أم المحربين على جواب صدقى
والذى رفضت فيه رفضاً باتاً نقل رفات سعد اذا حولوا ضريحه
الى غير الغرض الذى أنشئ من أجله وهاجمت صدقى هجومها
مريراً اذ قالت : « كنت أحسب ان الخصومة السياسية بالغة
ما بلغت مرارتها لا تتعدى محاربة الرجل للرجل فى حياته ولا تصل
الى حد حرمانه من مرقده الذى خصص له فى مماته » .

وكان هذا الرد ابذاناً بان تفتح الصحف الوفدية النيران على
الوزارة فكبت (البلاغ) تقول : « الحزبية والحزبية العباء هى
التي تحرك الآن دأ فى نفس صدقى باثناً من الضغن على سعد
فتفتح منه القبر الذى كرهته به الأمة » .

اما جريدة (الجهاد) فقد نوهت بما أحدثه رد السبدة صفية
زغلول من اضطراب واحراج فى الدوائر الوزارية .

وبالفعل لم ينقل سعد الى ضريحه الجديد الا فى عهد وزارة
النحاس عام ١٩٣٦ .

انتهاء حكم صدقى :

بدأت بوادر انتهاء حكم صدقى بالمرض الذى ألم به فى اوائل
عام ١٩٣٣ وقد اهتمت الصحف الوفدية بمتابعة حالته الصحية
ووجدتها ذريعة لتطالبه بالاستقالة .

فقد أعلنت (كوكب الشرق) ان المقطوع به بعد وسف
الاطباء لمرضه — بصرف النظر عن تحسن صحته — يجعل من
الصعب جدا على صدقى باثنا أن يعود فمباشرة أعماله فى الوزارة
بذلك المجهود البدنى والعقلى اللذين بتطلبهما مركزه الدقيق .

وطالبت (الجهاد) ايضا باستقالة صدقى فالوزارة الآن باتفاق
الآراء وزارة عاطلة لا اعضاؤها يعملون ولا رئيسها يعمل .

وانتهز زكى الابراشى ناظر الخاصة الملكية فرصة مرض
صدقى ليهد نفوذه فى البلاد ويتدخل فى شئون الحكم بتدعيم من
القصر كما نقل السير برسى لورين المندوب السامى والذى كان
يعتمد عليه صدقى اعتمادا كبيرا فى نظامه . وهكذا لم يجد صدقى
بدا من تقديم استقالته الا ان الملك فؤاد اظهر تمسكه بوزيره مما
جعله يرضى بالبقاء ولكن الى حين اذ سرعان ما وقعت أزمة
جديدة بين القصر وصدقى حول التعيينات الجديدة فى الوزارة مما
أدى بصدقى الى تقديم استقالته التى قبلها الملك هذه المرة .

وقد ودعت الصحافة الوفدية الوزارة المستقيلة بالابتهاج
النار واعتبرت أن كابوسا قد أزيح عن البلاد بل وحاجت هذه
الصحف خطاب الاستقالة نفسه فقد وصفته جريدة (كوكب الشرق)

بأنه احتوى على كلام مجمل فيه المن والتأخر والاطالة لا أكثر ، وفيه فرار من التحدث عن الأمور الشائكة مثل القضية المصرية وما تم فيها رغم أنه طالما وعد البلاد بأنه سيحلها الحل الذى برز فيها .

الصحافة الوفدية ووزارة عبد الفتاح يحيى (٢٧ سبتمبر ١٩٣٣ — ١٤ نوفمبر ١٩٣٤) :

لم تختلف وزارة عبد الفتاح يحيى عن سابقتها فقد سارت على نهجها فى البطش بالحريات واصدار القوانين والاجراءات غير الدستورية بل كانت أكثر ضعفا منها تجاه القصر والانجليز . ولذا نالت هى الأخرى نصيبها من هجوم الصحافة الوفدية واسننكار قراراتها وأعمالها المختلفة خاصة أن عبد الفتاح يحيى قد أعلن فى خطاب قبوله تأليف الوزارة انه سيسير على سياسة صدقى .

وقد هاجم طه حسين الوزارة وسببستها الزمعة قائلا :
« وصيحة هذه الوزارة الوليدة نذير بأن يومها سيئيبه أمس صاحبها ، فان الله عز وجل لم يفتح على رئيسها بكلمة تطمئن اليها القلوب او ترناح اليها النفوس ، او تخلص الى الناس أن الأبلم سيقسم لهم بعد هذا العبوس الطويل ، فقد رفع رئيس الوزارة الوليدة كتابه الى جلالة الملك فلم يجد ما يقوله بعد الشكر الواجب الا انه قد اشترك فى وضع النظام القائم وسيعمل فى ظل النظام القائم والذى يعتقد انه قد استقر وثبت ولم يبق عليه خوف ولا اشفاق » .

وسنفتعرض لموقف الصحافة الوفدية من قانونى المحاماه وتنظيم الصحافة اللذين صدرا فى عهد هذه الوزارة باعتبار أن سياستها لم تختلف عن سياسة صدقى .

قانون المحاماه :

أصدرت الوزارة قانونا فى ٢٨ ديسمبر ١٩٣٣ يتضمن عدم انتخاب المحامين بمجلس النقابة ممن قد حكم عليهم بعقوبة تأديبية وسريان هذا الأمر على أعضاء مجلس النقابة الحالى . وقد استنكر المحامون هذا القانون وقرروا تجاهل تنفيذه فما كان من الوزارة الا أن أصدرت فى ٥ يوليه سنة ١٩٣٤ مرسوما بقانون يابطال العمل مؤقتا بنظام نقابة المحامين وحل نقابى المحامين الاهلية والشرعية . وقد اضج المحامون بشدة على هذه القرارات وقرروا اللجوء الى القضاء الا أن الحكومة قررت حالتهم الى مجلس تأديب وكان ضمن هؤلاء المحامين مكرم عبيد .

وقد عارضت الصحف الوفدية موقف الحكومة واستنكرت قراراتها ازاء المحامين ودافعت عن موقفهم خاصة وأن هذه الاجراءات كانت موجبة الى مكرم عبيد والذى كانت تطلق عليه هذه الصحف لقب (المجاهد الكبير) .

فقد أوضح طه حسين غرض الوزارة من هذه الاجراءات بقوله : « تكره الوزارة جماعة من المحامين وتريد أن تقصيهم عن نقابة المحامين فلا بمنعها مانع ، ولا برفعها دافع عن أن تشرع للمحامين قانونا لا عهد للناس بمثله وتجرى أحكامه على الماضى ثم يجتمع البرلمان فينظر فى هذا القانون فى سـرعة لا تعطلها الا سرعة الضوء ويقر هذا القانون فى كثرة تشبه الاجماع ويرجأ من أجل هذا القانون أجل المسائل واعظمها فى حياة الناس أترا » .

وقد اتفقت جريدة (الجهاد) مع جريدة (كوكب الشرق) فى ان الهدف من هذه الاجراءات هو ابعاد مكرم عبيد عن نقابة المحامين

وأعلنت (الجهاد) أن مسألة المحامين كسنت عن موطن الضعف
فى الوزارة الحاضرة وبنت حقيقة موقفا من الأمة وأشارت
الجريدة الى انعكاس مسألة المحامين على الحرية العامة : « فأى
حرية فى بلد لا يملك فيه المحامون حق انتخاب أنفسهم الذى
لا سلطان له الا التصرع عن آرائهم » .

مشروع قانون تنظيم الصحافة :

أعدت وزارة عبد الفتاح يحيى مشروع قانون جديد لتنظيم
الصحافة يكمل الرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٣١ والصادر من
عهد صدقى ويقوم هذا المشروع على تعديل قانون العقوبات وقانون
المطبوعات تعديلا « يضع حدا للتحايل البذىء والهزء » والسخرية
لأسباب لا يبررها منطق ولا يسيغها الذوق ولا العرف ومن ناحية
أخرى يجعل من الصحافة صناعة رسمية لا يستطيع ان يحترفها
الا من توافرت فيه مؤهلات علمية وشخصية ونال من الحكومة
رخصة رسمية .

وانبرت صحيفة (الجهاد) من خلال سلسلة من المقالات
تفند هذا المشروع وتبين ناتئره على حرية الصحافة .

ففى المقالة الاولى اوضحت الجريدة تحفظها على الشروط
التي ذكرها المشروع والواجب توافرها فيما يعمل بالصحافة
فترات الجريدة اسنحالة تطبيق الشروط التي وضعها تشريع
صدقى رؤساء التحرير على كل من أراد ان يخط حرفا فى صحيفة
ولو لم يكن رئيسا لتحريرها على أساس ان شرط المؤهلات العلمية
لن يفيد لو لم تكن الى جانبها سعة فى الافق والتجارب . وفى
المقالة الثانية شسرحت الجريدة خطورة اتجاه النبة خلال ذلك
التشريع الى معاقبة « مجرد التشكيك فى قانونية الهيئات وتأليفها
وانتخابها اذ يعتبر اهانة لها » . فأوضحت ان هذه العقوبة تسلب

الصحافة أهم وظائفها وهى وظيفة السهر على أن يكون كل تشريع داخلا فى حدود الدستور وأن يكون كل تصرف مستكملا للشروط القانونية .

وأشارت الجريدة الى خطورة اخرى تأتى عن طريق مأنضهه المشروع من معاقبة (العرض بالنقد للحكام والخدميين السابقين والوزراء المتوفين) حيث وصفت هذه العقوبة بأنها تحرم التاريخ مهمته الطبيعية وهى مهمة الكشف عن الحقائق بعءا عن المؤثرات الوقتية .

وفى المقالة الثالثة أوضحت الجريدة اعتداء هذا المشروع على المبادئ الدستورية اذ تضمن امكانية حجز الجريدة وضبطها مما يتعارض مع المادة (١٥) من الدستور .

وتواصل الجريدة هجومها على الوزارة ازاء تصبمها على اصءار هذا التشريع المقيد لحرية الصحافة وتطلبها « بالتريث وهى تعالج أمر الصحافة الءقيق » .

وتستمر الوزارة فى الوقت نفسه فى تحءيها للصحافة والصحفيين فنعتزم تعديل نصوص قانون العقوبات فيما يختص بالجرائم وأنواع العقوبات التى تنزل بالصحفيين وتتجاوز هذا الى تءعيم العقوبات التى توقع على الصحف نفسها ، وتقضى عليها بالايءاف المؤقت أو التءطيل الءائم .

وأءكت جريدة (الجهاد) ان الاءءاء الى معاقبة الصحف بالتءطيل أو الوقف الاءاء استثنائى بتشريع قاسى حسبه الناس اءتصاصا من اءتصاصات صدقى ووزارته وءانوا يحسبون أية وزارة تجرء بعء صدقى تعنى برفع تلك الوصمة من صلب التشريع المصرى الذى عرف بتمشيه مع المبادئ القانونية الءءبة والاعءبارات التشريعية السلمية .

استقالة الوزارة :

طلبت الصحف الوفدية الوزارة بالاستقالة بسبب ما بدا من ضعفها ويسبب سئاستها فى التضيق على الحريات وعلى الرغم من أن الوزارة تستقيل بالفعل لرفض عبد الفتاح يحيى تدخلات الانجليز فى مسألة الوصاية الا أن الصحف الوفدية ونتيجة معاناتها فى عهده وعهد سلفه لم تسانده ولم تؤيده فى موقفه هذا بل اظهرت ابتهاجها باستقالته أيا كانت أسبابها .

الصحافة الوفدية ووزارة توفيق نسيم (١٤ نوفمبر ١٩٣٤ - ٢٢ يناير ١٩٣٦) :

حازت وزارة توفيق نسيم تأييد الوفد والصحف الوفدية خاصة بعد أن رفض توفيق نسيم أن يقسم بيمين الولاء لدستور ١٩٣٠ وعلى هذا أعلنت الصحافة الوفدية أن وزارة نسيم ستؤلف على قاعدة (الغاء النظام الحاضر) أى الغاء دستور ١٩٣٠ وما نتج عنه .

وقد هلت صحيفة (الجهاد) للوزارة الجديدة ورحبت بها فكتبت (الجهاد) تعلن هذا الترحيب تحت عنوان (الأمة تحتفل بعيدين عيد الجهاد وعيد الحرية) وتعتبر عن فرحة الأمة بالوزارة فقالت : « تجلّى ابتهاج الأمة يوم أمس فى أروع مظاهره واحتفل الناس بعيدين عيد الجهاد الوطنى وعيد الحرية التى أخذت شمسها فى الاشراف على مصر صباح أمس بان كلف جلالة الملك دولة توفيق نسيم بتشكيل الوزارة ، وكنت لا تمشى فى شارع أو تجتاز طريقا من الطرق أو نغشى ناديا من المنتديات الا وتحس الغبطة الظاهرة والفرح الشامل ، وتشهد معالم السرور والانتشراح فى كل خطوة من خطواتك » .

وكانت عناوين مقالاتها توضح كلها تأييدها الكبير للوزارة
التي نالت تأييد الوفد وعلى سبيل المثال هذه العناوين (المظاهرات
الواسعة النطاق في القاهرة أمس — مواكب الطلبة والجماهير
تطوف بدور الوزارات مهتة هائفة — دولة الرئيس الجليل يهنئ
رئيس الوزارة وحضرات الوزراء — ويستقبل في كل وزارة بأروع
مظاهر الاستقبال — الجموع الهائلة في بيت الأمة — دولة نسيم
باشا يصدر أوامره برفع الحصار عن بيت الأمة — مجلس الوزراء
يقرر اعادة الموظفين المفصولين والمتقولين سياسيا الى وظائفهم
يعد درس أحوالهم درسا سريعا — الوزارات ترسل خطابات الى
الموظفين المفصولين تستدعيهم) .

وتدل هذه العناوين المبالغ في طولها على عدة أمور ، اولها :
تأكيد التأييد الوفدي للوزارة الجديدة ، وثانيها : اعلان ابتهاج الأمة
بهذه الوزارة ، وثالثها : اتخاذ الوزارة خطوات في رفع الظلم من
الوفد ومؤيديه .

وتد زاد التأييد للوزارة سواء من جانب الصحف الوفدية أو
من جانب الوفد بعد اقدم الوزارة على إلغاء دستور ١٩٣٠ في
٣٠ نوفمبر عام ١٩٣٤ .

وبصفة عامة أيدت الصحف الوفدية أعمال الوزارة في
اجراءاتها في كافة المجالات خاصة ما كان متعلقا منها بمحو آثار
(العهد البائد) ولذا نجد هذه الصحف تؤيد الوزارة في احالة
الموظفين الذين ثبت تورطهم مع العهود السابقة الى المعاش
واعادة الموظفين المفصولين لاسباب سياسية الى أعمالهم ، كما
رحبت بإلغاء الوزارة لقانون المحاماة والتشريعات المقيدة للصحافة
.. واستمر هذا الوضع في التأييد الكامل للوزارة حتى شهر
نوفمبر عام ١٩٣٥ عندما انضج موقف بريطانيا الراضى لعودة .

دستور ١٩٢٣ وعجز الوزارة ازاءه ، وبدأت حملة فى الصحف الوفدية ضد الوزارة وطلبتها بالاستقالة خاصة بعد أن أعلن النحاس أن الوفد لم يعد يؤيد الوزارة ، إلا أن نسيم ينجح فى إعادة دستور ١٩٢٣ وذلك فى ١٢ ديسمبر عام ١٩٣٥ مما كان يعنى عودة مرة أخرى الى حسن العلاقات بين الوزارة والوفد وصحفه . إلا أن توفيق نسيم يضطر الى الاستقالة بسبب رفض احزاب المعارضة بقاءه فى الحكم واجراءه الانتخابات بسبب تحيزه الواضح للوفد . وبالفعل قدم نسيم استقالة وزارته فى ٢٢ يناير عام ١٩٣٦ وذلك على الرغم من تأييد الوفد لها .

وقد اشارت جريدة (الجهاد) الى ما ذكره الملك عن استقالة وزارة توفيق نسيم من انه لم يكن لديه ملاحظات على الوزارة ولكنه لما كان نسيم لا يستند الى حزب أو هيئة سياسية وأصبح الطرف يقتضى الدخول فى مفاوضات لحل المسألة المصرية أصبح الصالح العام يتطلب تأليف وزارة قومية تتولى هذا الامر الخطير .

الازمة الوزارية بعد استقالة نسيم :

تبع استقالة الوزارة أزمة حادة فقد رفض النحاس تأليف وزارة ائتلافية فى حين رفضت الأحزاب المعارضة تأليف وزارة وفدية على أساس أن اجراء الانتخابات على يد وزارة وفدية لا يبعث الطمأنينة فى نفوس الأحزاب الأخرى ولا يكلل الحيساد المطلوب فى الانتخابات .

وأصر النحاس على أن يؤلف الوزارة بعد الانتخابات لنقته بأنه سيكون للوفد الاغلبية البرلمانية . واقترح النحاس تأليف وزارة محايدة تقتصر مهمتها على اجراء الانتخابات فى موعدها المقرر وقد

سعى على ماهر رئيس الديوان الملكي فى ذلك الوقت لدى رؤساء الأحزاب يحاول اقناع كل واحد منهم بوجه نظر الآخر .

وتتصاعد الأزمة عندما تتدخل وزارة الخارجية البريطانية فترسل الى المندوب السامى تعليمات بأنه اما أن تؤلف وزارة من جميع الهيئات السياسية واما أن تؤلف وزارة ذات صفة دائمة مع صرف النظر عن المفاوضات حاليا وتأجيل الانتخابات الى أجل غير مسمى .

وكانت هذه التعليمات تعنى تهديدا صريحا بأن بريطانيا فى حالة عدم تأليف وزارة ائتلافية لن تتفاوض الحكومة المصرية ولن تسمح بعودة الحياة النيابية . مما أثار الفزع فى جميع الجهات وكان له صداه الواسع فى الصحف الوفدية .

وترد جريدة (كوكب الشرق) على هذا التهديد « بأن الأمة تعرف واجبها وتدرك أين طريقها وليس بجديد عليها أن يقف الانجليز منها هذا الموقف فان سبيل الجهاد أبدا أمامها وداعى الوطن أبدا يهز مشاعرها وقيام صفوتها المتراصة أمام الخطر فى اخرج الساعات وأحق المواقف هو صخرة النجاة » .

وقد نشسرت (الجهاد) تكذيب الحكومة البريطانية لهذه الأنباء واعلانتها أنها لا تتدخل فى مسألة الوزارة المصرية .

واستمرت الأزمة مستحكمة الى ان اتفقت جميع الاطراف على تولى ملى ماهر تأليف الوزارة فى ٣٠ يناير عام ١٩٣٦ .

الصحافة الوفدية ووزارة على ماهر (٣٠ يناير ١٩٣٦ - ٩ مايو ١٩٣٦) :

تألفت وزارة على ماهر على أساس انها وزارة محايدة تقوم

باجراء الانتخابات وقد استقبلت الصحافة الوفدية وزارة على ماهر
بالترحيب الشديد بعد نجاحه في حل الازمة الوزارية .

وتعلن (الجهاد) نفاؤها بالوزارة وتطلق عليها اسم الوزارة
العلوية ، تفاؤلا واستبشارا بها وبما ترجوه البلاد على يديها من
ابلاغ الحياة الدستورية غايتها وتفاؤلا واستبشارا بما يرجى غى
عهدا من تحقيق الاستقلال بابرام معاهدة شريفة بين مصر
وانجلترا .

وبصفة عامة كانت العلاقة بين الصحافة الوفدية ووزارة
على ماهر قائمة على الثقة والتفاهم والتأييد لأعمالها وذلك على
الرغم من أن جريدة (الجهاد) قد اعترضت على قيام الوزارة
بتعيين عدد كبير من الموظفين فى بعض الوظائف الرئيسية الرسمية
باعتبار أنها وزارة انتقال « ومن الخير ترك أمر الوظائف الى
الوزارة الدستورية تختار لها من تقضى المصلحة العامة
اختيارهم » .

الا أن جريدة (كوكب الشرق) رأت أن الاعتراض على الوزارة
من هذه الناحية ليس أمرا وجيها لأن قصر الفترة التى تتولى فيها
الوزارة شئون البلاد لا يستوجب الجهود وترك كل عمل فى باب
التحسين والتنظيم لمن سيجيئون بعدها . بل قصر الفترة هو أولى
بنشاط تبديه وحركة اصلاحية تتولاها مما يجعلها محل تقدير وحث
وتشجيع .

ومن العوامل التى ساعدت على التقارب بين الصحف
الوفدية والوزارة عناية على ماهر الخاصة بالصحافة والصحفيين .
فقد عمل على اعداد مشروع جمعية الصحافة بهدف المحافظة على
كرامة الصحفيين ومنها دعوة بعض الصحفيين الى حفلات ولقاءات

تم بينه وبينهم . ومنها افتتاحه .وسم المحاضرات الصحفية
والقاؤه احدى المحاضرات مما كان منار تقدير للصحف عموما
والصحف الوفدية خصوصا والتي عانت من قبل من رؤساء الوزارة
السابقين ما عانت .

وكتبت جريدة (كوكب الشرق) تشيد فى احدى مقالاتها
بعلاقة على ماهر بالصحفيين . ومما جاء فى المقال هذه الفقرة :
« فان دولته اتخذ الاجراءات اللازمة لرفع أجور الاعلانات الحكومية
التي توزع على الصحف عن الأجور الحالية تنمية لموارد الصحف
والعناية بها » .

واشارت الجريدة الى الشكر والثناء الذى يقابل به الصحفيون
بل الامة عناية دولة رئيس مجلس الوزراء بأمر الصحافة ورجالها
والعمل على تمتعها بالمزايا التي يتمتع بها الصحفيون فى البلاد.
الراقية » .

وتنتهى الوزارة من عملية الانتخاب التي يفوز فيها الوفد
ويقدم على ماهر استقالة وزارته فى ٩ مايو عام ١٩٣٦ ويؤلف
مصطفى النحاس وزاره الجديدة .

**الصحافة الوفدية ووزارة مصطفى النحاس (١٠ مايو ١٩٣٦ -
٣٠ ديسمبر ١٩٣٧) :**

كلف مجلس الوصاية مصطفى النحاس بتأليف الوزارة
الجديدة باعتباره زعيما للأغلبية بعد فوز الوفد نى الانتخابات .
وقد رحبت الصحف الوفدية ترحيا شحيذا بالوزارة الوفدية لمكتبت
(كوكب الشرق) تحت عنوان (حكومة الدستور تتبوا مكانها من
قيادة البلاد) توضح مشاعر افراد الامة وسعادتها العظيمة بتولى
الوزارة حكم البلاد « الآن يشعر كل فرد من افراد الامة انه مشترك

فى ادارة شئون بلاده يساهم فى الاشراف على حكم وطنه وان كان اشتراكا ذهنيا وكانت المساهمة غير مباشرة ، ولكنه مع ذلك يحس نفسه راضية وكبرياءه الوطنى موفورا وكرامته القومية مضمونة عالية ، لأن هذه الحكومة الدستورية التى تكونت هيئتها انما قامت باختياره ونابت عنه ومثلت ارادته ووطنيته وعقيدته السياسية اتم تمثيل « .

وكتبت جريدة (الجهاد) تشيد بالوزارة تحت عنوان (مرصا بطلان العهد الجديد وأهلا بوزارة الأمة) قائلة : « وفى وزارة مصطفى الثالثة التى بتوافر لاعضائها النابغين من مزايا الحنكة السياسية والقوة الخلقية الشخصية والمتانة العلمية والتضحيات الوطنية والماضى المجيد والمواقف المذكورة فى تاريخ مصر القريب والبعيد ما قل أن يجتمع مثله فى وزارة مصرية » .

وقد نوهت جريدة (الجهاد) بما تضمنه خطاب العرش من اصلاحات اقتصادية لصالح صغار الفلاحين والعمال ولزيادة موارد الدولة .

واستمرت الصحافة الوفدية تدافع عن اجراءات الوزارة وأعمالها ومنها مشروع قانون العفو العام عن المحكوم عليهم فى الجرائم السياسية — وسياسة الوزارة لتحسين احوال الفلاح — قانون الامراض العقلية — الغاء قانون حماية الموظفين — ميزانية الدولة — انضمام مصر الى مكتب العمل الدولى .

كانت هذه نماذج لبعض الموضوعات التى حازت تأييد الصحافة الوفدية وقامت هذه الصحافة بدورها المعتاد منها فى تبرير سياسة الوزارة الوفدية وتأييد اعمالها وذلك الى نهاية فترة البحث .

ومما سبق يتبين الآتى :

* ارتبطت مواقف الصحافة الوفدية من الوزارات المصرية بموقف الوفد منها فسارت فى نفس الاتجاه سواء بالتأييد أو المعارضة بل كان موقف هذه الصحف من الوزارة الواحدة يتغير حسب تغير موقف الوفد منها .

* لم تتعرض الصحف الوفدية بشكل واسع للوزارات المصرية التى تولت الحكم فى فترة الحماية بسبب ظروف الاحكام العرفية المعلنة وان كانت بشكل غير مباشر اظهرت رفضها لمعظم هذه الوزارات التى تألفت دون رغبة الأمة .

* ارتبط الى حد كبير موقف الصحافة الوفدية من الوزارات بموقف هذه الوزارات من الدستور . . فكانت حملات هذه الصحف ضد وزارات الانقلابات الدستورية تفوق حملاتها ضد الوزارات الأخرى المعادية للوفد .

* ساهمت الصحافة الوفدية فى تاليل الشعور العام ضد وزارات الأقلية بما كانت تضخه من أوجه العيوب وتبرزه من مثالب .

* كانت الصحافة الوفدية بوقا للدعاية للوزارات الوفدية تدافع عن أعمالها وتهاجم خصومها مع تأكيدها المستمر على أن الوزارات الوفدية هى التى تمثل الأمة .

* اختلف موقف الصحافة الوفدية من الحدث الواحد حسب موقفها من الوزارة التى تقوم به . فهى تؤيد الوزارة الوفدية فى احالة الموظفين المعارضين لها الى المعاش فى حين تهاجم هذا التصرف من وزارات الاقلية .

* قاومت الصحافة الوفدية محاولات وزارات الاقلية القضاء على صحافة الوفد بتعريضها للتعطيل والالغاء فلم تستسلم وظلت تقاوم عن طريق اصدار صحف بديلة ، بدلا من الصحف المعطلة او الملغاة .

المصادر والمراجع

أولا : مصادر أساسية :

(١) الدوريات :

- ١ — النظام — من ١٩١٩ الى ١٩٢٣
- ٢ — وادى النيل — ١٩١٩ الى ١٩٢٢ — ١٩٢٨
- ٣ — مصر — ١٩١٩ الى ١٩٢٠ — ١٩٢٦ الى ١٩٣٠
- ٤ — الاخبار — ١٩٢٠ الى ١٩٢١
- ٥ — الاهالى — ١٩٢١
- ٦ — المنبر — ١٩٢١
- ٧ — الافكار — ١٩٢٢
- ٨ — المحروسة — ١٩٢٢ الى ١٩٢٤
- ٩ — الرشيد — ١٩٢٣

١٠ — البلاغ — ١٩٢٤ الى ١٩٣٢

١١ — كوكب الشرق — ١٩٢٥ الى ١٩٣٦

١٢ — الساعة — ١٩٢٨

١٣ — روز اليوسف — ١٩٢٧ الى ١٩٣٦

١٤ — الوجدان — ١٩٢٨

١٥ — النجمة الزهراء — ١٩٢٨

١٦ — الابتسام — ١٩٢٨

١٧ — الشرق الجديد — ١٩٢٩

١٨ — الربيع — ١٩٢٩ — ١٩٣٠

١٩ — المهذب — ١٩٢٩

٢٠ — مصر الحرة — ١٩٢٩

٢١ — الشرق الاذن — ١٩٢٩

٢٢ — اليوم — ١٩٣٠

٢٣ — الوادى — ١٩٣٠

٢٤ — الضياء — ١٩٣٠

٢٥ — الصرخة — ١٩٣٠

٢٦ — صدى الشرق — ١٩٣٠

٢٧ — البرق — ١٩٣٠

٢٨ — المؤيد الجديد — ١٩٣١

٢٩ — الجهاد — ١٩٣١ الى ١٩٣٦

(ب) مذكرات شخصية :

٢. — فاطمة اليوسف — ذكريات فاطمة اليوسف — كتاب
روز اليوسف — ديسمبر ١٩٥٢ .
- ٣١ — محمد حسين هبكل — مذكرات في السياسة المصرية —
ج ١ — دار النهضة المصرية — ١٩٥١ — ج ٢ — مطبعة
مصر — ١٩٥٢ .
- ٣٢ — محمد زكى عبد القادر — اقدام على الطريق — دار الكاتب
العربى — ١٩٦٧ .
- ٣٣ — محمد على علوبة — ذكريات اجتماعية وسياسية —
القاهرة — المركز العربى للبحث والنشر — ١٩٨٢ .
- ٣٤ — محمد كامل سليم — ازمة الوفد الكبرى — مؤسسة اُخار
اليوم — ١٩٧٦

(ج) دراسات غير منشورة :

- ٣٥ — راسم الجمال — عباس العقاد في تاريخ الصحافة المصرية
— رسالة ماجستير — كلية الآداب — جامعة القاهرة .
- ٣٦ — السيد محمد سلامة الامام — آخر ساعة في تاريخ الصحافة
المصرية — رسالة ماجستير — كلية الاعلام — جامعة
القاهرة — ١٩٧٨ .
- ٣٧ — سهير اسكندر راغب — جريدة المصرى وموقفها من
القضايا الوطنية — كلية الاعلام — جامعة القاهرة —
١٩٨٢ .

- ٣٨ — ناهد أحمد غؤاد أبو العيون — صحيفة الجهاد — رسالة
ماجستير — كلية الاعلام — جامعة القاهرة — ١٩٧٨ .
- ٣٩ — نجوى كامل — محمود عزى الصحفى — رسالة ماجستير
— كلية الاعلام — جامعة القاهرة — ١٩٨٢ .

(د) مقابلات شخصية :

- ٤٠ — مقابلة مع الأستاذ مصطفى أمين بتاريخ ١٧/٢/١٩٨٣ .
- ٤١ — مقابلة مع الأستاذ صبرى أبو المجد بتاريخ ٢٣/١١/١٩٨٣
- ٤٢ — مقابلة مع الأستاذ احسان عبد القدوس بتاريخ
١٩٨٤/٩/١٤ .
- ٤٣ — مقابلة مع الأستاذ غؤاد سراج الدين بتاريخ ١٢/٤/١٩٨٥ .
- ٤٤ — مقابلة مع الأستاذ ابراهيم فرج بتاريخ ٢٦/٥/١٩٨٥ .
- ٤٥ — مقابلة مع الأستاذ عبد القادر عبد القادر حمزة بتاريخ
١٩٨٧/١١/٢٠ .

(هـ) ٤٦ — تراخيص اصدار الصحف بالهيئة العامة للاستعلامات

ثانيا : مراجع عامة :

(ا) دوريات :

- ٤٧ — الاستقلال — ١٩٢١
- ٤٨ — الاهرام — ١٩٣٥
- ٤٩ — السياسة — ١٩٢٥ — ١٩٢٨

٥. — مجلة كل شىء والنبا — ١٩٣٣

٥١ — الاتحاد — ١٩٢٥

٥٢ — الهلال — ١٩٣٠

٥٣ — الشباب — ١٩٣٦

٥٤ — الاخبار — ١٩٦٩

(ب) مراجع صحفية :

٥٥ — ابراهيم عبده — روزالبوسف سيرة وصحيفة — القاهرة — ١٩٦١ .

٥٦ — ابراهيم عبده — تطور الصحافة المصرية وأثرها فى النهضة ستين الفكرية والاجتماعية — ط ٢ — القاهرة — مطبعة التوكل — ١٩٤٥ .

٥٧ — ابراهيم عبده — تطور الصحافة المصرية ١٧٩٨ — ١٩٨١ — ط ٤ — القاهرة — مؤسسة سجل العرب — ١٩٨٢ .

٥٨ — أحمد حسين الحساوى — طباعة الصحف واخراجها — القاهرة — الدار القومية للطباعة والنشر — ١٩٦٥ — ص ١١٢ .

٥٩ — اشرف صالح — الطباعة — القاهرة — العربى للنشر — ١٩٨٤ .

٦٠ — جمال العطينى — حرية الصحافة — القاهرة — مطابع الاهرام — ١٩٧٤ .

٦١ — خليل صابات — الصحافة — رسالة استعداد علم فن — ط ٢ — القاهرة — دار المعارف — ١٩٦٧ .

- ٦٢ — خليل صابات — سامى عزيز — موانن لبیب رزق — حرية الصحافة ١٧٩٨ — ١٩٢٤ — القاهرة — الوعى العربى — ١٩٧٣ .
- ٦٣ — راسم الجمال — عباس العقاد — القاهرة — دار المعارف — ١٩٧٩ .
- ٦٤ — رياض شمس — حرية الراى وجرائم الصحافة — القاهرة — دار الكتب المصرية — ١٩٤٧ .
- ٦٥ — سامى عزيز — ثورة فى الصحافة — القاهرة — مطبعة مصر — ١٩٥٦ .
- ٦٦ — سلامة موسى — الصحافة حرفة ورسالة — القاهرة — مطبعة مصر — ١٩٥٨ .
- ٦٧ — عبد اللطيف حمزة — أدب المقالة الصحفية فى مصر — ج ٧ — ط ١ — القاهرة — دار الفكر العربى — ١٩٥٩ .
- ٦٨ — عبد اللطيف حمزة — أدب المقالة الصحفية فى مصر — ج ٨ — ط ١ — القاهرة — دار الفكر العربى — ١٩٦٣ .
- ٦٩ — عبد اللطيف حمزة — الصحافة العربية فى مصر — ط ٢ — دار الفكر العربى — ١٩٨٥ .
- ٧٠ — عبد اللطيف حمزة — الصحافة المصرية فى مائة عام — القاهرة — دار القلم — ١٩٦٠ .
- ٧١ — عبد العزيز غنام — مدخل فى علم الصحافة — بيروت — دار النجاج — ١٩٧٢ .
- ٧٢ — عواطف عبد الرحمن — دراسات فى الصحافة المصرية والعربية — القاهرة — العربى للنشر والتوزيع — ١٩٨١

- ٧٣ — فاروق أبو زيد — أزمة الديمقراطية فى الصحافة المصرية
— القاهرة — مكتبة مبدولى — د . ت .
- ٧٤ — فاروق أبو زيد — فن الكتابة الصحفية — ط ٣ — القاهرة
— عالم الكتب — ١٩٨٥ .
- ٧٥ — فاروق أبوزيد — فن الخبر الصحفى — ط ٢ — القاهرة
— عالم الكتب — د . ت .

(ج) مراجع تاريخية :

- ٧٦ — أحمد عبد الرحيم مصطفى — تطور الفكر السياسى فى
مصر الحديثة والمعاصرة — القاهرة — معهد البحوث
والدراسات العربية — ١٩٧٣ .
- ٧٧ — حسن يوسف — القصر ودوره فى السياسة المصرية —
القاهرة — مؤسسة الاهرام — ١٩٨٢ .
- ٧٨ — طارق البشرى — المسلمون والأقباط فى اطار الجماعة
الوطنية — القاهرة — ١٩٨٠ .
- ٧٩ — عفاف لطفى السيد — تجربة مصر الليبرالية — القاهرة
— المركز العربى للبحث والنشر — ١٩٨١ .
- ٨٠ — عاصم الدسوقي — ثورة ١٩١٩ فى الاقاليم — القاهرة —
دار الكتاب الجامعى — ١٩٨١ .
- ٨١ — عباس العقاد — سعد زغلول سيرة وتحية — القاهرة —
دار الشروق د . ت .
- ٨٢ — عبد الخالق لاشين — سعد زغلول ودوره فى السياسة
المصرية — القاهرة — مبدولى — ١٩٧٥ .

- ٨٣ — عبد الرحمن الرافعى — ثورة ١٩١٩ — ط ٣ — القاهرة —
مؤسسة دار الشعب — ١٩٦٨ .
- ٨٤ — عبد الرحمن الرافعى — فى اعقاب الثورة المصرية —
ج ١ — ط ٣ — القاهرة — مؤسسة الشعب — ١٩٦٩ .
- ٨٥ — عبد العزيز رفاعى — الديمقراطية والاحزاب السياسية —
القاهرة — دار الشروق — ١٩٧٧ .
- ٨٦ — عبد العزيز رفاعى — ثورة ١٩١٩ — القاهرة — دار
الكاتب العربى — ١٩٦٦ .
- ٨٧ — على الدين هلال — السياسة والحكم فى مصر — القاهرة —
نهضة الشرق — ١٩٧٧ .
- ٨٨ — محسن محمد — اصول الحكم — القاهرة — دار المعارف
— ١٩٨٠ .
- ٨٩ — مصطفى أمين — الكتاب الممنوع — القاهرة — دار المعارف
— ١٩٧٤ .
- ٩٠ — محمد أنيس — دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩ — ج ١ —
ط ١ — القاهرة — الانجلو المصرية — ١٩٦٣ .
- ٩١ — محمد أنيس — السيد رجب حراز — التطور السياسى فى
المجتمع المصرى — القاهرة — دار النهضة العربية —
١٩٧٢ .
- ٩٢ — محمد أنيس — السيد رجب حراز — ثورة ٢٣ يوليو
واصولها التاريخية — القاهرة — دار النهضة العربية —
١٩٦٩ .

- ١٣ — محمد زكى عبد القادر — مخنة الدستور — ط ٢ — القاهرة — مكتبة مبدولى — ١٩٧٣ .
- ١٤ — محمد شفيق غربال — تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية — القاهرة — دار النهضة المصرية — ١٩٥٢ .
- ١٥ — عبد العظيم رمضان — تطور الحركة الوطنية فى مصر — ط ٢ — القاهرة — مكتبة مبدولى — ١٩٨٢ .
- ١٦ — عبد العظيم رمضان — الفكر الثورى فى مصر — القاهرة — مكتبة مبدولى — د . ت . .
- ١٧ — يونان لبیب رزق — الحياة الحزبية — القاهرة — ١٩٧٠ .
- ١٨ — يونان لبیت رزق — تاريخ الوزارات المصرية — القاهرة — ١٩٧٥ .

(د) مراجع اجنبية :

- 99 — Chirol, Sir Valentine : The Egyptian Problem (London, Mac-Millan 1920).
- 100 — Marlowe J. : Anglo-Egyptian Relations, (London, the cresst press 1954).
- 101 — Wavell, Field Marshal Allenby in Egypt (London George G. Harrap and Co. 1943).
- 102 — Wavell, Field Marshal : Allenby Soldier and Statesman (London, George G. Harrap. 1946).

المحتوى

تقديم رئيس التحرير ٥

الفصل الأول :

الصحافة الوفدية والدستور ٧

الفصل الثانى :

الصحافة الوفدية والتصر ٧٧

الفصل الثالث :

الصحافة الوفدية والوزارات المصرية ١١٩

المصادر والمراجع ١٨٥

صدر في هذه السلسلة:

- ١ - مصطفى كامل في محكمة التاريخ،
د. عبد العظيم رمضان، ط١، ١٩٨٧، ط٢، ١٩٩٤
- ٢ - على ماهر،
رشوان محمود جاب الله، ١٩٨٧
- ٣ - ثورة يوليو والطبقة العاملة،
عبد السلام عبد الحليم عامر، ١٩٨٧ .
- ٤ - التيارات الفكرية في مصر المعاصرة،
د. محمد نعمان جلال، ١٩٨٧ .
- ٥ - غارات أوروبا على الشواطئ المصرية في العصور الوسطى،
علية عبد السميع الجنزوري، ١٩٨٧
- ٦ - هؤلاء الرجال من مصر، ج ١،
لمعى الطيعى، ١٩٨٧
- ٧ - صلاح الدين الأيوبي،
د. عبد المنعم ماجد، ١٩٨٧
- ٨ - رؤية الجبرتي لأزمة الحياة الفكرية،
د. على بركات، ١٩٨٧
- ٩ - صفحات مطوية من تاريخ الزعيم مصطفى كامل،
د. محمد أنيس، ١٩٨٧
- ١٠ - توفيق نياض ملحة الصحافة الحزبية،
محمود فوزى، ١٩٨٧
- ١١ - مائة شخصية مصرية وشخصية،
شكري القاضي، ١٩٨٧

- ١٢ - هدى شعراوى وعصر التنوير،
د. نبيل راغب، ١٩٨٨ .
- ١٣ - اكنوبة الاستعمار المصرى للسودان: رؤية تاريخية،
د. عبد العظيم رمضان، ط١، ١٩٨٨، ط٢، ١٩٩٤ .
- ١٤ - مصر فى عصر الولاة ، من الفتح العربى إلى قيام الدولة الطولونية،
د . سيدة إسماعيل كاشف، ١٩٨٨ .
- ١٥ - المستشرقون والتاريخ الإسلامى،
د . على حسنى الخريطالى، ١٩٨٨ .
- ١٦ - فصول من تاريخ حركة الإصلاح الاجتماعى فى مصر : دراسة عن دور
الجمعية الخيرية (١٨٩٢ - ١٩٥٢) ،
د . حلمى أحمد شلبى ، ١٩٨٨ .
- ١٧ - القضاء الشرعى فى مصر فى العصر العثمانى،
د . محمد نور فرحات ، ١٩٨٨ .
- ١٨ - الجوارى فى مجتمع القاهرة المملوكية ،
د . على السيد محمود ، ١٩٨٨ .
- ١٩ - مصر القديمة وقصة توحيد القطرين ،
د . أحمد محمد صابرين ، ١٩٨٨ .
- ٢٠ - دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩ : المراسلات السرية بين سعد
زغلول وعبد الرحمن فهمى ،
د . محمد أنيس ، ط٢ ، ١٩٨٨ .
- ٢١ - التصوف فى مصر إبان العصر العثمانى ، ج١،
د . توفيق الطويل ، ١٩٨٨ .
- ٢٢ - نظرات فى تاريخ مصر ،
جمال بدوى ، ١٩٨٨ .

- ٢٣ - التصوف في مصر إبان العصر العثماني ، ج٢ ، إمام التصوف في مصر : الشعراني ،
د . توفيق الطويل ، ١٩٨٨ .
- ٢٤ - الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية (١٩١٩ - ١٩٣٦) ،
د . نجوى كامل ، ١٩٨٩ .
- ٢٥ - المجتمع الإسلامي والغرب ،
تأليف : هاملتون جب وهارولد برون ، ترجمة : د . أحمد عبد الرحيم مصطفى ، ١٩٨٩
- ٢٦ - تاريخ الفكر التربوي في مصر الحديثة ،
د . سعيد إسماعيل علي ، ١٩٨٩ .
- ٢٧ - فتح العرب لمصر ، ج ١ ،
تأليف : ألفريد ج . بتلر ، ترجمة : محمد فريد أبو حديد ، ١٩٨٩ .
- ٢٨ - فتح العرب لمصر ، ج ٢ ،
تأليف : ألفريد ج . بتلر ، ترجمة : محمد فريد أبو حديد ، ١٩٨٩ .
- ٢٩ - مصر في عصر الإخشيديين ،
د . سيدة إسماعيل كاشف ، ١٩٨٩ .
- ٣٠ - الموظفون في مصر في عصر محمد علي ،
د . حلمي أحمد شلبي ، ١٩٨٠ .
- ٣١ - خمسون شخصية مصرية وشخصية ،
شكري القاضي ، ١٩٨٩ .
- ٣٢ - هؤلاء الرجال من مصر ، ج ٢ ،
لمعى المطيعي ، ١٩٨٩ .
- ٣٣ - مصر وقضايا الجنوب الأفريقي : نظرة على الأوضاع الراهنة
ورؤية مستقبلية ،
د . خالد محمود الكيمى ، ١٩٨٩ .

- ٣٤ - تاريخ العلاقات المصرية المغربية ، منذ مطلع العصور الحديثة
حتى عام ١٩١٢ ،
د . يونان لبيب رزق ، محمد مزين ، ١٩٩٠ .
- ٣٥ - اعلام الموسيقى المصرية عبر ١٥٠ سنة ،
عبد الحميد توفيق زكى ، ١٩٩٠ .
- ٣٦ - المجتمع الإسلامى والغرب ، ج ٢ ،
تأليف : هاملتون بروين ، ترجمة: د. أحمد عبد الرحيم مصطفى ، ١٩٩٠ .
- ٣٧ - الشيخ على يوسف وجريدة المؤيد : تاريخ الحركة الوطنية فى ربع قرن ،
د . سليمان صالح ، ١٩٩٠ .
- ٣٨ - فصول من تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى فى العصر العثمانى ،
د . عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، ١٩٩٠ .
- ٣٩ - قصة احتلال محمد على لليونان (١٨٢٤ - ١٨٢٧) ،
د . جميل عبيد ، ١٩٩٠ .
- ٤٠ - الأسلحة الفاسدة وبورها فى حرب فلسطين ١٩٤٨ ،
د . عبد النعم السوقي الجيعى ، ١٩٩٠ .
- ٤١ - محمد فريد : الموقف والمأساة ، رؤية عصرية ،
د. رفعت السعيد ، ١٩٩١ .
- ٤٢ - تكوين مصر عبد العصور ،
محمد شفيق غريال، ط٢ ، ١٩٩٠ .
- ٤٣ - رحلة فى عقول مصرية ،
إبراهيم عبد العزيز ، ١٩٩٠ .
- ٤٤ - الأوقاف والحياة الاقتصادية فى مصر ، فى العصر العثمانى ،
د . محمد عفيفى ، ١٩٩١ .

٤٥ . الحروب الصليبية ، ج ١ ،

تأليف : وليم الصوري ، ترجمة وتقديم : د . حسن حبشي ، ١٩٩١

٤٦ . تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية (١٩٣٩ - ١٩٥٧) ،

ترجمة : د . عبد الرؤوف أحمد عمرو ، ١٩٩١ .

٤٧ . تاريخ القضاء المصري الحديث ،

د . لطيفة محمد سالم ، ١٩٩١ .

٤٨ . الفلاح المصري بين العصر القبطي والعصر الإسلامي ،

د . زبيبة عطا ، ١٩٩١ .

٤٩ . العلاقات المصرية الإسرائيلية (١٩٤٨ - ١٩٧٩) ،

د . عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٢

٥٠ . الصحافة المصرية والقضايا الوطنية (١٩٤٦ - ١٩٥٤) ،

د . سهير اسكندر ، ١٩٩٢

٥١ . تاريخ المدارس في مصر الإسلامية ،

(أبحاث الندوة التي أقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة ، في

أبريل ١٩٩١) أعدها للنشر : د . عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٢

٥٢ . مصر في كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين ، في القرن الثامن عشر ،

د . إلهام محمد علي نهني ، ١٩٩٢ .

٥٣ . أربعة مؤرخين وأربعة مؤلفات من دولة المماليك الجراكسة

د . محمد كمال الدين عز الدين على ، ١٩٩٢

٥٤ . الإقباط في مصر في العصر العثماني ،

د . محمد عفيفي ، ١٩٩٢

٥٥ . الحروب الصليبية ، ج ٢ ،

تأليف : وليم الصوري ، ترجمة وتعليق : د . حسن حبشي ، ١٩٩٢ .

- ٥٦ - المجتمع الريفي في عصر محمد علي : دراسة عن إقليم المنوفية ،
د . حلمي أحمد شلبي ، ١٩٩٢ .
- ٥٧ - مصر الإسلامية وأهل النعمة ،
د . سيدة إسماعيل كاشف ، ١٩٩٢ .
- ٥٨ - أحمد حلمي سجين الحرية والصحافة ،
د . إبراهيم عبد الله المسلمي ، ١٩٩٣ .
- ٥٩ - الرأسمالية الصناعية في مصر ، من التمهيد إلى التاميم (١٩٥٧ - ١٩٦١) ،
د . عبد السلام عبد الحليم عامر ، ١٩٩٣ .
- ٦٠ - المعاصرون من رواد الموسيقى العربية ،
عبد الحميد توفيق زكي ، ١٩٩٣ .
- ٦١ - تاريخ الإسكندرية في العصر الحديث ،
د . عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٣ .
- ٦٢ - هؤلاء الرجال من مصر ، ج ٣ ،
لمعي المطيعي ، ١٩٩٣ .
- ٦٣ - موسوعة تاريخ مصر عبر العصور : تاريخ مصر الإسلامية ،
تأليف : د . سيدة إسماعيل كاشف ، جمال الدين سرور ، وسعيد عبد الفتاح
عاشور ، أعدما للنشر : د . عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٣ .
- ٦٤ - مصر وحقوق الإنسان ، بين الحقيقة والإفتراء : دراسة وثائقية ،
د . محمد نعمان جلال ، ١٩٩٣ .
- ٦٥ - موقف الصحافة المصرية من الصهيونية (١٨٩٧ - ١٩١٧) ،
د . سهام نصار ، ١٩٩٣ .
- ٦٦ - المرأة في مصر في العصر الناطمي ،
د . نريمان عبد الكريم أحمد ، ١٩٩٣ .

- ٦٧ - مساهمة السلام العربية الإسرائيلية : الأصول التاريخية ،
(أبحاث الندوة التي أقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة ،
بالاشتراك مع قسم التاريخ بكلية البنات جامعة عين شمس ، في أبريل
١٩٩٢) ، (اعدها للنشر : د . عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٢ .
- ٦٨ - الحروب الصليبية ، ج-٣ ،
تأليف : وليم الصوري ، ترجمة وتعليق : د . حسن حبشي ، ١٩٩٢ .
- ٦٩ - نبوية موسى ودورها في الحياة المصرية (١٨٨٦ - ١٩٥١) ،
د . محمد أبو الإسعاد ، ١٩٩٤ .
- ٧٠ - اهل الذمة في الإسلام ،
تأليف : س . توتون ، ترجمة وتعليق : د . حسن حبشي ، ط ٢ ، ١٩٩٤ .
- ٧١ - مذكرات اللورد كليرن (١٩٣٤ - ١٩٤٦) ،
إعداد : تريفور إيفانز ، ترجمة : د . عبد الرؤوف أحمد عمرو ، ١٩٩٤ .
- ٧٢ - رؤية الرحالة المسلمين للأحوال المالية والإقتصادية لمصر في
العصر الفاطمي (٣٥٨ - ٥٦٧ هـ) ،
أمينة أحمد إمام ، ١٩٩٤ .
- ٧٣ - تاريخ جامعة القاهرة ،
د . رؤوف عباس حامد ، ١٩٩٤ .
- ٧٤ - تاريخ الطب والصيدلة المصرية ، ج- ١ ، في العصر الفرعوني
د . سمير يحيى الجمال ، ١٩٩٤ .
- ٧٥ - اهل الذمة في مصر ، في العصر الفاطمي الأول ،
د . سلام شافعي محمود ، ١٩٩٥ .
- ٧٦ - دور التعليم المصري في النضال الوطني (زمن الاحتلال
البريطاني) ،
د . سعيد إسماعيل علي ، ١٩٩٥ .

٧٨- تاريخ الصحافة السكندرية (١٨٧٣ - ١٨٩٩) ،

تعدادات أحمد عثمان ، ١٩٩٥ .

٧٩- تاريخ الطرق الصوفية في مصر ، في القرن التاسع عشر ،

تأليف : فريد دي يونج ، ترجمة : عبد الحميد فهمي الجمال ، ١٩٩٥

٨٠- قناة السويس والتنافس الاستعماري الأوروبي (١٨٨٢ - ١٩٠٤) ،

د . السيد حسين جلال ، ١٩٩٥ .

٨١- تاريخ السياسة والصحافة المصرية ، من هزيمة يونيو إلى نصر أكتوبر ،

د . رمزي ميخائيل ، ١٩٩٥

٨٢- مصر في فجر الإسلام ، من الفتح العربي إلى قيام الدولة الطولونية ،

د . سيدة إسماعيل كاشف ط٢ ، ١٩٩٤ .

٨٣- مذكراتي في نصف قرن، ج١،

أحمد شفيق باشا، ط٢ ، ١٩٩٤ .

٨٤- مذكراتي في نصف قرن ، ج٢ ، القسم الأول ،

أحمد شفيق باشا ، ط٢ ، ١٩٩٥ .

٨٥- تاريخ الإذاعة المصرية : دراسة تاريخية (١٩٣٤ - ١٩٥٢) ،

د . حلمي أحمد شلبي ، ١٩٩٥ .

٨٦- تاريخ التجارة المصرية في عصر الحرية الاقتصادية (١٨٤٠ - ١٩١٤) ،

د. أحمد الشربيني ، ١٩٩٥ .

٨٧- مذكرات اللورد كليرن ، ج٢ ، (١٩٣٤ - ١٩٤٦) ،

إعداد : تريفور إيفانز ، ترجمة وتحقيق : د . عبد الرؤوف أحمد عمرو .

١٩٩٥

٨٨ - الخنوق الموسيقى وتاريخ الموسيقى المصرية ،

عبد الحميد توفيق زكى ، ١٩٩٥

٨٩ - تاريخ الموانئ المصرية فى العصر العثمانى ،

د . عبد الحميد حامد سليمان ، ١٩٩٥ .

٩٠ - معاملة غير المسلمين فى الدولة الإسلامية ،

د . نريمان عبد الكريم أحمد ، ١٩٩٦ .

٩١ - تاريخ مصر الحديثة والشرق الأوسط ،

تأليف : بيتر مانسفيلد ، ترجمة - عبد الحميد فهمى الجمال ، ١٩٩٦

رقم الايداع ١٩٩٦/٥٦٠٨

الترقيم الدولي 8 — 4831 — 01 — 977 I.S.B.N.

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

يسرني أن أقدم للقارئ الكريم الجزء الثاني من كتاب
«الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية من ١٩١٩ إلى ١٩٣٦»
للأستاذة الدكتورة نجوى كامل. وقد صدر الجزء الأول منه في
العدد ٢٤ من هذه السلسلة.

ويتناول هذا الجزء الثاني نضال الصحافة الوفدية من أجل
الدستور، وموقفها من دستور ١٩٢٣، وقانون الانتخاب ودخول
الوفد الانتخابات، ثم موقف الصحافة الوفدية من البرلمان
الوفدى عام ١٩٢٤، وموقفها من الأزمات الدستورية ونضالها
من أجل عودة الحياة الدستورية، وموقفها من الوزراء
الائتلافية.